



وحدة الدراسات التركية

أوراق تركية معاصرة

فى السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع

العدد الأول

يناير ٢٠٠٣

القاهرة

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٩٣٥٠

I.S.B.N. : 977-237-202-9

هيئة التحرير

مجلس الإدارة:

- أ.د. محمد فهمى طلبة
- أ.د. محمد هريدى
- د. طارق منصور
- د. عبد المنصف مجدى بكر
- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- رئيس التحرير التنفيذي
- الإشراف العلمى

المحررون:

- د. عزة الصاوى
- أ. طارق عبد الجليل
- أ. أحمد عبد الله
- أ. أحمد سامى
- أ. إسلام صالح
- أ. أحمد مراد محمود
- أ. وليد عبد الفتاح
- أ. أمنة عبد العزيز
- أستاذ م. بقسم اللغات الشرقية- كلية الآداب
- مدرس م. بقسم اللغات الشرقية - كلية الآداب
- مدرس م. بقسم اللغات الشرقية - كلية الآداب
- معيد بقسم اللغات الشرقية - كلية الآداب
- معيد بقسم اللغات الشرقية - كلية الآداب
- معيد بقسم اللغات الشرقية- كلية الألسن
- معيد بقسم اللغات الشرقية- كلية الألسن
- معيدة بقسم اللغات الشرقية- كلية الألسن

سكرتارية التحرير:

- أ. الشيماء إبراهيم
- أ. سامح الشربينى

محتويات العدد

رقم الصفحة

- كلمة أ.د. رئيس الجامعة..... هـ
- تقديم أ.د. نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب..... و
- تقديم هيئة التحرير..... ز-ح

أولاً المقالات

- خليل شمشك، علاقات تركيا - قبرص - الاتحاد الأوروبي والحل
المحتمل للمشكلة القبرصية..... ١٩-٣
- على ل. قراعثمان أوغلو، سياسة تركيا الأمنية، في ظل علاقاتها
بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي..... ٢٣-٤١
- فؤاد هزينوف، علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجمهوريات التركية
وتركيا..... ٤٣-٦٦
- وهاب جوشقون، المسؤوليات المتبادلة بين تركيا والاتحاد الأوروبي..... ٦٧-٧٨
- تحذير إلي عرفات: سوف نتركك لغضب شارون..... ٨١-٨٢
- عرفات وبهتسلى أوراق خريف متساقطة..... ٨٣-٨٦
- فليرفع الحصار عن فلسطين..... ٨٧
- النجاح الكبير..... ٨٩-٩٠
- أمريكا تؤيد خطة تنت لوقف إطلاق النار..... ٩١-٩٣
- المخابرات الأمريكية وراء هجوم صاروخي على أراضي اليمن..... ٩٥
- تركيا وخطط إسرائيل إزاء العراق..... ٩٩-١١١
- شارون: العراق أولاً، ثم إيران..... ١١٣
- ما الفرق بيننا وبين النظام الحاكم في العراق..... ١١٥-١١٦
- تركيا حذرت..... ١١٧-١١٨
- الأردن لم تعط الإذن للولايات المتحدة..... ١١٩
- لا نود مفاجآت في عملية العراق..... ١٢١
- واشنطن تدخل في معركة كلامية مع بغداد..... ١٢٣-١٢٥

- هل أمريكا جادة؟ ١٢٧-١٢٨
- يازيجى أوغلو: تركيا تكسر قيودها. ١٣١
- الائتلاف يقترب من نهايته. ١٣٣-١٣٥
- العرب والانتخابات في تركيا. ١٣٧-١٣٩
- اللوبى اليهودي: نحن لا نشعر بالقلق من تولى حزب العدالة والتنمية السلطة. ١٤١-١٤٤
- محمد آطاي، الوضع الجيوبولتيكى الجديد لتركيا وآسيا الوسطى على مشارف القرن الحادى والعشرين. ١٤٧-١٦٧
- الأزمة الاقتصادية في تركيا أسبابها وطرق حلها. ١٦٩-١٨١
- الغاز الطبيعى الطاقة الأقل سعراً. ١٨٣
- الزيادة الثانية خلال يومين لأسعار أنابيب الغاز وغاز السيارات. ١٨٥
- ارتفاع سعر أنبوب البوتاجاز للمرة الثالثة خلال شهر. ١٨٧
- انخفاض المرتبات في تركيا تحت وطأة الدولار. ١٨٩
- هذه العلاوة تكفى لشراء سميط بثلاثة ملايين ونصف مليون ليرة في اليوم. ١٩١
- مفاجأة الانخفاض في أسعار البنزين. ١٩٣
- إسرائيل تتراجع عن مياه مناوجات. ١٩٥

ثانياً عروض الكتب

- خليل شمشك، استراتيجية الأمن القومى التركى، مكتبة Q للثقافة والفن، إستانبول، مارس ٢٠٠٢م. ١٩٩-٢٠٣
- أحمد حكمت أرادغلى، اليهود في الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، أنقرة ١٩٩٧م. ٢٠٣-٢٠٧
- عبد الحميد توفكجى أوغلى، الخطوط الإسلامية في العمارة العثمانية في الفترة المبكرة، أنقرة ٢٠٠١م. ٢٠٨-٢١٢

كلمة العدد

بقلم أ.د. صالح هاشم

رئيس جامعة عين شمس

انبرى المفكرون ورجال السياسة والاقتصاد يطالبون بالعودة إلى الحوار بين الحضارات ، ونبذ فكرة الصراع أو التصادم بينها ، ولكن مع الأسف أصيبت هذه الدعوة بانتكاسات متوالية بدءاً من أحداث ١١ سبتمبر وانتهاءً بالحرب على العراق. ولكن ينبغي ألا تدفعنا هذه الأحداث إلى اليأس ، فلا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس.

ومن هنا يأتي دور مركز "دراسات الحضارات المعاصرة" بجامعة عين شمس في استئناف الدعوة إلى الحوار الإيجابي بين الحضارات المختلفة ، والكتاب الذي يقدمه المركز باسم (أوراق تركية معاصرة) هو باكورة الإنتاج البحثي لهذا المركز ؛ حيث يقدم لنا من المعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية ما يساعدنا على التعرف على مجريات الأحداث من حولنا ، ولا سيما ما يدور في تركيا التي تربطنا بها روابط إقليمية وتاريخية تجعل التواصل معها له أولوية على غيرها من البلدان.

وأنني إذ أقدم هذا الكتاب أرجو أن يحقق الفائدة المرجوة منه في تقديم ما نصبو إليه من المعلومات التي تساعدنا على إقامة الحوار بين بلدان الشرق الأوسط ثم مع دول العالم جميعاً ، وفي هذا تأكيد على دور جامعة عين شمس في خدمة الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في مصرنا الحبيبة...

ولا يسعني إلا أن أقدم جزيل شكري وتقديري لمجلس إدارة المركز برئاسة أ.د/ محمد فهمي طلبة - نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وإدارة المركز برئاسة أ.د/ محمد عبد اللطيف هريدي - عميد كلية الآداب وهيئة التحرير وكل القائمين على إصدار مطبوعات المركز.

، والله ولي التوفيق.

أ.د/ صالح هاشم

رئيس الجامعة

تقديم

يسعدني أن أقدم العدد الأول من مجلة "أوراق تركية معاصرة" الذي يواصل به مركز دراسة الحضارات المعاصرة، بجامعة عين شمس، تيار نهارة الحضارى الفياض، وعطاءه العلمى المتدفق.

والحقيقة أنه منذ وضع اللبانات الأولى لهذا المركز حرص المؤسسون على أن يشتمل على عدة وحدات بحثية تعنى بالدراسات الحضارية سواء كانت للكنتل السياسية الشرقية أو الغربية. وكانت باكورة هذا الاتجاه تأسيس وحدة الدراسات التركية بالمركز، لتتقدم للقارئ العربى كل ما يمكنها أن تقدمه عن المجتمع التركى من شتى جوانبه الحضارية والسياسية وذلك من خلال الصحف والمجلات التركية وكذلك مواقع الإنترنت التركية.

وجامعة عين شمس حرصت وما تزال تحت رعاية الأستاذ الدكتور/ صالح هاشم رئيس الجامعة، على أن تدعم السياسة المصرية المعاصرة، من زواياها الحضارية والعلمية والثقافية... ومن ثم فهى ترحب اليوم بهذا الإصدار الترجمى بكل جوانبه الحضارية والعلمية والثقافية، والذي يلمس تركيا المعاصرة، كبلد كان له وما يزال، صلاته بمصر والشرق الأوسط بصفة خاصة وأوروبا وأواسط آسيا بصفة عامة. حيث أثبتت الدراسات السياسية والاستراتيجية قابليته لأن يلعب دوراً ستكون له تأثيراته المؤكدة على مجريات الأحداث فى الشرق الأوسط؛ إن لم يكن قد بدأ يلعب هذا الدور بالفعل.

ومن ثم كان لبلد له هذه الأولويات، أن يدخل تحت دائرة الاهتمامات السياسية والحضارية لمركز دراسة الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس.

وإذ أقدم التحية للأساتذة الزملاء القائمين على إصدار مجلة "أوراق تركية معاصرة" تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عبد اللطيف هريدى ، عميد كلية الآداب ومدير المركز، على هذا الجهد الترجمى الموفق وهذا العمل المشرق، فأنى أدعو الله أن يشملهم بعونه وتوفيقه ونجاحه إن شاء الله.

أ.د. محمد فهمى طلبه

نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب

ورئيس مجلس الادارة

تقديم

"أوراق تركية معاصرة" إصدار علمي ثقافي يتبناه مركز دراسة الحضارات المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، وهو باكورة نشاطات هذا المركز. والهدف من إصدار هذه الأوراق هو تقديم معلومات عن تركيا خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا غرو في ذلك، مادامت تركيا بلد يحظى بعمق تاريخي وحضاري وثقافي وثيق الصلة بماضي منطقة الشرق الأوسط وحاضرها ومستقبلها بصفة عامة، وبعمق جغرافي يسمح لها بأن تكون معبراً للتبادل والحوار الحضاري بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط والمنطقة الآسيوية بصفة خاصة.

ولم يكن خافياً على القائمين بإعداد هذا الإصدار أن الشرق الأوسط بصفة عامة وتركيا بصفة خاصة، قد أصبحا في بؤرة عالم متغير تحوطه مستجدات وتغيرات وتحولات شديدة البأس، كان آخرها تداعيات انهدام الكتلة الشرقية التي كانت تضم دول المنظومة الاشتراكية، ومن ثم بزوغ نجم القطب العالمي الأوحده، الولايات المتحدة، وهي بلد أصبحت ترى في نفسها صاحبة الحق في توجيه سياسات العالم كما تشاء، ثم تداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى أفرزت مصطلحاً أمريكياً جديداً فى معالجة الإرهاب وهو "إما أن تكون معى وإما أن تكون ضدى".

وقد رصد القائمون على إعداد "أوراق تركية معاصرة" أن تركيا لم تكن فى أى وقت من الأوقات قريبة بهذا القدر من المستجدات والتغيرات والتحولات العالمية قدر قربها الآن - ولذلك أثر معدو "أوراق تركية معاصرة" أن يدونوا من خلالها قدراً كافياً من المعلومات التى تكشف عن مؤشرات هذه المستجدات والمتغيرات والتحولات، وأثارها فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تعرضه الكتب والدوريات والصحف والمجلات التركية لمثل هذه الأمور، أملاً فى تقديم معرفة علمية شبه كاملة عن مجمل هذه التطورات التى تزخر بها الحياة التركية المعاصرة. ذلك أن الأوساط التركية على اختلاف

انستماؤها تعيش حياتها الآنية تحت مظلة تزداد تقوبها اتساعاً يوماً بعد يوم، تأثراً بالتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة؛ وفيما تعود هذه التداعيات إلى واقع سياسى كان لابد للحكومات التركية المتعاقبة من السير فيه إما كارهة وإما طائعة، يبدو أن هذا الواقع السياسى التركى محمل بأثقال تنوء بها مناكب السياسيين الأتراك.

من ثم فإن هناك جملة من القضايا التركية الخاصة، تحتاج إلى إلقاء نظرة أعمق وأوسع عليها، منها الصراع الحزبى من أجل الفوز بمقعد الحكم، والناخب التركى الذى أفرزته المعادلة الانتخابية الأخيرة التى انتهت بفوز حزب العدالة والتنمية، والغلاء الذى يزجيه التضخم الاقتصادى اشتعالاً، والأزمة القبرصية وبوادر قبول تركيا لخطة الأمم المتحدة لإعادة دمج شطرى الجزيرة، ودعاوى حقوق الإنسان، ومطالبة الأكراد بمدارس وإذاعة وصحافة كردية ونواب أكراد، واعتدال الميزان التجارى الذى تميل إحدى كفتيه لصالح أوروبا، والهموم التركية إزاء تكرار رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، وتأجيل النظر فى هذا الأمر حتى عام ٢٠٠٥، وحساسية ميزان علاقاتها الاستراتيجية والعسكرية مع إسرائيل.

ومما من شك لدى القارئ على إعداد "أوراق تركية معاصرة" فى أن هذا العدد جهد متواضع ولينة أولى لإعداد قاعدة معلومات غنية وشاملة لكل جوانب الحياة فى تركيا المعاصرة بإذن الله.

هيئة التحرير

تركيا وقبول قبرص عضواً في الاتحاد الأوربي

علاقات تركيا - قبرص - الاتحاد
الأوروبي والحل المحتمل للمشكلة
القبرصية*

د. خليل شمشك

ترجمة/ أحمد عبد الله

كلية الآداب-جامعة عين شمس

١- الخصائص الجغرافية لجزيرة قبرص:

تعد قبرص ثالث أكبر الجزر
في البحر الأبيض المتوسط بعد
جزيرة سيشليا وسردينيا؛ إذ تبلغ
مساحتها ٩١٢٥ كم^٢. وتأتي منابع
المياه الرئيسية للجزيرة من جبال
بشيرماق في شمال الجزيرة ١٠٢٤م
وجبل طوردوس في الجنوب
١٩٥١م.

يبلغ عدد سكان المنطقة
الرومية ٦٥٠ ألف نسمة وعدد سكان
المنطقة التركية ١٩٥ ألف، نسمة
ويعيش في منطقة جمهورية قبرص
الشمالية التركية عدد قليل من الروم
والمارون، أما في الجنوب فيعيش إلى
جانب الروم اليونانيين حوالي ١٥

* Jeopolitik Bilimsel Araştırmalar
Dergisi, sayı 2, Bahar, 2002.

ألف روسي و٥ آلاف إنجليزي
وأمریکی و١٠ آلاف أرمني ولاتيني
وماروني وعربي.

وتبلغ مساحة المنطقة التركية
في الجزيرة ٣٢٤٢ كم^٢، بنسبة ٣٥%
من مساحة الجزيرة، أما منطقة
حكومة الروم القبارصة الجنوبية فتبلغ
٥٥١٠ كم^٢ بنسبة ٥٩,٥%، من
مساحة الجزيرة فتبلغ مساحة القواعد
الإنجليزية في الجزيرة ٣٥٦ كم^٢
بنسبة ٢,٨% وتوجد منطقة عازلة
مساحتها ٢٤٣ كم^٢ بنسبة ٢,٧%.

تعد لفكوشه عاصمة مشتركة
للجزيرة، ويوجد عدد من المدن في
جمهورية قبرص التركية مثل كوزال
يورت، وجيرنه، وماغوسه، وجتشتيت
قلعة، ومحتجيك، أما في منطقة
حكومة الروم القبارصة الجنوبية
فتوجد من لارناكا، وليموسول، باف
وهي تعد في نفسه الوقت موانئ
ومطارات تلك المنطقة.

أما في الجزء التركي فيوجد
مطار ارجان وجتشتيت وموانئ
ماغوسا وجيرنه ولفكة وكوزال

بورت، أما مطار لفكوشة الدولي
فوقع فى المنطقة العازلة بين
الجانبيين وهو مغلق أمام الملاحة
الجوية.

٢- تاريخ مختصر للجزيرة:

لقد دخلت جزيرة قبرص
تحت حكم اللاتينى فى أثناء الحروب
الصليبية بعد أن كانت مرتبطة
بالإمبراطورة الرومانية فى زمن
الإمبراطور جستينيان (٥٢٧-٥٦٥م)
ووقعت الجزيرة تحت سيادة دول
كثيرة مثل العرب وأهل جنوة
والبنادقة، والدولة البابوية، ولكنها لم
تكن تحت سيادة اليونان فى أى وقت،
وفى عام ١٥٧١م وفى عهد السلطان
سليم الثانى دخلت الجزيرة تحت حكم
العثمانيين بعد معارك استمرت عاماً
كاملاً سقط خلالها أكثر من مائة ألف
شهيد عثمانى.

وبعد أن استولى العثمانيون
على الجزيرة تم ترحيل عدد من
العائلات العثمانية شملت الفلاحين
والصناع من منطقة الأناضول
الداخلية؛ مثل قونية وقرمان

ومرسينى وأنطاليا إلى الجزيرة
وسكنوا بها، وكان ذلك بغرض تقوية
البنية الاجتماعية والاقتصادية
للجزيرة ودعمها.

وقد قامت إنجلترا مفيدة من
الظروف السيئة التى وقعت بها الدولة
العثمانية عقب هزيمتها فى
الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ -
١٨٧٨م) بتغيير إدارة الجزيرة فى
٤ يونيه ١٨٧٨م وحكمتها حكماً
مؤقت، وتذرعت بدعم الدولة
العثمانية لمواجهة خط استيلاء
الروس على مضائق إستانبول
وجاناق قلعة .. وبعد ذلك وعقب
معاهدة لوزان انتقل حكم الجزيرة -
التي ظلت تحت الحكم العثمانى لمدة
٣٧ سنة - إلى الحكم البريطانى
بشكل كامل، وكان ذلك بهدف تأمين
سيطرتها على قناة السويس وطريق
الهند.

٣- الأهمية الاستراتيجية للجزيرة:

لقد ظلت جزيرة قبرص عبر
التاريخ محل اهتمام كل الدول التى
أرادت التحكم فى شرق البحر
الأبيض، وقد حظيت الجزيرة باهتمام

تركيا منذ القدم، كمال أتاتورك هذه الجزيرة بمثابة خط الدفاع الأول عن تركيا، حيث إنها تتحكم فى طريق الإمداد الواصلة إلى تركيا والجزيرة تتحكم فى بترول خليج الإسكندرية، وفى السواحل الجنوبية للأناضول، وفى الشرق الأوسط وآسيا الأمامية ويدخل منها سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وقناة السويس.

والجزيرة تعد بإمكاناتها البحرية والجوية منطقة تركز وتجميع للقوات البحرية والاستخبارات والتصنت الإلكتروني. وتعد قبرص بواسطة الطائرات الرابضة فيها والصواريخ طويلة المدى منطقة تأثير على الشرق الأوسط وخليج البصرة، والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، وشرق البحر الأبيض وبحر إيجه والأناضول إلى ذلك أن الجزيرة بالنسبة لتركيا تعد بمثابة رئة تتنفس بها تركيا إذا أغلقت هذه الرئة أو هذا المضيق اختنقت.

والجزيرة ذات أهمية كبيرة من ناحية تحقيق النجاح لمناورات

القوات البحرية والعمليات العسكرية المختلفة بالأسلحة طويلة المدى برأ وبحراً وجواً؛ وذلك لامتداد الجزيرة إلى الدول والمناطق المجاورة لها، فهي تقع على بعد ٧١ كم من تركيا، وعلى بعد ٩٨ كم من سوريا، وعلى بعد ٢٢١ كم من لبنان، وعلى بعد ٢٩٠ كم من إسرائيل، وعلى بعد ٣٠٥ كم من فلسطين، وعلى بعد ٣١٦ كم من مصر، وعلى بعد ٨٠٠ كم من كريت، وعلى بعد ٩٠٠ كم من اليونان.

أما من الناحية الاقتصادية فقبرص تعد محطة للدخول إلى سوق الشرق الأوسط، وهى مهمة لكل دول المنطقة من الناحية السياسية والنفسية، وقبرص فى حالة عدم وجودها تحت سيطرة حاسمة ستصبح مكاناً لظهور حساسية بالغة إلى أقصى درجة بشأنها.

٤- اتفاقيات تأسيس جمهورية قبرص: لقد بدأت إنجلترا فى تطبيق خطة تغيير قبرص على نحو مرحلى، وذلك عندما أرادت تصفية مستعمراتها والتخلص من التكلفة

المالية الباهظة. وكان يجب فى عام ١٩٥٥م تسليم جزيرة قبرص إلى تركيا التى أصبحت الوارثة الطبيعية للدولة العثمانية، وذلك عقب انسحاب إنجلترا من الجزيرة، لكن السياسة الإنجليزية المعروفة أدت إلى تفاقم الخلافات التركية اليونانية وخروجها عن السيطرة؛ وهذا مما أدى إلى عقد اتفاقيات لندن وزيورخ فى عام ١٩٦٠م بضممان ثلاث دول؛ هى إنجلترا واليونان وتركيا وبمقتضى تلك المعاهدة تأسست جمهورية قبرص.

وكانت حكومة تلك الدولة المختلفة اللغة والدين والثقافة تتكون من رئيس للجمهورية من الروم، ومساعدًا تركيا وعشرة وزراء منهم سبعة من الروم وثلاثة من الأتراك، وعندما أسست الجمهورية القبرصية روعى عدم إفساد التوازن التركى اليونانى الذى تأسس فى لوزان عام ١٩٢٣م، وذلك بعدم إعطاء السيادة على الجزيرة لأى من الدولتين أو إمكانية إلحاقها بأى منهما.

فلسفة تأسيس جمهورية قبرص: لقد تأسست قبرص بوصفها دولة بينها وبين الأتراك واليونان تعايش سلمى تعتمد على النوايا الطيبة وتأكد على مراعاة الفروق العرقية والدينية واللغوية بين الأتراك والروم. وهذا الاختلاف والخلاف أكدته إنجلترا التى كانت تسيطر على ٢,٨% من مساحة الجزيرة (حوالى ٣٥٦ كم^٢) وكانت صاحبة كلمة فى الأوضاع القانونية والسياسية. والعسكرية والاقتصادية للجزيرة؛ وذلك لأن قبرص ظلت تحت سيادة إنجلترا لمدة ٨٢ سنة. ولمواجهة الأحداث التى أدت إلى التعاون اليونانى القبرصى الذى ألغى الجمهورية القبرصية فى عام ١٩٧٤م قامت تركيا بالتحرك عسكرياً مستغلة وصفها كدولة ضامنة وسقط منها ٧١٤ شهيداً، واستطاعت أن توقف الدم النازف فى الجزيرة. وقد أدى هذا الموقف إلى إنقاذ الشعب التركى فى الجزيرة من الهلاك، وساعد على تأسيس جمهورية قبرص التركية الشمالية، وذلك بتجميع القبارصة من

أصول تركية من تلك الجيتوهات التي كانوا يعيشون فيها في ضيق شديد في شمال الجزيرة. وعلى هذا النحو أصبح ٣٥% من مساحة الجزيرة تحت السيطرة والتحكم التركي.

هـ - قبرص والأمن (اتفاقيات تأسيس قبرص):

لقد كانت فلسفة تأسيس جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ تعتمد على التوازن التركي اليوناني الذي تأسس في الوزارة عام ١٩٢٣م وأسس الأمن بتوازن قوة بلغ ٦٠% للروم و٤٠% للأتراك. وقد وقعت اتفاقيات لندن وزيورخ في عام ١٩٦٠م المتعلقة بقبرص من قبل خمسة أطراف هي تركيا واليونان وإنجلترا والمجتمع التركي والمجتمع الرومي في الجزيرة، وهذه الاتفاقيات قد أسست أساساً لتعايش سلمي بين المجتمعين في الجزيرة وأسس أيضاً توازن بين تركيا اليونان حفظ الاستقرار والسلام في المنطقة. وشملت أيضاً تلك الاتفاقيات المساواة القانونية والسياسية بين طرفي الجزيرة وحولت القبارصة الأتراك

والقبارصة اليونان إلى شريكين مؤسسين للجمهورية القبرصية في عام ١٩٦٠م.

وفي هذا الإطار اعترف بالمسؤولية المشتركة لتركيا اليونان وإنجلترا لدول ضامنة تحمي التوازن الداخلي والخارجي الذي جعل قبرص دولة واحدة ذات شعبين. وفي عام ١٩٦٣م رفض عدد من الروم وجود دولة وحكومة وبرلمان وحيد مسئول عن كامل الجزيرة، وذلك بعد انهيار الدولة المشتركة التي تأسست في عام ١٩٦٠م، واستخدموا السلاح لتنفيذ هذا الأمر. واليوم يوجد في الجزيرة شعبان منفصلا السياسة، ويوجد نظام ديمقراطي لكل شعب منهما، كما يوجد نظامان قانونيان مختلفان. دولتان مختلفتان اختلافاً كاملاً. والإدارة الموجودة في جنوب قبرص هي حكومة القبارصة اليونان فقط. ورغم الجهود الحثيثة للجانب القبرصي اليوناني لإخفاء الشرعية على ما يقوم به فإن تلك الادعاءات لم تكتسب أية شرعية؛ لأن الجانب القبرصي اليوناني كان السبب في تلك

المشكلة التي وقعت فيها الجزيرة والمستمرة منذ ٣٨ عاماً. ومن المؤكد أن الوصول إلى حل سياسي حر غير مفروض لن يتحقق إلا بوجود كلاً الطرفين على نحو متساو في كل الجهود السياسية والقانونية الدولية باسم جزيرة قبرص.

والواقع أن القرار الذي اتخذ في ٦ مارس سنة ١٩٩٥م في قمة لوكسمبورج بناء على المراجعة الأحادية الجانب التي قام بها الاتحاد الأوربي مع حومة القبارصة اليونان في عام ١٩٩٠م قد أدى إلى الإخلال باتفاقيات ٥٩ - ١٩٦٠م.

تلك الاتفاقيات هي:

- تهدف اتفاقيات لندن وزيورخ عام ١٩٥٩م إلى ضم قبرص إلى المؤسسات والاتفاقيات الدولية على نحو منفرد بدون أن تكون ملحقه بأى من تركيا اليونان.
- تضمنت اتفاقية الضمانة عام ١٩٦٠م شرطاً بعدم دخول قبرص في وحدة اقتصادية

وسياسية على نحو كامل أو جزئى مع أية دولة أخرى. والواقع أن تركيا فى إطار المساعي الحميدة للسكرتير العام للأمم المتحدة قد دعمت تلك الجهود الرامية إلى وجود حل عادل ودائم لمشكلة قبرص، ولكن تلك المساعي باءت بالفشل؛ نتيجة لرفض الجانب القبرصى اليونانى.

إن عضوية الاتحاد الأوربي تتقرر عن طريق تباحث مشترك بين الطرفين بعد الوصول إلى حل شامل، وتقدم تلك العضوية للاستفتاء العام لشعبي الجزيرة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد أدى قيام الاتحاد الأوربي بقبول قبرص فى عضوية الاتحاد تحت حكم القبارصة اليونان إلى تأثيرات مهمة على سير المباحثات الثنائية للوصول إلى حل للمشكلة القبرصية. ولم يعد هناك هدف لحكومة القبارصة اليونان سوى الدخول إلى الاتحاد الأوربي حتى بدون الوصول إلى اتفاق مع القبارصة الأتراك، إضافة إلى سعيهم

إلى تدعيم التكامل مع اليونان. وهذا يوضح أن القرار الذي اتخذ في قمة لوكسمبرج قد أصبح يخدم طرفاً واحداً من طرفي المشكلة، وقد أغفل والاتحاد الأوربي بهذا القرار حقيقة واضحة هي وجود طرفين متساويين في قبرص من الناحية السياسية. إن الاتحاد الأوربي بهذا القرار قد ألغى مبدأ المجتمعين الذي كان يستند إليه استقلال الجزيرة، وأيضاً أحبط جهود الحل الفيدرالي التي بذلت لتحل محل الدولة المشتركة التي تحطمت، وأنهى فرصة الوصول إلى حل طبقاً لمبادئ المجتمع الدولي؛ وهذا مما زاد المشكلة تعقيداً.

ذكرت الوثيقة الختامية للقمة أن العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوربي وحكم القبارصة اليونان سيكون مفيداً لكل المجتمعات في الجزيرة، وهذا التوجه غير المقبول سيؤدي إلى مبدأ المساواة الذي يشكل أساس المشكلة القبرصية، ويغفل أيضاً حقيقة أن في الجزيرة شعبين متساويين لهما وجود مشترك بها.

إن جمهورية قبرص الشمالية التركية قد عملت توضيحاً يتعلق بنتائج قمة لوكسمبرج. وقد نال هذا التوضيح دعم الحكومة التركية. حاولت تركيا أن تلفت نظر منظمات الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيه والأمم المتحدة إلى أن كل ما قامت به حكومة القبارصة اليونان منذ عام ١٩٩٠م حتى الآن يعد غير مشروع ومناقض لاتفاقيات ١٩٥٩ - ١٩٦٠م. فضلاً عن هذا قامت تركيا بكتابة الاعتراضات القانونية والسياسية ضد القرار الذي اتخذته هيئة الاتحاد الأوربي في ٦ مارس ١٩٩٥م المتعلق بهذه المراجعات.

أوضحت تركيا أن هذا القرار الأخير الذي اتخذ في قمة لوكسمبرج كما هو مناقض للقانون الدولي فإنه أيضاً مناقض للمبادئ الأساسية للاتحاد الأوربي.

إن الاتحاد الأوربي باتخاذ قرارات أحادية الجانب تتعلق بمستقبل جزيرة يخل بهذه الاتفاقيات؛ في حين

كان عليه أن يظهر قدراً من الاحترام لهذه الاتفاقيات.

لكل هذه الأسباب القانونية والسياسية التي ذكرت في السابق رفضت تركيا قبول القرار المتعلق بقبرص الذي اتخذ في قمة لوكسمبرج؛ لأن هذا القرار قد حمل وجهة نظر لا يمكن تطبيقها.

إن تركيا وجمهورية قبرص الشمالية التركية قد طالبا في ٢٠ يناير ١٩٩٧م بوقف مباحثات الاتحاد الأوربي مع حكومة القبارصة اليونان لضمها لعضوية الاتحاد الأوربي ليس بوصفها مخالفة لاتفاقية ١٩٦٠م بل لأنها ستفسد في الوقت نفسه توازن لوزان.

إن تركيا بوصفها دولة خاصة ستكون مجبرة على حماية مصالحها وحقوقها في قبرص، تلك الحقوق التي نشأت من الاتفاقيات الدولية، وأيضاً تحمل مسئوليتها تجاه الشعب التركي في قبرص.

إن سياسة الأمن والتدخل التي قام بها الاتحاد الأوربي قد سببت خطراً لا يمكن التحكم في آثاره.

وبدون إنهاء مشكلات قبرص يجب على الاتحاد الأوربي أن يعلق المباحثات الجارية لضم حكومة القبارصة اليونان الجنوبية إلى الاتحاد الأوربي. ولو لم يتم هذا التعليق سيؤدي هذا الأمر إلى استخدام القوة العسكرية بين تركيا من جهة وقبرص اليونان من جهة أخرى.

واليوم من الناحية القانونية لا توجد دولة مشتركة في قبرص مناسبة لاتفاقيات الاستقلال، لكن حكومة القبارصة اليونان الجنوبية التي قبلت مخاطبة الدول والمؤسسات الأخرى قد اغتصبت حقوق دولة قبرص الرسمية، واستندت في هذا الموقف إلى قرارى مجلس الأمن الدولي ٥٤١،٥٥٠. أن القراران اللذان أقرهما مجلس الأمن الدولي بسبب أن الأمم المتحدة أرادت أن تكون هناك دولة تخاطبها لعدد من الأسباب الفنية مثل نقل ترشيح قوات السلام التابعة للأمم المتحدة ووقف إطلاق النار بين الطرفين - قد أصبحت اليوم عنصراً مانعاً لحل مشكلة قبرص.

ومن ناحية أخرى فإن اتفاقيات لندن وزيورخ تنص على عدم دخول قبرص فى المؤسسات الدولية بدون موافقة تركيا واليونان، حيث ينص الشرط فى اتفاقيات الضمان على "عدم دخول قبرص فى وحدة سياسية واقتصادية مع دول أخرى بشكل جزئى أو كلى". وهذا يوضح أن دستور قبرص ليس وثيقة قانونية داخلية بل هو اتفاقية دولية الإخلال بها يدخل فى مفهوم الإخلال بالقانون الدولى.

إن المجتمع الاقتصادى الأوروبى فى اتفاقية دخول حكومة القبارصة اليونان الجنوبية فى الوحدة الجمركية فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٢م قد قبل أن يعامل القبارصة اليونان والأترك معاملة متساوية.

إن التدخل التركى فى عام ١٩٧٤م قد نشأ من حق تركيا بوصفها دولة ضامنة، وطبقاً لقرارى الأمم المتحدة ٥٧٣، ٥٧٠.

إن اليونان وإنجلترا وحكومة القبارصة اليونان الجنوبية قد قبلت

فى جنيف الإدارة الحرة للأترك طبقاً لقانون منفصل فى عام ١٩٧٤م. إن مضي حكومة القبارصة اليونان الجنوبية فى مباحثات أحادية الجانب مع الاتحاد الأوروبى للدخول فى عضويته يعنى أنها ترفض القرارات الدولية التى سبق ذكرها. إن الولايات المتحدة وروسيا يريدان حل مشكلة قبرص، وكل الدول المعنية بهذا الأمر ترفض الحكم الأحادى للجزيرة.

إن كل التدابير التى اتخذتها تركيا قد نشأت من حق المقابلة بالمثل وأن اتفاقيات لندن وزيورخ ١٩٥٩ - ١٩٦٠م تنظم الهيكل القانونى لقبرص لو وضعت موضع التنفيذ ومن غير القانونى تأسيس اتحاد بين حكومة القبارصة اليونان الجنوبية والاتحاد الأوروبى.

إن الاتفاقيات لو لم تنفذ سيكون هناك دولتان منفصلتان واحدة فى الشمال والأخرى فى الجنوب، ولن يكون من صلاحية القبارصة اليونان الجنوبية تمثيل جمهورية قبرص الشمالية التركية، ولن يكون

فى مقدور تلك الحكومة إجبار
جمهورية قبرص التركية على
الدخول فى الاتحاد الأوروبى. ويجب
عدم إعطاء الفرصة لتآكل الاتفاقيات
فى جوانبها المختلفة بالتفسيرات
الشخصية.

إن ضم حكومة قبرص
اليونان الجنوبية إلى الاتحاد الأوروبى
سيزيد من تقارب جمهورية قبرص
الشمالية التركية مع تركيا. ولأن هذا
الأمر معلوم تماماً لذا فقد حرص
الطرف اليونانى القبرصى على عدم
إهمال الطرف التركى.

عدم وجود مرجع يمكن
الرجوع إليه عند استعمال الوثائق
القانونية التى فى يد تركيا، سيجعل
تركيا مجبرة على تطبيق سياسة
الأمر الواقع. وقد أظهرت مراجعة
تركيا للاتحاد الأوروبى فى عام
١٩٨٧م زيادة ضغوط الدول الغربية
على تركيا، وأنه يلزم على تركيا لو
أرادت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى
أن تقوم بتقديم تنازلاتها، وهذه
التنازلات تشمل قبرص وجنوبها
الشرقى.

تعد اليونان حتى الآن
جمهورية قبرص الشمالية التركية
أقلية، وهذا الموقف يسبب مشكلة
رئيسية تعرقل الحل تعوق وجود
اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى ذى
مجتمعين فى الجزيرة.

إن اليونان التى تشعر أنها
فى موقف تفوق وغلبة أمام تركيا لا
تفكر فى حل آخر سوى دخول
قبرص إلى الاتحاد الأوروبى. وبعد
تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبى
ستسعى اليونان إلى الوحدة مع
قبرص فى محاولة لإقامة دولة
هيلينية، وسيعطون القرارات طبقاً
لهذا الموقف الجديد.

تعد جمهورية قبرص
الشمالية التركية فى مستوى الدول
المتوسطة الدخل، فى حين أن حكومة
القبارصة اليونان الجنوبية توجد بين
الدول المتقدمة اقتصادياً.

عند انضمام جمهورية
قبرص التركية الشمالية إلى الاتحاد
الأوروبى بصفتها جزءاً من جمهورية
قبرص فلن تكون هناك حاجة للحدوث
عن التحرك على نحو منفرد أو

التمثيل فى المؤسسات الدولية أو أن يكون لها حق الاعتراض.

وفى ظل الاتحاد الأوروبى وفى موقف كهذا ستتأثر حركات عمل ومال متبادلة فى كل من المنطقتين التركية اليونانية. ولكن فى حالة كتلك لن يكون لجمهورية قبرص الشمالية التركية - الصغيرة من ناحية عدد السكان والدخل - القدرة على الاعتراض، وستعرض حقوق السيادة الخاصة بالمجتمع التركى للتآكل والحظر فى إطار حرية التملك والاستقرار والتنقل.

إن قرار بداية مفاوضات العضوية الكاملة بين حكومة القبارصة اليونان الجنوبية والاتحاد الأوروبى جاء نتيجة لابتزاز اليونان للاتحاد الأوروبى، وهذه المساومات ليس لها أدنى علاقة بحل المشكلة القبرصية.

لم يعد هناك للمفاوضات الدولية المستمرة تحت إشراف الأمم المتحدة إلا جر قبرص إلى ناحية الاتحاد الأوروبى بدون أى تفاهم يجعل تلك المشاكل تحمل مفهوم التبعية

لقوانين أوروبا وتشكل تطورات ضد تركيا.

إن الاعتراف بدولة قبرص التركية الشمالية لا يبدو ممكناً فى ظل الظروف والأوضاع الحالية على رغم من أن مفهوم السيادة المتساوية المشتركة على الجزيرة قد قوبل بالتفاهم فى واشنطن وبعض العواصم الأوربية.

إن كل خطوة تؤخذ لبداية مباحثات حكومة القبارصة اليونان الجنوبية مع الاتحاد الأوروبى بشأن العضوية الكاملة يؤدى إلى توحيد تركيا مع جمهورية قبرص الشمالية التركية، وستصبح السبب فى دخول اليونان وحكومة القبارصة اليونان الجنوبية فى مباحثات جديدة.

إن وجود قبرص فى نقطة التقاء طرق توصيل منابع الطاقة فى بحر قزوين وآسيا الوسطى يزيد من أهميتها لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

إن حملة تسليح القبارصة تعيد الحياة للنظرية العسكرية اليونانية القبرصية المشتركة، ويجعل الوجود

العسكري اليوناني في جنوب قبرص
يؤثر في التوازن الاستراتيجي بين
تركيا اليونان.

إن مواجهة القوات المسلحة
اليونانية مع القوات المسلحة التركية
في قبرص سيخلق جبهة مواجهة
جديدة أمام تركيا في البحر الأبيض
بخلاف جبهة تراقيا وجبهة إيجة،
وهذا التطور سيجبر تركيا على
تكوين استراتيجية جديدة.

إن تأسيس موطئ قدم
لروسيا في قبرص هو وضع لا تريده
تركيا والغرب بكل تأكيد، وهذا الأمر
سيؤدي للمواجهة بين تركيا وروسيا.
والواقع أن إنهاء الوجود العسكري
التركي في الجزيرة أو حتى إضعافه
بدون التوصل إلى حل ما يعد أمراً
بالغ الخطورة سواء لأمن الأتراك في
الجزيرة أو لأمن تركيا نفسها.

٦- الخصوصيات الثنائية لحل المشكلة
القبرصية:

إن الاستراتيجية التي تطبقها
اليونان في قبرص هي استراتيجية
"أوناسيس". ولهذا الغرض فإن أساس
استراتيجيات الحكومات اليونانية

القومية الموجهة ضد تركيا هي
التشهير بتركيا في المحافل الدولية
وأمام الرأي العام العالمي، ودعم كل
أنواع الجهود ضد تركيا لوضعها
تحت السيطرة، وتقبيد حركتها،
وتطوير التفوق اليوناني في بحر
إيجة، واكتساب تفوق في البحر
الأبيض.

٧- الحل المقترح من قبل الاتحاد
الأوربي:

إن الحل الذي يفضلته الاتحاد
الأوربي يقوم على "تأسيس قبرصية
ذات سيادة واحدة، وترتبط بمواطنة
واحدة، مع ضمان استقلالها وحيادها
وتمامها. تكون من الناحية السياسية
ذات مجتمعين متساويين، وتكون
منزوعة السلاح". وقد أيد الاتحاد
الأوربي عقد اجتماع للأعضاء
الخمس الدائمين في مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة في ٢٩/٤/
١٩٩٧م لبحث موضوع قبرص. وفي
هذا الاجتماع وزعت وثيقة احتوت
على سبعة بنود. وهذه الوثيقة التي
ادعت أنها أعدت بهدف تقديم
المساعدة للسكرتير العام للأمم

المتحدة قد حملت بعض التدخل فى مجال عمل السكرتير العام للأمم المتحدة. وقد نصت هذه الوثيقة على أنه يجب أن:

- تكون الجزيرة دولة واحدة مستقلة غير مقسمة.
- يكون عدم تقسيم هذه الدولة موضع ضمان.
- يكون لهذه الدولة سيادة واحدة وشخصية دولية وحسبة واحدة.
- يجب عدم تسليح كامل الجزيرة، وفى هذه الدولة التى ستكون ذات مجتمعين يجب أن تحل مشكلة مساحة الأراضى المخصصة لكل مجتمع. وكل هذه الحقوق والحريات التى قبلت فى المجتمع الدولي يجب أن تحتل مكانها فى الدستور .

- وفى مجموع هذه الحلول يجب عند بحث فكرة عدم تسليح الجزيرة الانتباه إلى وجود قواعد إنجليزية فى الجزيرة. على أن مجموعة الأفكار هذه ستصبح نقاطاً أساسية فى سياسة الاتحاد الروسى تجاه المشكلة القبرصية.

٨- استراتيجيات الحل البديل التى يمكن أن تحقق هذا الهدف وهدف تركيا: إن تركيا تبقى فى موقف رد الفعل فى مشاكلها مع اليونان. وهذا الموقف يجعل تركيا غير متصالحة مع العالم، ولذا يجب تطوير أطروحات مناسبة للمصالح القومية من أجل تخليص تركيا من هذا الوضع.

فى حالة قبول الاتحاد الأوروبى جمهورية قبرص الشمالية التركية بوصفها دولة كونفدرالية ودمجها للدخول إلى الاتحاد الأوروبى مع القبارصة اليونان، فإن هذا الموقف سيجعل تركيا فى موقف معقد للغاية.

إن أمام تركيا ثلاثة اختيارات للحل؛ هى الكونفدرالية والفيدرالية والتكامل، وكانت أطروحة الكونفدرالية السابقة واحدة من أهداف تركيا، وكما هو معلوم فإن الدول تكون مستقلة فى الكونفدرالية. ومن أجل تحقيق هذه الكونفدرالية يجب أن يعترف القبارصة اليونان بجمهورية قبرص الشمالية التركية بوصفها

دولة. وفي مقابل ذلك وحتى لو
رضيت تركيا أن تكون حكومة
القبارصة اليونان الجنوبية عضواً في
الاتحاد الأوربي فإن كثيراً من
القبارصة اليونان لن يقبلوا هذا
الكيان.

على أن تركيا تقبل فكرة
الفيدرالية مع جمهورية قبرص
الشمالية التركية، وفي حالة تحقيق
هذه الفيدرالية ستكون هناك ضرورة
لوجود قوات مسلحة تركية في
الجزيرة، وهذا بالتبعية يحتاج إلى
وجود قطعة أرض كبيرة نسبياً تكفي
لوضع القوات المسلحة التركية في
الجزيرة. في مواجهة هذه الحقائق
الجغرافية تبدو مرعش هي المكان
الوحيد الذي يمكن أن يعطى للطرف
الأخر، غير أنه من المعلوم أن
القبارصة اليونان يريدون كوزال
يورت ولفكه.

ومن ناحية فإن القبارصة
اليونان يفضلون عدم الاقتراب من
الفيدرالية لأنه في تلك الحال ستكون
حكومة القبارصة اليونان الجنوبية
علاقاتها الخارجية هدف الفيتو

التركي، ولن يكون مقبولاً لدى كثير
من القبارصة اليونان وجود مؤسسة
عسكرية في حالة تحقيق أطروحة
الفيدرالية. وفي هذه الأثناء يجب على
الجانب التركي رغم كل هذا عدم
قطع المباحثات الجارية، وإثبات عدم
قبول كثير من اليونانيين والقبارصة
لفكرة الفيدرالية.

وإلى جانب هذا توجد أسباب
أخرى لعدم تنفيذ الفيدرالية؛ لأن
الفيدرالية عندما تحقق نفسها في وحدة
معينة سواء انضمام الجانب القبرصي
إلى الاتحاد الأوربي أو عدم
انضمامه، فإنه يجب عند اتخاذ تدابير
في موضوعات مثل حرية التملك
والإقامة والسياحة التي ستمنع
للقبارصة اليونان في الجانب التركي
عدم إغفال أن حكومة القبارصة
اليونان ستسيطر بسهولة على الجانب
التركي في ظل تفوق رأس المال
القبرصي.

أما التكامل الخاص وهو
شكل التحرك الثالث، فإنه ينظر إليه
على أنه يمكن تنفيذه عن طريق
تطبيق واحد من اختياريين مختلفين.

الاختيار الأول أن يكون
تكامل جمهورية قبرص الشمالية مع
دولة تركيا.

وفى أثناء اتخاذ التدابير
اللازمة لتحقيق هذا يجب التشاور
وترك الباب مفتوحاً

وهذه بعض التفصيلات
الخاصة بشكل الاختيار الأول:

لقد أوضحت المباحثات بين
سليمان دميرال رئيس الجمهورية
التركية ورعوف دنكتاش رئيس
جمهورية قبرص التركية الشمالية أنه
فى حالة قيام الجانب القبرصى
اليوناني بالتباحث مع الاتحاد الأوروبى
بشأن العضوية الكاملة فإن التكامل
بين تركيا وجمهورية قبرص الشمالية
التركية سىصبح هدفاً وضرورة
ملحة. ومعنى هذا الموقف أنه اتفاق
حماية طبقاً للأسس القانونية للدول
التقليدية، ويتوضح أكثر فإن سيادة
جمهورية قبرص الشمالية التركية
ستكون على أراضيها فقط فى حين
ستكون سياستها الخارجية وأمنها
ضمن صلاحية تركيا.

وعندما يثار سؤال من قبيل
هل توجد إمكانية لتطبيق هذا الموقف
وتنفيذه فإن إحباط المحاولات التى
تقوم بها اليونان لدى الولايات المتحدة
يقوم على أنه ذو أهمية كبيرة. فضلاً
عن أن ما يقلق الولايات المتحدة هو
نشوب حرب تركية يونانية بسبب
مشكلة قبرص فى هذا الشأن ويجب
تدعيم العلاقات التركية مع الولايات
المتحدة الأمريكية.

اليوم يوجد تكامل إلى حد
ما. وعندما يصبح هذا التكامل رسمياً
فإنه يجب تجنيد مواطنى جمهورية
قبرص التركية الشمالية كما هو
حالهم الآن فى قبرص. وباختصار
يجب ألا يعطى إذن بالهجرة من
تركيا إلى قبرص؛ لأن هذا يسبب
إزعاجاً وقلقاً زائداً لجمهورية قبرص
التركية.

التفصيلات المتعلقة بكل من الاختيارين:
إن الأسس المتعلقة بالحل يجب
أن تكون على النحو التالى:

- ليس من المناسب إعطاء
تعويضات مبالغ فيها بدعوى
أن هذا سيؤدى إلى انضمام

تركيا إلى الاتحاد الأوربي.
لأن حكم كهذا يكون صعباً من
ناحية الديناميكيات الداخلية
لتركيا ويكون من شأنه جعل
موقف الطرف المقابل أكثر
تشدداً.

- توجد مسئوليات إنسانية لتركيا
تجاه الأتراك في قبرص فهم
في حاجة ألا يتركوا بمفردهم،
ويجب أن نقول دائماً لشعب
جمهورية قبرص التركية
الشمالية لو مللتم من تركيا فإن
تركيا لن تمل منكم وستتقرب
إليكم دائماً.

- علاوة على أن فقد النجاح
الذي تحقق بالانتصارات
العسكرية على طاولة
المفاوضات سيحدث تأثيرات
سلبية جداً بشكل عام. وفي
ضوء هذه الأفكار العامة يجب
وضع الخطوط العامة
والرئيسية للسياسة التي
ستطبق.

٩- النتيجة:

إن الأمن العسكري التركي
مع جمهورية قبرص التركية الشمالية
يجب أن يبدأ بالتكامل؛ وذلك بعمل
اتفاقيات اقتصادية، ثم توقع اتفاقية
حماية، وينتظر الوقت المناسب
لتطبيقها.

يجب على الاتحاد الأوربي
أن يعترف بجمهورية قبرص الشمالية
التركية؛ لأن الاتحاد الأوربي على
عكس المطلوب وجه مباحثاته إلى
حكومة قبرص الجنوبية، وكما يجب
حشد الآراء حول أطروحة استقلال
لجمهورية قبرص الشمالية التركية.

إن سياسة اليونان المتخلفة
لكي يكتب لها النجاح لابد أن تمنع
تركيا من التحرك الفوري.

يجب التأكيد على أن إبعاد
تركيا عن الاتحاد الأوربي لن يغير
استراتيجية تركيا التحديثية. ولهذا
السبب يجب على تركيا ألا تعطى
تنازلات أو هرولة مبالغ فيها من أجل
الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

يجب تقوية جمهورية قبرص
الشمالية من الناحية الاقتصادية
والنفسية، ويجب على الحكومة

وجعلها غير مؤثرة، ويجب بذل
الدعم المادى لهذا الغرض.

التركية اتخاذ التدابير التى تمنع
اتصال المؤسسات الخارجية بحكومة
قبرص الجنوبية، ومنع أضرار تلك
الاتصالات.

يجب حشد الجهود
والمساعى لدى الدول الثلاث من أجل
الاعتراف بجمهورية قبرص الشمالية
التركية، ويجب أن تعطى صورة
واضحة للمباحثات الدائمة مع التأكيد
على الأطروحات التى لا يمكن أن
تقبل الإدارة اليونانية والقبرصية
للجزيرة.

يجب إعطاء الدعم للجهود
المخلصة للسكرتير العام للأمم
المتحدة لوضع حل للمشكلة فى إطار
الأمم المتحدة.

يجب تدعيم التوازن فى
الجهود بهذا الموضوع؛ وذلك بإشراك
وزارة الخارجية والقوات المسلحة
والمخابرات التركية ومؤسسات الدولة
الأخرى.

يجب إعطاء الأولوية
لإستراتيجيات الدعاية المضادة
لمواجهة الدعاية القبرصية اليونانية

تركيا والاتحاد الأوروبي

سياسة تركيا الأمنية، في ظل

علاقاتها

بالولايات المتحدة الأمريكية،

والاتحاد الأوربي*

د. على ل. قراعثمان أوغلو**

ترجمة/ طارق عبد الجليل السيد

كلية الآداب-جامعة عين شمس

تنوعت مشكلات تركيا

الأمنية بعد الحرب الباردة. وزادت

حرية تحرك أنقره في المناطق

المحيطة، وعلى الرغم من ذلك، لم

تقل الأهمية التي توليها أنقرة

لعضويتها في الناتو، وعلاقاتها

الأمنية بالولايات المتحدة، بل على

العكس فمصالحتها مع أمريكا قد

شملت مناطق عدة. وليس من

الصعب رؤية تقارب واشنطن

المتزايد مع أنقرة بعد أحداث الحادي

عشر من سبتمبر .

وعلى صعيد آخر ظلت

عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي،

أهم أهدافها سياستها الخارجية، رغم

عدم الاستقرار الواضح في

علاقتيهما. وتركيا الآن في منطقة

وسط بشأن الانضمام إلى "سياسة

الأمن والدفاع الأوربي" بدون أن

تكون عضواً في الاتحاد الأوربي،

رغم استمرار اليونان في

اعتراضاتها. ومن ثم، فإنه ليس من

الممكن الاعتقاد بأن سياسة تركيا

الأمنية مستقلة استقلالاً تاماً عن

واشنطن، وبروكسل. ولذا علينا أن

نفكر في كافة علاقات أو سلوكيات

تركيا الأمنية حتى في داخل منطقتها،

وكذلك في نتائجها بالنسبة للولايات

المتحدة، والاتحاد الأوربي. وعلى

النحو نفسه فإن كل خطوة تخطوها

الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي

يمكن أن يكون لها تأثيراتها على

تركيا، فما عاد بإمكاننا أن نخرج

الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي

من تحليلاتنا .

المناخ الاستراتيجي المتغير :

حفظت تركيا أمنها - بعد

الحرب العالمية الثانية - داخل حلف

الناتو بصفة عامة، وفي إطار

* Türkler Ansiklopedisi, 17(Ankara, 2002)

** كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة بيلكنت

- تركيا

العلاقات العسكرية الثنائية التي أقامتها مع الولايات المتحدة. فبعد الحرب العالمية الثانية، أدى تكاثف علاقة أنقرة مع الاتحاد الأوربي، وتطور سياسة الأمن والدفاع الأوربي من ناحية، والمخاطر والمصالح المتزايدة على المستوى الإقليمي من ناحية أخرى إلى وضع أنقرة داخل مناخ من العلاقات الأمنية المضطربة. كيف تطور هذا المناخ، وكيف سيتطور خلال الأعوام العشرة المقبلة ؟

كانت ألمانيا الغربية التي عرفت بـ "الجهة المركزية" خلال أعوام الحرب الباردة مركز الثقل الاستراتيجي العسكري داخل الناتو. وكان يعتقد أن تهديدات السوفييت، وحلف وارسو، قد تكاثفت على هذه المنطقة. وكان يُفترض كذلك أن الدبابات السوفييتية ستتمكن من الوصول إلى المحيط الأطلنطي وبحر المانش في فترة قصيرة متخطية ألمانيا من خلال "حرب الصاعقة". وكانت كافة خطط الناتو العسكرية موجهة للحيلولة دون عمل كهذا،

وإعاقته. وفي إطار هذه الفرضية، كانت تركيا هي الداعمة والمتممة للجناح الجنوبي للناتو بصفة عامة، وفضلاً عن دورها الاستراتيجي المهم فقد شاركت تركيا في أمن أوروبا الغربية بوجوه عدة .

فإن لم تكن تركيا عضواً في الناتو، لاستطاع الاتحاد السوفييتي أن يضغط على الجبهة المركزية على نحو أكثر؛ أى على ألمانيا وأوروبا الغربية. فالقوات المسلحة التركية التي تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الحلف من حيث كفاءة التدريب العسكري، وعدد الجند كان لها دور مهم في إغلاق جبهة حلف السوفييت/وارسو عن مناطق الجنوب، وتخفف من ضغطه على الجبهة المركزية.

وضع تركيا في حال اندلاع حرب، كان سيحقق إمكانية الضرب من الجنوب للخطوط اللوجستكية لقوات حلف السوفييت/وارسو المتقدمة صوب الغرب وقوات الحلفاء.

أما فى حال السلم، فكان وضع تركيا سيوفر إمكانيات القيام بعمليات استخباراتية بالمعدات التكنولوجية لدول الحلفاء .

وكانت عضوية تركيا تكفل منح إدارة مضايقتها للحلفاء أثناء الحرب. وكان حياد تركيا (ومن بعدها اليونان) يمكنه أن يتسبب فى إزاحة خط دفاع الناتو الموجود بالبحر الأبيض نحو الغرب حتى خط سيلجيار بون . ووضع كهذا يمكنه أن يعزز من دفاع أوروبا بدرجة مهمة.

كانت تركيا إحدى دولتين من دول الناتو متاخمتين للاتحاد السوفيتى (الدولة الأخرى كانت النرويج). وكانت تركيا فى حال الحرب ستضطر إلى الحرب فى جبهتين مختلفتين تبعدان عن بعضهما حوالى ١٨٠٠ كم؛ هما منطقة ترافيا - المضائق، والأناضول الشرقى . ولم يكن لدى الناتو دولة مثل تركيا ستضطر للحرب فى جبهتين مختلفتين.^١

هذا الوضع يعنى الآتى: أن تركيا بسبب دعمها لأوروبا الغربية ستتحمل خطر التعرض للاحتلال والضربات القوية أثناء الحرب. أما فى حال السلم، فإنها ستظل معرضة لضغوط جار ضخم مثل الاتحاد السوفيتى بسبب مشاركتها فى ميزان القوى الأوروبى. وكانت تركيا تفيد من إنفاقات الناتو فى الدفاع المشترك فى مقابل هذه المخاطر الجسيمة، ودعمها للحلفاء، فضلاً عن أنها كانت تحصل على دعم عسكرى واقتصادى من أمريكا كذلك ومن ألمانيا بدرجة أقل. وكانت تفيد من استثمارات البنية التحتية للناتو .

بعد الحرب الباردة ، أخذ ذلك التعاطى يتخذ أبعاداً استراتيجية جديدة؛ حيث زيادة عائدات العملة الصعبة فى تركيا، من ناحية، والانحسار التدريجى للدعم الأمريكى من ناحية أخرى .

وقد مثل ذلك فى الأساس دعماً عسكرياً واقتصادياً خلق نوعاً من اللامعنى لاعتمادات الشراء العسكرى على وجه الخصوص غير

أن الأكثر أهمية من ذلك، كان تغير
المدرجات الأمنية للحلفاء وتركيا،
ونتيجة لذلك تغير مفهوم حلف
الأطلسي ذاته ودوره . وبانهيار
الاتحاد السوفيتي وتشتت حلف
وراسو، انتقل مركز التهديدات من
"الجبهة المركزية" إلى مناطق
الجنوب، والجنوب الشرقي. وتتوعدت
التهديدات . فزيادة الفصائل غير
تابعة للدولة، وأسلحة الإبادة
الجماعية، والصراعات العرقية،
والإرهاب، ذلك كله زاد من عدم
الاستقرار الإقليمي. وقد حرصت
الظروف الجديدة التي ظهرت مع
عدم الاستقرار الإقليمي، أنقرة أن
تضطلع بمسؤوليات في البلقان
وحوض البحر الأسود، والقوقاز،
وآسيا الوسطى والشرق الأوسط .
الاتحاد الأوربي، وتركيا :

تحددت مركزية وضع
تركيا، في خطين مختلفين متضادين
في أمريكا وأوربا . فلم يكن من
الصعب على أمريكا أن تدرك أهمية
تركيا بوصفها دولة أوروبية،
فالتقى على نحو واضح الإدراك

الأمريكي مع إدراك تركيا دورها،
وكان على تركيا بوصفها دولة مسلمة
خطت خطوات كبيرة في طريق
الديمقراطية، أن يكون لها دور
ومكانة خاصة في أوراسيا . ووضع
تركيا الجغرافي كان مناسباً من أجل
مصادر طاقتها في خليج بارسا
بحوض بحر قزوين، وكذلك من أجل
أمن طرقها، وكذلك كان يمكن لتركيا
أن تساعد على نقل القيم الغربية إلى
آسيا الوسطى .

أما إدراك الأوروبيين فكان
جد مختلف، فتركيا محاطة بمناطق
عدم استقرار، وهي دولة تختنق
بالاضطراب في داخلها في مناطق
غير مستقرة ومحاطة بالأخطار.
وكونها عضواً في الاتحاد الأوربي،
كان سيحمل أعضاء الاتحاد الأوربي
أحماً جديدة. والخلاصة أنها كانت
دولة تستهلك "الأمن" أكثر مما تنتج.
والأوروبيون غير مخطئين بالنحو
الذي يفكرون به اليوم" ، غير أن ذلك
التقارب السلبي يتغير تدريجياً أو
يترك مكانه لنظرة أكثر إيجابية. فقد
بدأ الأوروبيون يدركون أن تركيا

يمكنها أن تشارك في استقرار المنطقة وأمن أوروبا على حد سواء .
فثمة بعض السلوكيات المشتركة تم اتخاذها بين أعضاء الاتحاد الأوربي في مواجهة بعض الأحداث الصغيرة. فأعضاء الاتحاد الأوربي يرون منطقة الاتحاد الأوربي مجتمعاً أمنياً.^{III}

وبتعبير آخر، وصلوا إلى الاعتقاد بأنهم أسسوا "مجتمع السلام" الذي يعلو فوق كل المشكلات الأمنية. فهل يمكن لمصالح تركيا الأمنية أن تتوافق مع هذه السلوكيات المشتركة للأوروبيين ؟ كما اتضح من قبل شاركت تركيا في أعوام الحرب الباردة مشاركة مهمة في أمن أوروبا الغربية، بوصفها عضواً في الناتو. ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من وضع تركيا الجيوبولتيكي الأخطار الموجهة نحوها تحت مظلة الناتو وحمايته، لدرجة أن اتحاد المصلحة الذي تشكل بين أعضاء الناتو، قد أدى إلى ظهور ثقافة استراتيجية مشتركة داخل الحلفاء .

وعندما انهار الاستقرار النسبي الذي كان قائماً بمقتضى التهديد السوفيتي ونظام الثنائية القطبية الذي كان نتيجة له، تغيرت القلائل الأمنية كلية، وتتنوع. فأوضاع ما بعد الحرب الباردة، في حين كانت تعيد أوروبا إلى نفسها من الناحية الاستراتيجية، كانت - في الوقت ذاته - تدفع بتركيا نحو خارجها . ففي حين كانت تركيا تتخذ تدابير أكثر فاعلية قياساً على ما كانت عليه من قبل إزاء التهديدات الخارجية، كانت في الحين ذاته قد شرعت في لعب دور أكثر ريادة من الناحية الاقتصادية والسياسية في المناطق المحيطة بها. مر الاتحاد الأوربي بمرحلة لم تمر بها تركيا؛ فقد اختفى تماماً احتمال استخدام الأوروبيين الغربيين للسلاح ضد بعضهم البعض. وتشكل موقف عام معارض لاستخدام القوات العسكرية وذلك بتأثير الذكريات المؤلمة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، ولعله كذلك بتأثير عذاب الضمير من الجرائم التي ارتكبت بحق الإنسانية

فى أوربا فى الماضى القريب. ويطنون أنهم وضعوا أفضل معايير لمراعاة حقوق الإنسان.

وهكذا تكونت علاقة وطيدة بين الديمقراطية والأمن الدولى. وأصبحت الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان هما الشرطان الأساسان للأمن الدولى. وفيما ضاق الأفق الجيوبولتيكى الأوربى، اتسع أفقها الديمقراطى. فى حين حدث عكس ذلك تماماً فى تركيا. ففى حين اتسع أفقها الجيوبولتيكى، ظل أفقها الديمقراطى فى نطاقه الضيق. ونتيجة لهذه التطورات، لم يعد هناك وجود لثقافة الاستراتيجية المشتركة التى تشكلت فى أعوام الحرب الباردة بين تركيا والحلفاء الأوربيين. وبدأ الأوربيون يرون تركيا ليس على أنها دولة أسهمت فى أمن أوربا، بل على العكس، فهى زادت مسئوليات الأوربيين الأمنية بشكل لا داعى له، وخلقت مخاطر أمنية لا يرغبون فى تحملها.

وثمة خلافات عميقة بين تركيا وأوربا فى موضوعى العلاقات

التركية اليونانية ومشكلة الإرهاب، والنزاعات الانفصالية. وهاتان المشكلتان تخصصان - بشكل مباشر - مصالح تركيا الأمنية. وليس من الممكن تكليف الاتحاد الأوربى بدور محايد وبناءً بسبب أن اليونان - وهى أحد الأطراف المعنيين بالخلاف التركى اليونانى - عضواً فى الاتحاد الأوربى، وتركيا ليست عضواً فيه. ويؤكد الاتحاد الأوربى كذلك على مشكلة جنوب الشرق وانتهاكات حقوق الإنسان فى تركيا. فثمة إهمال للإرهاب الذى هو فى حد ذاته إخلال واضح وصريح بحقوق الإنسان، واستخدام القصور الديمقراطى وفراغ دوائره فى إكساب الإرهاب شكلاً مشروعاً أو عدم إدراج الاتحاد الأوربى منظمات إرهابية مثل حزب العمال الكردستانى PKK على قائمة المنظمات الإرهابية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لهو إشارة إلى عدم تغير مواقف الأوربيين القديمة بشكل تام بعد الحادى عشر من سبتمبر. ويُقهم ذلك التقارب على أنه سياسة متعمدة

تستهدف تقسيم الدولة التركية تدريجياً.

ثمة اتفاق بين تركيا وأوروبا حول سياسات وسلوكيات في بعض النقاط، فعلى سبيل المثال ، تركيا ليست مؤيدة للسياسات الاقتصادية المفروضة على إيران ، والعراق شأنها في ذلك شأن أغلب الدول أعضاء الاتحاد الأوربي (بخلاف بريطانيا). حيث إن قطع العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول سيأتى بالضرر على تركيا. وفضلاً عن ذلك رغبة تركيا في تنويع الدول التي تلبى احتياجاتها من الطاقة . ولهذا فالحصول على الطاقة من إيران، واستخدام إيران بوصفها معبراً للغاز التركمانستاني يعزز من قدرات أنقرة وخياراتها. والحظر الاقتصادي يجعل من تطبيق سياسات تركيا أمراً صعباً.

وثمة نقاط اتفاق في إطار الناتو أيضاً . فتركيا بوصفها عضواً في الناتو تدعم دعماً كاملاً مشروعات حلف الأطلنطي التي تتبع ظروف ما بعد الحرب الباردة . فهي تؤيد سياسة توسع الناتو، كما تدعم

الحلفاء الأوربيين، وتلعب دوراً فعالاً في برنامج الوساطة من أجل السلام، وتسهم في عمليات الناتو السلمية، وتلعب دوراً ريادياً في تأسيس "قوة المهمة المشتركة بالبحر الأسود". وتتحمل أعباء بسبب إجراءاتها الانحيازية الكثيرة .

ورغم هذا الفهم المشترك، فبعض الخلافات في وجهات النظر داخل الحلف بشأن وجوب استخدام الناتو للقوات العسكرية، أمر وارد . ومن هذه الحثيثة، ترى بعض الاختلافات أيضاً بين تركيا، والحلفاء الأوربيين، فالاختلافات التي ظهرت بسبب أزمة البوسنة خاصة ، كانت أمراً مهماً رغم انتهائها بالتوافق . فعلى سبيل المثال، تقدمت تركيا باقتراح فور بدء الهجمات الصربية، لإيقاف استخدام هذه الهجمات للقوات الجوية ، وكذلك باقتراح لإلغاء حظر التسليح المفروض على البوسنة، غير إن أيا منهما لم يلق قبولاً من قبل الأوربيين. والأكثر أهمية، هو وجود إشارات تفيد باختلاف جدى في رأى بين تركيا والأوربيين بشأن الكيفية

والزمان الذى ستطبق به المادة الخامسة، وهى الدعامة الأساسية لنظام الدفاع المشترك فى الناتو .

ورغم كل شىء فإن إضافة تركيا لمكافحة الإرهاب ضمن مقتضيات المادة الخامسة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر بناء على تكليف من الولايات المتحدة ، هو تطور مهم فى فهم أنقرة .

كيف ستظهر أوروبا فى المستقبل؟ كيف يريد الاتحاد الأوروبى أن يشكل أوروبا؟ هل ستكون منغلقة على نفسها ، "نمسا" كبيرة مرفهة ؟ أم أنها ستكون أوروبا التى يمكنها أن تحقق بقدراتها مصالحها وأمنها حتى وإن كان خارج أوروبا ؟ ومهما كانت الإجابة عن هذه الأسئلة لم تتضح بعد، فإن الاتحاد الأوروبى بدأ فى السنوات العشر الماضية ، منذ اتفاقية ماستريخت سنة ١٩٩٣ يخطو خطوات أكيدة نحو تحقيق أوروبا الثانية - وإن بدت صغيرة - وضمت اتفاقية أمستردام سنة ١٩٩٨، ومهام (بترسبرج) (تدخلات تستهدف الإنسان، وعمليات السلام ، وعمليات

مثل إدارة الأزمات التى تتضمن تدابير عسكرية) إلى مسئوليات الاتحاد الأوروبى، علاوة على أنه تم التوحيد بين "اتحاد أوروبا الغربى" و "الاتحاد الأوروبى".

بعد الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا فى ديسمبر سنة ١٩٩٨ بـ (سانيت مالو) ، حول تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبى المشترك ، حدثت خطوات مجردة فى قمة كولن سنة ١٩٩٩ ، وخاصة فى قمة هلسنكى، فقد تم الاتفاق فى قمة هلسنكى على تأسيس قوة عسكرية يمكنها الاضطلاع بكل مهام بترسبرج على أنها " هدف أساس " وتقرر تشكيل قوة حربية تبلغ ٦٠,٠٠٠ شخص حتى ديسمبر ٢٠٠٣.^{iv}

وهذه القوة يمكن تجميعها بسرعة عند الضرورة ، وتقرر أن تكون ذات بنية مدعومة من قبل القوات الجوية والبحرية ، وتم البدء فى التنفيذ . وأعلن أن ثمة شعور بالحاجة إلى قوة مؤهلة يبلغ قوامها ٢٠٠,٠٠٠ جندي مدربين تدريباً جيداً

لتكون قادرة على البقاء فى منطقة التحرك .

وتم تسجيل تقدم تدعى لبيان الإرادة السياسية بشأن سياسة الأمن والدفاع الأوربى فى قمة Nice بعد هلسنكى . وسجل تطور مهم آخر بهذا الصدد بإلغاء ألمانيا - التى حددت نفسها فى إرسال قوة عسكرية خارج حدود دولتها - لتحديداتها الموجودة بالدستور، وكذلك مشاركتها بأشكال مختلفة فى عمليات السلام العسكرية فى البلقان .

وتقرر أن تكون التطورات المشار إليها أعلاه مجرد بداية، لنمو أكثر للقوات المسلحة التابعة للاتحاد الأوربى، وتكليفه بمهام الدفاع المشترك، علاوة على مهام بطرسبرج، بمشاركة مع الناتو (أو بدون مشاركته)، ويؤكد الأوربيون بشدة أكثر على نقطة أخرى تتعلق بهذا الشأن : ألا وهى وجوب تطوير الاتحاد الأوربى لسياسته الخارجية المميزة له، وسياسته الأمنية والدفاعية، واكتساب الاتحاد الأوربى لهوية دولية ، وأن يكون مستقلاً .

وبتعبير آخر، إن هدف سياسة الأمن والدفاع الأوربى، ليست متعلقة بتوزيع الأعباء بين الولايات المتحدة، والحلفاء الأوربيين فحسب وإنما تهدف إلى تأسيس الاتحاد الأوربى لمراحل إصدار القرارات بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، والناتو. علاوة على ذلك، فالأوربيون يرون أن توفير هذا الكيان للأسلحة داخل حلفاء الأطلسنطى، سيؤدى بلا شك إلى ثنائية واضحة فى كل مجال ، وينبغى على الأطراف أن يدركوا ذلك .^٧

إن الاختلاف فى الرأى بشأن سياسة الأمة والدفاع الأوربى بين فرنسا ودول الاتحاد الأوربى الكبار الآخرين، مسألة كمية أكثر منها نوعية. ففرنسا تريد ممارسة الزعامة داخل الاتحاد الأوربى فى هذا الموضوع . فتؤكد سياسة الأمن والدفاع الأوربى مستقلة استقلالاً تاماً عن الناتو . وتحول الأمر إلى منافسة بين فرنسا والولايات المتحدة. ما الأعضاء الآخرون، فيؤمنون مثل فرنسا بالحاجة إلى أن تكون سياسة الأمن والدفاع الأوربى سياسة مستقلة

بغية تشكيل هوية أوروبية، ويسعون من أجل تحقيق ذلك . غير أنه - من ناحية أخرى - تولى فرنسا أهمية كبرى إلى الروابط العابرة للأطلسي. وتعتقد بأنه سيكون هناك شعور بالحاجة إلى الناتو فترة أطول، وإلى الكيان الأمريكي الموجود بأوروبا .

تغير موقف الاتحاد الأوربي تجاه تركيا بشكل كبير. هذا التغير بدأ بقرارات هلسنكي. أوضحت قمة هلسنكي مصالح الاتحاد الأوربي، ورغبته في أن يضطلع بدوره الذي يمكنه حماية نفسه، فهكذا ينبغي فهم التطورات المتعلقة بسياسة الأمن والدفاع الأوربي. فضلاً عن أن قوبل الاتحاد الأوربي لترشيح تركيا، ودليل يفهم منه أهمية مشاركة تركيا في الاتحاد الأوربي . فمشاركة تركيا الاستراتيجية في الاتحاد الأوربي يمكن أن تكون بأشكال متعددة. فتركيا كبيرة سواء في منطقتها أم داخل الناتو، وقد أصبحت قوة عسكرية مؤثرة متطورة. إلى جانب أنها ذات قوات مسلحة مدربة تدريباً جيداً، وهذه النقطة بالغة الأهمية من حيث

المشاركة في عمليات من نمط بطرسبرج . فتركيا - من حيث مصالح الاتحاد الأوربي - في موضع جغرافي ملاصق للمناطق الحرجة. فهذا الوضع، والبنية التحتية العسكرية التركية طبقاً لمعايير الناتو، وقدراتها اللوجستكية يوفران مناخاً رصيناً، لدعم القوة العسكرية للاتحاد الأوربي .

ولو أخذ في الحسبان سكان أوروبا الذين يشيخون بسرعة، لغدا من السهل التكهّن بأن الاتحاد الأوربي - في المستقبل غير البعيد - سيكون مضطراً لأن يخصص قسماً مهماً من مصادره للأمن الاجتماعي، وكذلك سيشعر بالحاجة إلى مصادر بشرية جديدة. لا يتمثل هذا الاحتياج في الناحية الاقتصادية فحسب ، بل في الناحية العسكرية أيضاً. وخاصة إذا ما تنبهنا إلى أن مهام بطرسبرج تتطلب عمليات ذات قوة بشرية مدربة تدريباً عسكرياً جيداً، فإننا سنجد أنه سيتزايد الشعور بالحاجة إلى تركيا لهذا السبب .

توفر أوروبا ٦٠% من احتياجاتها النفطية من المناطق المتاخمة لتركيا، فمصادر الطاقة ببحر قزوين عامة وبأكو - جيحان خاصة ، سيزيدان من ارتباط أوروبا بمصادر الطاقة المتاخمة لتركيا، وبخطوط نقل الطاقة المارة من تركيا أو بالقرب منها. هذا التطور، سيؤدي إلى تقوية الاتحاد النفعى بين تركيا والاتحاد الأوروبى، وسيزيد من أعباء أنقرة بشأن أمن مصادر الطاقة، وخطوط نقلها على حد سواء.

وصحيح أن أعضاء الاتحاد الأوروبى لم يدركوا تماماً حتى الآن التهديد الذى تمثله أسلحة الدمار الشامل التى تتجمع وتتطور فى الشرق الأوسط، ويدرك الحلفاء الأوروبىون تهديداتها الأخطر، فى تطوير هذه الأسلحة واتساع مداها، وتحسين قدرة إصابتها، فلا تزال حتى الآن تجرى عمليات مستمرة لتطوير أنظمة هذه الأسلحة. وزيادة إدراك الأوروبيين لهذه التهديدات أمر وارد فى القريب العاجل. وهذا التطور سيخلق قدرات تعاونية أيضاً

بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وتركيا بشأن الأنظمة الصاروخية المعوقة للصواريخ. وأنسب أرض من الناحية الجغرافية لتجميع الأنظمة التى ستعمل على حماية دول الاتحاد الأوروبى، ستكون فى تركيا. هذه الإعدادات ستعزز من روابط تركيا بمؤسسات سياسة الأمن والدفاع الأوروبى.

خطا الاتحاد الأوروبى خطوة مهمة بشأن الهوية الأوربية فى قمة هلسنكى. فقط سجلت قمة هلسنكى تقدماً مهماً فى سياسة الأمن والدفاع الأوروبى، وفى قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى كما أنه أسفر عن وضوح للهوية الأوربية. فقرار هلسنكى عزز معنى أن هوية أوروبا ستكون هوية علمانية. وعكس محاولة بشأن عدم استبعاد عضوية الدول بسبب الاختلافات الدينية والثقافية. فالمعيار أصبح معياراً سياسياً يقوم على اعتماد القيم الديمقراطية .

الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا :

ستظل أوروبا الغربية تسعى لتصبح تركيا اقتصادياً بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. وليس من المنتظر أن تتفكك الروابط الثقافية بشكل كامل، حتى وإن ضعفت باستمرار الشراكة الأميركية - الأوروبية، ضرورى لنشر الديمقراطية. وطبقاً لما يراه كثير من الأوربيين ،وعلى حد قول "Zbigniew" فإن اتفاق ما وراء الأطلنطي، أهم علاقة عالمية لأمريكا".

فقدرة الولايات المتحدة على أداء دور الحكم الصارم فى أوراسيا، وقدرتها على الاضطلاع بمتطلبات العولمة، هو نقطة الانطلاق^٧.

وطبقاً لهذه الرؤية ، فإنه يجرى تقييم أوروبا على أنها "نقطة الانطلاق" الضرورية لنقل قيم الغرب وقوته إلى أوراسيا. وبتعبير آخر، فأوروبا هى وسيلة استراتيجية ذات قيمة تربطها بأوراسيا أهمية جيوبوليتكية . فتوسع الناتو بعد الحرب الباردة فى الشرق وسياسة "الباب المفتوح"، وبرنامج الناتو

للساطة من أجل السلام هى نتائج لرؤية نفسها . غير أنه بناء على ما ذكر أيضاً فى وثيقة الناتو بتاريخ سبتمبر ١٩٩٥ فيما يتعلق بعملية التوسع ، بغية تنفيذ مهمة نقل الثقافة الغربية وقوتها إلى أوراسيا بتأثير أكثر فإنه سيحتتم على كل من الاتحاد الأوروبى والناتو التوسع على نحو متواز. ويعد أمن أوروبا واستقراره أمراً بالغ الأهمية من أجل التمكن من تنفيذ تلك المراحل .

ومن ثم ، فإن تحول أمريكا عن أوروبا على نحو تام، احتمال بعيد. فرغم ظهور بؤر اهتمام ومصالح جديدة، فإن علاقة أمريكا وروابطها بأوروبا ستستمر . بيد أن ما يهم واشنطن هو تخفيض التكاليف المالية لهذه العلاقة والروابط . وهكذا تخصص واشنطن إمكاناتها للمناطق الأخرى ذات المصالح، ولذا يكون ضرورياً على الاتحاد الأوروبى التوصل إلى قوة عسكرية يمكنها الاضطلاع بأمر أوروبا واستقرارها بقدراتها الذاتية . غير أن واشنطن ترى أنه يجب على الاتحاد الأوروبى

تحقيق ذلك بدون قطع للروابط مع الولايات المتحدة والناٲو، وأنه لا يجب أن يكون أمرها بيدها وحدها .

وثمة قلق آخر لدى واشنطن يتمثل فى منافسة الاتحاد الأوروبى الاقتصادية، وخاصة فى سياسة تصنيع الأسلحة؛ فالاتحاد الأوروبى أخذ فى هجر المصانع الأمريكية، والتوجه نحو التصنيع المحلى، وكذلك رغبة الاتحاد الأوروبى فى تأسيس صناعة دفاعية كافية شاملة مستقلة. وهذه السياسة تحمل أخطاراً حقيقية بالنسبة للولايات المتحدة. وهذا الأمر سيخلق - قبل أى شىء - ثنائية لا داعى لها ، وسيٲسبب فى إسراف تقنى واقتصادى . وسيضعف التعاون المتبادل بين أوروبا والولايات المتحدة الذين يشكلان أساس الناٲو ومن "اتفاق الأطلنٲى" بشكل كبير .

يمكننا إيجاز ما سبق على النحو الآتى: فى الوقت الذى تدعم فيه الولايات المتحدة تكامل أوروبا ترغب فى أن يكون ذلك تحت إشرافها وبتوجيهاتها، فأهمية أوروبا تغيرت بالنسبة للولايات المتحدة؛

فأوروبا لم تعد من بعد تحت التهديد. وضعفت كثيراً مظلة الولايات المتحدة الحارسة . فقد عدت أوروبا بصفتها جزءاً ثرياً وديمقراطياً فى أوراسيا، ذات أهمية من أجل استقرار تلك القارة الضخمة، وعضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى أيضاً ، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأمريكا؛ فتركيا الديمقراطية المرفهة، المستقرة، ستزيد من قوة أوروبا، وستعرض أوروبا على تحمل الأعباء أيضاً الموجودة فى المناطق المجاورة المتأزمة .

وفى الوقت نفسه ستكون تركيا - بسبب الاتحاد الأوروبى والناٲو - عنصراً مهماً مشارك فى استمرار روابطها بالولايات المتحدة . وتوقعات واشنطن هذه تأتى فى مقدمة أسباب دعمها القوى لعضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى .

على أن الحادى عشر من سبتمبر وما تبعه من أحداث قد يُحجم - بقدر ما - علاقات ما وراء الأطلنٲى. فالولايات المتحدة بعد حرب أفغانستان ، لديها القدرة على

إدانة نفوذها السياسى والعسكرى على حد سواء وتعزيزه فى آسيا الوسطى . فهى تعزز - فى الأساس - تأثيرها فى جنوب القوقاز . وبتعبير آخر ، فهى من الناحية الجيوبولتيكية العالمية ، تبدأ فى محاصرة حوض بحر قزوين ، وهو أحد أكثر المناطق تازماً - سواء من الشرق أو من الغرب على حد سواء . بيد أنه يجب إيضاح أن ذلك - عكس ما يؤمى إليه البعض - لم يكن سبباً فى عملية أفغانستان ، أو هدفاً أعد من قبل ، فهو وضع فرض نفسه عقب هذه العملية العسكرية تلقائياً . فإن كانت واشنطن لا تريد أن تصبح أفغانستان مرقداً للإرهابيين مرة أخرى - وهى لا تريد - سيستمر تأثيرها الموجود هناك بشكل ما . وإنه لطبيعى أن يكون لتأثير الولايات المتحدة نتائج جيواستراتيجية بعد منع الإرهاب .

إن ظهور قوة أمريكا وتأثيرها بشكل صدامى فى القوات الأفغانية ، أمر يزعج أعضاء الاتحاد الأوروبى؛ فأعضاء الاتحاد الأوروبى وفى مقدمتهم فرنسا، يأملون فى أن

يكون الإسراع بتكامل أوروبا، مع مشاركة روسيا والصين أمر سيحد من عمليات الولايات المتحدة المتحيزة وتأثيراتها. وأن يزيد هذا بالنظام العالمى نحو تعددية الأقطاب. ومن المفهوم أن هذه السياسة لن تؤتى ثمارها فى فترة قصيرة. وبخلاف ذلك يؤكد المفكرون الأوربيون على أن سياسات الدولة ذات الثقل ستحظى بالأهمية مرة أخرى، وأن حكة التكامل ستتباطأ ، وأنه ستكون ثمة ضغوط لإحداث تجانس فى أوروبا بين حقوق الإنسان وأمن الدولة.

وظهور خلافات بين الولايات المتحدة والأوربيين بشأن مكافحة الإرهاب احتمال قائم بشكل كبير، فكما سيظل تعريف الإرهاب نقطة خلاف فلن يكون الاتفاق حول أساليب المكافحة أمراً سهلاً . وفى حين تولى الولايات المتحدة الأهمية لمعاقبة الإرهابيين ، تؤكد أوروبا على التدابير الوقائية من الإرهاب، وفى حين تطبق أمريكا عقوبة الإعدام ، تستمر أوروبا فى إدانة أمريكا بسبب

تطبيقها عقوبة الإعدام، وفي حين تعتقد أمريكا بفائدة التدابير العسكرية، تؤكد أوروبا على التدابير السياسية والاقتصادية. هذا النوع من المشكلات سيضطر أمريكا إلى أن تحرك - رغماً عن أوروبا - وبدونها، وتستقل من العلاقات الأطلنطية.^{vii} وضع تركيا، ونظرة إلى المستقبل :

تكافح تركيا الإرهاب منذ عام ١٩٧٠، وتأتي في مقدمة الدول المتضررة من الإرهاب. وفي نضالها هذا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول الداعمة لتركيا. ولا تنسى مساعدة أمريكا في القبض على أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في كينيا وإحضاره إلى تركيا. فضلاً عن ذلك فتركيا عضو في الناتو. وقد طرحت مسألة الإرهاب عدة مرات في جدول أعمال الناتو. وهي بوصفها دولة علمانية ديمقراطية، تواصل جهودها لجعل مسألة الإرهاب أحد أهدافها الرئيسية. ولهذه الأسباب، كان لدى أنقرة اختيار واحد بعد هجمات الحادي عشر من

سبتمبر: وهو ألا تكون خارج الأحداث. فقد كان عليها أن تكون إلى جانب الولايات المتحدة، فالمسألة لم تكن صفقة، بل هي اختيار كيفية تقديم المساعدة والعون. وتحركت أنقرة في هذا الشكل بالضبط واختارت الطريق الصحيح. فصرحت وبدون تردد وبدون إجراء صفقات أو مساومات - بأنها سترسل كل نوع من الدعم بما فيه إرسال وحدة عسكرية. غير أن هناك نقطة كانت مهمة، وهي أن العلاقات مع الشعب في زماننا، جزء مهم من السياسة العالمية. فينبغي على الحكومات إيضاح الرأي العام المحلي، والرأي العام العالمي على حد سواء بصدد إجراءات سياستها الخارجية. وقد انتقدت أنقرة بسبب سلوكها المتشدد من هذه الحثيثة.

تركيا ذات وضع خاص بوصفها دولة مسلمة وعلمانية، منفتحة على الغرب، وأنقرة تضع أطراف هذا الوضع في نصابه، ولا تتقاعس عن توجيه التحذيرات اللازمة حتى لا تتحول التطورات إلى

إدانة نفوذها السياسى والعسكرى على حد سواء وتعزيزه فى آسيا الوسطى . فهى تعزز - فى الأساس - تأثيرها فى جنوب القوقاز . وبتعبير آخر ، فهى من الناحية الجيوبولتيكية العالمية ، تبدأ فى محاصرة حوض بحر قزوين ، وهو أحد أكثر المناطق تأزماً - سواء من الشرق أو من الغرب على حد سواء . بيد أنه يجب إيضاح أن ذلك - عكس ما يؤمى إليه البعض - لم يكن سبباً فى عملية أفغانستان ، أو هدفاً أعد من قبل ، فهو وضع فرض نفسه عقب هذه العملية العسكرية تلقائياً . فإن كانت واشنطن لا تريد أن تصبح أفغانستان مرقداً للإرهابيين مرة أخرى - وهى لا تريد - سيستمر تأثيرها الموجود هناك بشكل ما . وإنه لطبيعى أن يكون لتأثير الولايات المتحدة نتائج جيواستراتيجية بعد منع الإرهاب .

إن ظهور قوة أمريكا وتأثيرها بشكل صدامى فى القوات الأفغانية ، أمر يزعج أعضاء الاتحاد الأوروبى؛ فأعضاء الاتحاد الأوروبى وفى مقدمتهم فرنسا ، يأملون فى أن

يكون الإسراع بتكامل أوربا ، مع مشاركة روسيا والصين أمر سيحد من عمليات الولايات المتحدة المتحيزة وتأثيراتها . وأن يزيد هذا بالنظام العالمى نحو تعددية الأقطاب . ومن المفهوم أن هذه السياسة لن تؤتى ثمارها فى فترة قصيرة . وبخلاف ذلك يؤكد المفكرون الأوروبيون على أن سياسات الدولة ذات النقل ستحظى بالأهمية مرة أخرى ، وأن حكة التكامل ستتباطأ ، وأنه ستكون ثمة ضغوط لإحداث تجانس فى أوربا بين حقوق الإنسان وأمن الدولة .

وظهور خلافات بين الولايات المتحدة والأوروبيين بشأن مكافحة الإرهاب احتمال قائم بشكل كبير ، فكما سيظل تعريف الإرهاب نقطة خلاف فلن يكون الاتفاق حول أساليب المكافحة أمراً سهلاً . وفى حين تولى الولايات المتحدة الأهمية لمعاقبة الإرهابيين ، تؤكد أوربا على التدابير الوقائية من الإرهاب ، وفى حين تطبق أمريكا عقوبة الإعدام ، تستمر أوربا فى إدانة أمريكا بسبب

صراع بين "المسلمين - والنصارى"،
والشيء الوحيد الذى لا تفعله تركيا
ولن تفعله أبداً - بالنظر إلى موقفها-
هو تطبيق معيار مزدوج بشأن
الإرهاب، أو انتهاك العدل الأخلاقى؛
فتجعل من العمليات الإرهابية حقاً
ويصبح موقف تركيا بصدد مكافحة
الإرهاب أقرب اليوم إلى موقف
الولايات المتحدة منه إلى موقف
أوروبا.

بيد أنه سيظل احتمال اتخاذ
قرارات ضد تركيا أمراً قائماً فى
مجلس الولايات المتحدة بتأثير اللوى
الرومى والأرمنى. وهذا الاحتمال،
يمكنه أن يخلق مشاكل عن الدولتين.
أما العراق فهى المشكلة المهمة
الثانية؛ فتركيا تبذل جهودها بغية عدم
البدء فى تحرك عسكرى ضد
العراق. ورغم ذلك، فكيف ستتصرف
أنقرة فى حال شنت الحرب ضد
العراق وبات ذلك أمراً لا مفر منه؟
فإذا حدث ذلك، فبقاء تركيا خارج
الأحداث، أمر يشبه المستحيل. فتركيا
أصبحت مويده لهذا الفهم. لدرجة أنها
بدأت تؤكد على وجوب أن يكون

هناك مكان للتركمان فى مستقبل
شمال العراق. ومستقبل العراق بشكل
عام، وشمال العراق بشكل خاص،
موضوع يخص مصالح تركيا
الحياتية على نحو مباشر. اضطرت
تركيا منذ حرب الخليج حتى الآن،
إلى تنظيم عمليات عسكرية عدة
مرات فى أراضى شمال العراق. ولا
يزال هناك وجود للجنود الأتراك
وأسلحتهم فى شمال العراق حتى
الآن؛ أى أنه فى العراق من الآن.
ولو أرادت أنقرة أن تكون صاحبة
الكلمة المحددة بشأن مستقبل شمال
العراق، فلن يكون لديها اختيار أكثر
من ذلك.

يمكننا أن نصل إلى هذه
النتيجة المتعلقة بموقف تركيا من
الأحداث: فالأحداث لن تسفر نتائجها
عن تقارب الولايات المتحدة مع
أوروبا، ولا عن تقارب تركيا مع
الاتحاد الأوروبى، لدرجة أن علاقات
ما وراء الأطلسى ستعرض
لمشكلات أكثر. وتعاون الناتو/
روسيا يمكن أن يخرج الناتو تماماً
عن كونه منظمة دفاع مشتركة ،
ويجعله منطقة أمن مشترك.

وستستمر علاقات الاتحاد الأوربي مع تركيا في مسيرتها. وعلى النقيض، ستضمحل المصالح الأمنية للولايات المتحدة مع تركيا عما كانت عليه قبل الحادى عشر من سبتمبر. واضطلاع تركيا بمهمة إعادة إعمار أفغانستان ، ومشاركتها بشكل فعال في مكافحة الإرهاب، والتطور في تعاونها مع روسيا، كل هذا يعلن عن أهمية تركيا- ليس بوصفها دولة أوربية، وإنما بوصفها دولة أورو آسيوية. غير أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ستجعل تركيا تتمسك بشكل أكبر بالاتحاد الأوربي. وعلى النقيض فإذا لم يتضح بشكل تام موقف الاتحاد الأوربي من الإرهاب، سيظل الخلاف قائماً بين تركيا وأوربا، كما ستظهر المشكلات بين أوربا والولايات المتحدة كذلك .

وليس ثمة إشارة تركية جادة توضح أنها ستتراجع عن أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوربي. فستستمر العملية، حتى وإن حدث توقف أو ترددات أو عوائق. فأنقرة - في هذا الإطار - تود المشاركة في عمليات سياسة الدفاع والأمن الأوربي، حتى وإن لم تكن - حتى الآن - عضواً في الاتحاد الأوربي، وتوضح أنها

مستعدة للمشاركة في تطور سياسة الدفاع والأمن الأوربي. وسياسة الدفاع الأمن الأوربي وتطور الاتحاد الأوربي بشكل عام، وللتوجهات ذات المدى الطويل، تكشف عن الحاجة إلى تركيا، وأنه لا يمكن استبعادها . وتوجهات السياسة الأمنية الأمريكية أيضاً مع مشاركة تركيا في الاتحاد الأوربي بشكل عام، وفي سياسة الدفاع والأمن الأوربي بشكل خاص. ولهذا ستستمر التلقينات التي تقوم بها واشنطن لصالح تركيا لدى الاتحاد الأوربي .

على أن خاصية الهوية الأوربية المستقلة ستصبح موجودة بشكل دائم. والمسألة تتعلق بمدى أهمية هذه الخاصية؛ فحقوق الإنسان، والديمقراطية، ودولة القانون ، مبادئ يُعترف بها على أنها حجر الأساس في مشروعية الهوية الأوربية، وسياسة الدفاع والأمن الأوربي. والاتحاد الأوربي من ناحية لا يمكنه أن يهمل قوة تركيا العسكرية، ووضعها الجيوستراتيجي، وكيانها القوي، ومن ناحية أخرى سيضع أمام عينيه النقطة التي وصلت إليها تركيا في العملية الديمقراطية ، ويقرر بعد ذلك .

Cambridge University Press, 1998):69-118.

^{iv} Presidency Conclusions, Helsinki European Council, 10-11 December 1999, section II.

^v Nicole Gnesotto and Karl Kaiser, "European - American Interaction" in Francois Heisbourg, ed. European defense: Making it Work (Paris: WEU Institute, 2000): 33-44.

^{vi} Zbigniew Brezinski, "Living with a New Europe", The National Interest (Summer 2000): 17-29.

^{vii} من أجل الأسباب الأساسية للتباعد بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية انظر:

Stephen Walt, "The Ties that Fray: Why Europe and America are Drifting Apart", The National Interest (Winter 1998/1999): 3-11.

*PROF.DR. ALİ L. KARAOSMANOĞLU, ABD ve AB Bağlamında Türkiye'nin Güvenlik Politikası, Türkler, c: 17, Ankara, 2002.

ⁱ Ali L. karaosmanoğlu, NATO's Eastern Frontier, NATO's Sixteen Nations (October 1996): 42-45. and J.C. Snyder, "Strategic Bias and the southern Flank security", Washington Quarterly (Summer 1985).

ⁱⁱ من أجل النزاع الأمني الخاص بتركيا

انظر:

Heinz Kramer, A Changing Turkey: The Challenge to Europe and the United States (Washington, D.C. Brookings Institution, 200) 202-220.

ⁱⁱⁱ Oli Waerver, "Insecurity, Security, and Asecurity in the West European Non-War Community", in E. Adler and M. Barnett, eds. , Security Communities (Cambridge:

علاقات الاتحاد الأوربي مع
الجمهوريات التركية وتركيا*
بقلم فؤاد هزينوف
ترجمة وليد عبد الله
كلية الألسن-جامعة عين شمس

ملخص عام:

فى هذا المقال عرضنا
لعلاقات الاتحاد الأوربي مع
الجمهوريات التركية، وأثر هذه
العلاقات فى تركيا. هذا وقد استندت
فى هذا العرض إلى كل من برنامج
TACIS (المساعدات التقنية لدول
الكومنولث المستقلة)، الذى أنشئ من
قبل الاتحاد الأوربي لمساعدة
جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق،
ومشروع TRACECA و
INOGATE المتصلين بمجال النقل
والطاقة.

وقد تم إدراج كلا
المشروعين فى إطار برنامج
المساعدات السابق لما يمثلان من
أهمية فى علاقات الاتحاد الأوربي
مع الجمهوريات التركية فضلاً عن

* Eurasian studies: winter-2002,21.

أهميتها فى اتفاقيات الشراكة والتعاون
التي تمثل دورها الإطار القانوني
لهذه العلاقات. أما فى القسم الأخير
من المقال، فقد أشرت إلى مستقبل
هذه العلاقات، كما عرجت على أثر
هذه العلاقات الحديثة نسبياً فى تركيا.

مقدمة:

على الرغم من أن اتفاقية التعاون
الاقتصادى والتجارى التي تم توقيعها
مع الاتحاد السوفيتى فى ١٨ ديسمبر
١٩٨٩ لم تدخل حيز التنفيذ إلا فى
الأول من يونيو (حزيران) ١٩٩٠،
فإنه كان على الاتحاد السوفيتى وقيام
الدول المستقلة - وكما سيذكر فيما
بعد - إنشاء برنامج TACIS بهدف
دعم برامج الإصلاح الاقتصادى،
ودفع عمليات التنمية فى الدول
الأعضاء بكومنولث الدول المستقلة،
وكذلك مساعدة هذه الدول على
الاندماج فى الاقتصاد العالمى وذلك
حسبما تقرر فى قمة روما التي
انعقدت فى ديسمبر ١٩٩٠.
وعقب اجتماعات القمة التي
انعقدت فى لوكسمبورج فيما بين ٢٨
و ٢٩ من يونيو ١٩٩١، وماستريخت

فيما بين ٩ و ١٠ ديسمبر ١٩٩١،
ولشبونة فيما بين ٢٥ و ٢٧ من
يونيو ١٩٩٢، بدأ الاهتمام يتزايد من
أجل الارتقاء بمستوى العلاقات مع
جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.
على الرغم من أنه يمكن القول
إن جمهوريات القوقاز وكذلك آسيا
الوسطى لم تكن تحظى من قبل
بوضع خاص ضمن السياسة
الخارجية للاتحاد الأوربي، فإن ذلك
الوضع قد تغير فيما بعد. وفي هذا
الإطار، تم وضع برنامج سياسي
(أجندة سياسية أوربية)، ضمن سياسة
الأمن والسياسة الخارجية المشتركة
التي تنتهجها دول الاتحاد الأوربي،
في قمة مدريد التي انعقدت في
ديسمبر ١٩٩٥. ووفقاً لهذا البرنامج
فإنه سيتم إدماج العلاقات الثنائية
للكثير من دول الاتحاد الأوربي مع
دول تلك المنطقة ضمن السياسة
الخارجية للاتحاد الأوربي ككل إزاء
هذه المنطقة، وقد كشف الاتحاد
الأوربي من خلال الإجماع المشترك
أن له مصالح اقتصادية وجيوسياسية
حيوية في دول القوقاز ودول آسيا

الوسطى. وتتمثل هذه المصالح فيما
يأتي:

- ١- امتلاك هذه الدول مخزونات
هائلة من المواد الخام الحيوية.
- ٢- أن هذه الدول تمثل حلقة الوصل
بين أوروبا وآسيا والشرق
الأقصى .
- ٣- تمثل هذه الدول سوقاً استهلاكية
واسعة بها إمكانات نمو هائلة.
- ٤- كون هذه الدول بوابة مهمة
لعبور الجرائم الدولية المنظمة،
وبخاصة تجارة السلاح
والمخدرات. ويعزي ذلك إلى
الأوضاع غير المستقرة داخل
هذه البلاد.
- ٥- أن هذه الدول قد دخلت ضمير
بؤرة اهتمام الكثير من القوى
الدولية مثل روسيا، والولايات
المتحدة، وإيران، وتركيا؛
وذلك لكون هذه الدول منفحة
حديثاً على العالم؛ وهو مما
يسهل من إمكانية الحصول
على نفوذ بها.
- ٦- رغبة دول هذه المنطقة في
الدخول في علاقات أوثق مع

الدول الأعضاء بالاتحاد
الأوربي.

وكما هو واضح للعيان، فإن اهتمام الاتحاد الأوربي ينصب خاصة على مصادر الطاقة، بالمنطقة، وفي المقابل يأمل الاتحاد الأوربي في توفير المساعدات المالية والتقنية التي تحتاجها هذه الدول، وذلك في إطار برنامج TACIS، في الفترة الانتقالية لهذه الدول إلى اقتصاد السوق.

وتمثل العلاقات التجارية، على الرغم من أنها لم تأخذ نطاقاً واسعاً بعد، مؤشراً على سرعة نمو هذه العلاقات. هذا ويقترح تقرير أجنده ٢٠٠٠ للمفوضية الأوروبية تقوية العلاقات مع جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، فقد أبرمت اتفاقيات الشراكة والتعاون، التي سيرد ذكرها فيما بعد، فيما بين الاتحاد الأوربي والجمهوريات التركية بهدف تنمية العلاقات على أساس قانوني. (في الوقت الذي دخلت الاتفاقيات المبرمة مع كازاخستان وأذربيجان، وحيوزستان وأوزبكستان حيز

التنفيذ في الأول من يوليو ١٩٩٩، فإن الاتفاقية المبرمة مع تركمانستان في مايو آيار ١٩٩٨ لم تدخل حيز التنفيذ بعد).

تهدف هذه الدراسة إلى عرض علاقات الاتحاد الأوربي مع الجمهوريات التركية، وإلى تقييم أثر ذلك على تركيا بوصفها إحدى الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوربي.

١- برنامج TACIS ومشروعات الاتحاد الأوربي الموجهة إلى الجمهوريات التركية.

أ - نظرة عامة :

أثناء اجتماع القمة الأوربية الذي انعقد في روما في ديسمبر ١٩٩٠، تم اتخاذ مجموعة من القرارات الهادفة إلى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، كما تقرر الإفادة من هذا الدعم من خلال برنامج المساعدات التقنية. وقد كان هذا الاجتماع من إعداد برنامج TACIS (المساعدات التقنية لدول الكومنولث المستقلة). هذا وقد تم البدء في تنفيذ هذا البرنامج منذ عام ١٩٩١، من

أجل دعم عملية التحول الاقتصادى والسياسى التى تشهدها ١٢ دولة جديدة تم تأسيسها عقب انهيار الاتحاد السوفيتى.

وقد تم وضع ثلاثة أهداف رئيسية لهذا البرنامج:

- الانتقال إلى اقتصاد السوق والنظام الديمقراطى.
- تطوير الشراكة، وكذلك العلاقات الثنائية على كافة المستويات.

وفى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٩ تم تقديم مساعدات مجانية تقدر بـ ٤ بلايين و ٢٢٦ مليون يورو إلى الدول المذكورة، كما تم التخطيط لتنفيذ ٣٠٠٠ مشروع ضمن إطار البرنامج.

وقد قدمت هذه المساعدات أساساً فى شكل نقل الخبرات والمعرفة (توفير المشورة للقطاعين العام والخاص فى مسائل الإدارة، إرسال فرق الخبراء، وتوفير برامج التدريب، وإرساء البنية الأساسية القانونية، وتطوير علاقات الشراكة، ودعم مشروعات الطيران بالتعاون

مع المنظمات الدولية). ويعد برنامج TACIS بمثابة القناة الرئيسية للتعاون المالى بين الاتحاد الأوروبى دول الكومنولث المستقلة. ومن ناحية أخرى فقد أسند إلى هذا البرنامج أيضاً وظيفة مهمة المساعدة على تنفيذ اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة بين الطرفين.

وفيما يلى نصنف تناول مشروعات من مشروعات TACIS الموجهة إلى الجمهوريات التركية.

ب- مشروع TRACECA :
تم إنشاء مشروع TRACECA (ممر النقل عبر آسيا - القوقاز - أوروبا) فى المؤتمر الذى انعقد فى بروكسل فى مايو سنة ١٩٩٣ بمشاركة وزراء النقل والتجارة لخمس من دول آسيا الوسطى، وثلاث من دول القوقاز.

وقد تقرر فى هذا المؤتمر إنشاء برنامج مساعدات تقنية دولى فى إطار برنامج TACIS بهدف تطوير ممر النقل الممتد من أوروبا فى الاتجاه الغربى الشرقى عبر البحر الأسود،

ومنه إلى آسيا الوسطى عبر كل من دول القوقاز وبحر قزوين.

ويمثل البرنامج المذكور جزءاً من استراتيجية دولية يتبناها الاتحاد الأوروبي في علاقته مع هذه الدول، وهو يقوم على الأهداف الآتية:

- رفع قدرات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى لتمكينها من الدخول إلى الأسواق الدولية والأوروبية عبر طرق نقل بديلة، ومن ثم يمكن دعم استقلالها السياسى والاقتصادى.

- تشجيع المزيد من التعاون الإقليمى بين تلك الجمهوريات نفسها؛.

- استخدام مشروع TRACECA المنبثق عن برنامج TACIS بوصفه أحد العوامل المساعدة على تشجيع مؤسسات التمويل الدولية وكذلك الأشخاص المستثمرين على الاستثمار فى هذه الدول.

- الربط بين طريق TRACECA وبين الشبكة غير الأوروبية.

وحتى مايو ١٩٩٨، كان برنامج TRACECA قد قام بتمويل ٢٥

بحثاً فى المساعدات التقنية، وكذلك ٥ مشروعات استثمارية موجهة لإعادة بناء البنية التحتية.

وفيما يخص الدول التى يشملها البرنامج، فإنها تنتظر إلى مشروع TRACECA بوصفه سيكون مكملاً لطريق موسكو التقيدي المزدحم / المختنق، كما سيمثل أهمية استراتيجية فى إنشائه ممراً بديلاً للنقل إلى أوروبا.

وقد أدى البرنامج - حتى المرحلة الراهنة - إلى توثيق أواصر التعاون، وتوسيع الحوار بين الحكومات التى توصلت إلى اتفاق فيما بينها على دعم تكاليف النقل، وذلك من خلال تمكين وسائل النقل من عبور الحدود بأقل عوائق ممكنة، وتسهيل الحركة التجارية بين الدول المشاركة وتحسين التعاون في مجال الإجراءات الجمركية. ومن ناحية أخرى، تم الاتفاق على نقل الشحنات التجارية الضخمة عبر طريق TRACECA الذى تم التأكيد على أنه أقصر الطرق التى تربط بين آسيا وأوروبا وأسرعها وأقلها تكلفة. هذا

وقد أسهم صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الأوربي للتمير والتنمية، فضلاً عن البنك الدولي في برنامج المساعدات التقنية بإسهامات نقدية كبيرة. وقد رصدت مساعدات مالية قدمها البنك الأوربي للتمير والتنمية EBRD بـ ٢٠٠ مليون دولار، وتلك التي قدمها البنك الدولي بـ ٥٠ مليون دولار. وذلك من أجل إنشاء طرق السكك الحديدية وتطويرها، والطرق البرية وكذلك الموانئ الموجودة على امتداد هذا الممر. وفي إعلان باكو الذي وقع في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٨ تم التأكيد على أن ممر النقل عبر آسيا - والقوقاز - أوربا سوف يؤدي إلى رفع مستوى التعاون بين مناطق أوربا، والبحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين وآسيا، كما سيساعد على حفظ الاستقرار بها. وقد تم التصريح أيضاً بأن إبرام الاتفاقية الرئيسية الخاصة بتطوير ممر TRACECA أثناء مؤتمر باكو سيكون بمثابة الدفعة القوية لجهود الاندماج اليوروآسيوي (الأوراسي)، كما سيؤثر تأثيراً إيجابياً

على عملية التنمية في دول المنطقة. كما تمت الإشارة إلى ضرورة إنشاء سكرتارية المفوضين التي ستقوم بالتنسيق بين الحكومات في باكو من أجل تحقيق المشروع ومواصلة الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوربي وجهات أخرى.

ومن الجدير بالملاحظة أن أهمية مشروع TRACECA، الذي يبدأ من آسيا الوسطى ويعبر منطقة القوقاز وصولاً إلى البحر الأسود، حتى ينتهي إلى شبكات النقل عبر أوربا، بوصفه شبكة نقل دولية، هي أهمية أخذة في التزايد المستمر. ويعلق الاتحاد الأوربي أهمية كبرى على هذا المشروع، ونضجه مع مشروع INOGATE على رأس أولوياتها الذي يعتزم نقل مصادر الطاقة إلى دوله من خلاله. هذا وقد تم تعزيز الوضع المهم لدولة أذربيجان ضمن مشروع TRACECA، عقب الاتفاقيات الخاصة بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط؛ وهما (سيهان - باكو) (وسبسا - باكو)، وذلك ضمن

مشروع INOGATE. ولمزيد من الإيضاح حول هذه النقطة، فإننا نتناولها فيما يأتي.

ج - مشروع INOGATE:

تم تنفيذ مشروع INOGATE (نقل النفط والغاز إلى أوروبا عبر الدول) بوصفه أضخم البرامج الإقليمية التي أنشئت في إطار المساعدات التقنية التي يعترف الاتحاد الأوروبي بتقديمها لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وقد بدأ الإعداد لهذا البرنامج فيما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، ثم تم توسعته فيما بعد ليشمل بعض دول شرق ووسط أوروبا. وتتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج INOGATE في دعم جهود الدول المستقلة حديثاً في القضايا الآتية:

- إنشاء منظومة نقل الغاز الطبيعي وتحديثها، وكذلك نظم نقل النفط ومنتجاته.
- إنشاء طرق بديلة لنقل المواد الغذائية من منطقتي بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى الأسواق الأوروبية والغربية.

كما تم تقديم المساعدات في المجالات الآتية ضمن برنامج TACIS لتحقيق هذه الأهداف وتنفيذ ذلك البرنامج:

- وضع المشروعات ذات الأولوية موضع التجديد والتطوير والتحديث، وإجراء دراسات الجدوى، والبحث في تمويلها من قبل مؤسسات التمويل الدولية.
- تدريب الهيئات الإدارية على الأنظمة المعاصرة لنقل الغاز.
- الانتهاء من إعداد الترتيبات القانونية في ضوء كل من المعايير الدولية ومبادئ ميثاق الطاقة الأوروبي؛ وذلك من أجل خلق أسواق تصديرية إقليمية مستقرة.
- الحرص على الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بالمناطق الحدودية على نحو يتوافق مع طرق التكنولوجيا الحديثة التي تكفل حماية البيئة.
- وبموجب هذا البرنامج يتم إقامة تعاون مشترك بين ٥٠ دولة من دول الاتحاد الأوروبي، ودول الكومنولث المستقلة، وكذلك تركيا. هذا وتمثل

القضايا التأسيسية جزءاً مهماً في مشروع INOGATE؛ وهو مما حدا بالأطراف المعنية إلى إقامة إطار قانوني يتماشى مع البرنامج، وهو "اتفاقية الإطار حول القواعد التأسيسية لإنشاء نظام نقل دولي للنفط والغاز". وقد روعي عند وضع مسودة هذه الاتفاقية أن يتوافق مع نصوص ميثاق الطاقة الأوربي، وكذلك مع اتفاقية الشراكة والتعاون التي أبرمت دول الاتحاد الأوربي ودول الكومنولث المستقلة.

وفى إطار مشروع INOGATE تم توزيع حصص الطاقة ومصادرها فيما يخص كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، كما تم تزويدها بالمساعدات فى هذا المجال. وتغطى هذه المساعدات كلاً من المسائل التكنولوجية والتشريعية. هذا وقد تم بالفعل تمويل الترتيبات القانونية فيما يخص قطاع الطاقة فى كل من أذربيجان وكازاخستان فى سنة ١٩٩٩، وتتضمن هذه الترتيبات أيضاً نصوصاً خاصة بتأمين أنابيب نقل النفط والغاز.

وقد أسهم خبراء الاتحاد الأوربي إسهاماً كبيراً أثناء إعداد مسودات هذه الترتيبات؛ وذلك حرصاً منهم على عدم وجود تعارض بين هذه الترتيبات نصوص ميثاق الطاقة الأوربي.

وقد عقدت الدول المشاركة فى برنامج INOGATE اجتماعاً فى بروكسل فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٩٨، وقد صدر عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات الداعمة لخطى أنابيب نفط باكو - سيهان، وباكو - سبسا الممتدين عبر أذربيجان. ومن ناحية أخرى، فقد اعتزم الاجتماع أيضاً نقل نفط كازاخستان عبر طريق بحر قزوين - باكو - باكومي (جورجيا).

وقد كان لتلك القرارات التى اتخذت فى إطار برنامج INOGATE أثر إيجابى فى تنفيذ خط أنابيب باكو - سبسا منذ عام ١٩٩٨، وكذلك فى إبرام اتفاقية أخرى فى أواخر عام ١٩٩٩ لإنشاء خط باكو - سيهان. وتعكس هذه القرارات بصفة عامة مدى دعم الاتحاد الأوربي لهذه الدول.

٢- اتفاقيات الشراكة والتعاون:

كما ذكرنا آنفاً، فإن اتفاقيات الشراكة والتعاون تمثل الإطار القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوربي والجمهوريات التركية، وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية أهداف علاقة الشراكة فيما يأتي:

أ- إيجاد الإطار اللازم والمناسب لإجراء الحوار السياسي الذي سيساعد بدوره على تطوير العلاقات السياسية بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية.

ب- دعم الجهود التي تبذلها الدول المذكورة من أجل تعزيز الديمقراطية وتطوير اقتصادها، وإكمال عملية تحولها إلى اقتصاد السوق.

ت- تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية، وتسهيل نقل رأس المال بين أطراف الاتفاقية، وذلك ضماناً لاستمرارية عملية التنمية.

ث- تقديم التعاون اللازم في مجالات التشريع والاقتصاد والمالية والعلوم والتكنولوجيا والثقافة.

وثمة نقاط تشابه بين هذه الاتفاقية اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري التي وقعت مع دول شرق ووسط أوروبا في الفترة التي امتدت من ١٩٨٨ - ١٩٩١، وذلك في كونها تظل سارية المفعول عند توقيعها لمدة عشر سنوات.

في اعتزام الأطراف الموقعة عليها إعطاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية" لكل طرف من تلك الأطراف في إطار اتفاقية الجات، وكذلك احتواء بعض الظروف غير المواتية لتصبح في صالح الجمهوريات التركية. ومن وجهة النظر هذه، فإنه يمكن تصنيف الاتفاقية المذكورة ضمن مجموعة اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي أبرمت من قبل الاتحاد الأوربي. ومن ناحية أخرى، فإن كون هذه الاتفاقية تغطي جوانب مثل الحوار السياسي، والتعاون الثقافي فضلاً عن نصوصها الاقتصادية والتجارية يعيد إلى الأذهان الجدل حول مدى فاعلية الاتفاقيات الأوربية. ومع ذلك وعلى الرغم من أن هدف الشراكة لم يتم

تحقيقه بعد، فإنه ينبغي تقييم اتفاقية الشراكة والتعاون فى ضوء الاتفاقيات التى ذكرت آنفاً، وبما يتماشى مع أهداف علاقة الشراكة.

٣- مستقبل العلاقات:

لم تتخذ بعد الدول الأوروبية سياسة فاعلة فيما يخص جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز التى ظهرت عقب السقوط والانهييار المفاجئ للاتحاد السوفيتى، فى حين نجدها قد حددت سياساتها فيما يخص كل من دول شرق ووسط أوربا وكذلك روسيا، فقد أرجأت العلاقة مع تلك الجمهوريات حتى إشعار آخر. على أنه قد ظهر اتجاه متنام يدعو إلى ضرورة تبني الاتحاد الأوروبى استراتيجية جديدة تقوم على تطوير علاقات الاتحاد الأوروبى مع الدول الإقليمية الأخرى فى جميع أوجه التعاون، ومن ثم فإن التعاون فى مجال الطاقة يطرح الفرصة أمام دول الاتحاد الأوروبى لتحقيق ذلك النوع من التعاون.

ومما يجدر الإشارة إليه أن حوض بحر قزوين يضم احتياطات

هائلة من النفط والغاز الطبيعى التى يمكن أن تغطى احتياجات أجزاء من العالم على امتداد القرن القادم، ويتوقع لهذه الاحتياجات أن تساعد على تخفيض درجة اعتماد الدول الغربية على نفط الشرق الأوسط، كما أنها تمثل مصدر طاقة أقل تكلفة لهذه الدول. كما أنه يقدر أن كلاً من روسيا والنرويج والجزائر، التى تمد الاتحاد الأوروبى باحتياجاته من النفط والغاز حالياً، يتوقع أن تعاني فى الفترات القادمة من ندرة الطاقة بها، فضلاً عن التكلفة العالية لمصادر الطاقة بهذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك فإنه ينتظر أن ينخفض اعتماد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فى أوربا على نفط الشرق الأوسط ليصل إلى نسبة ٧٥%.

وهناك تقديرات تشير إلى واردات الاتحاد الأوروبى من الطاقة، وخاصة إذا نظرنا إلى أن دول الاتحاد تفتقر إلى أى موارد طاقة ذات شأن باستثناء كل من إنجلترا وأيرلندا، سوف تصبح ابتداء من عام ٢٠٢٠ (٦٠ - ٧٠%) من الغاز،

٩٠% من النفط، ٨٠% من الفحم). ومن هنا فإن هذه التقديرات تحتم على الاتحاد الأوربي إقامة علاقات أوثق مع تلك الدول الآسيوية.

وترغب دول الاتحاد الأوربي في الإفادة من مصادر الطاقة بهذه المنطقة على المدى الطويل. على أن مسألة البعد الجغرافي لهذه المنطقة عن الأسواق الأوربية قد نتج عنها مشكلة نقل هذا النفط. ومن ثم، أصبح قطاعا الطاقة والنقل يمثلان جزءاً مهماً من مستقبل العلاقات مع تلك الدول.

هذا ويعلق الاتحاد الأوربي أهمية كبرى على الوضع الجيوسياسي للجمهوريات التركية، وكذلك موارد الطاقة الموجودة بها، كما خصص بها مكاناً مهماً في مشروعى TRACECA و INOGATE، اللذين يعكسان استراتيجية الاتحاد الموجهة إلى المنطقة في إطار برنامج المساعدات التقنية TACIS. وقد تزايد اهتمام الاتحاد الأوربي بجمهوريات التركية بعد أن أصبحت أذربيجان تمثل مركز ممر النقل عبر

آسيا - القوقاز - أوربا، وكذلك بعد النشاط الذى مارسته السكرتارية الخاصة بمشروع TRACECA فى باكو عقب مؤتمر إحياء طريق الحرير الذى عقد فى باكو فى سبتمبر سنة ١٩٩٨.

ومن ناحية أخرى، فقد جاء الوضع الذى تحظى به كل من أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان ضمن مشروع INOGATE، الذى يقوم على نقل مصادر الطاقة إلى أوربا - جاء متوافقاً مع استراتيجية الاتحاد الأوربي لنقل مخزونات بحر قزوين وآسيا الوسطى من الطاقة إلى السوق الأوربية عبر طريق القوقاز - البحر الأسود - شرق ووسط أوربا، الذى يعد أكثر أمناً من الطريق عبر روسيا. وفى هذا الإطار، فقد الدعم الذى حظى به خط أنابيب باكو - سيهان إلى بعض النتائج فيما يخص مستقبل المنطقة. أولاً، أنه يمكن القول إن مسألة نقل مصادر الطاقة كانت ذات أثر فعال أيضاً فى قبول تركيا بوصفها دولة

مرشحة لعضوية الاتحاد في قمة هلسنكي التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٩. كما أن دخول تركيا ضمن عملية التوسع المزمع أجراؤها في الاتحاد سيزيد الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وفي هذا الصدد تتضح أهمية الرسالة التالية التي وردت على لسان وزير الخارجية الألماني السابق كلاوس كينكل أثناء زيارته الرسمية إلى جورجيا في يناير سنة ١٩٩٦: "إن مفتاح مستقبل التنمية في ألمانيا يوجد في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وتركيا هي قاطرة الاقتراب والوصول إلى هذه المنطقة، وأذربيجان هي بوابة الدخول، وجورجيا هي الجسر لهذه المنطقة، وفيرغيزستان هي المحطة الأخيرة. وهكذا تشير هذه الرسالة إلى السيناريو المرسوم لمستقبل القارة الأوروبية.

ووفقاً لتقرير أجمعه عام ٢٠٠٠ التي تتضمن السياسات التي ينبغي على الاتحاد اتباعها خلال القرن القادم، وكذلك مسألة توسعة الاتحاد، فإن عملية توسعة الاتحاد قد أكدت

على ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في القارة الأوروبية ككل؛ وستؤدي هذه العملية بدورها إلى إيجاد فرص نمو استثماري لن تصب في صالح الدول الأعضاء بالاتحاد حالياً ومستقبلاً فحسب، وإنما سيمتد أثرها إلى المجتمع الدولي بشكل واسع. وقد جاءت العبارات التالية في إطار الحديث عن عمليات التنمية في الشرق تحت عنوان جيران الاتحاد المتوسع: "ينبغي على الاتحاد الأوربي تطوير علاقات أكثر شمولية مع دول القوقاز، كما أن اتفاقيات الشراكة والتعاون تعد أساساً جيداً لتنمية هذه العلاقات".

وقد تزايدت أهمية اتفاقية التعاون والشراكة في تطوير علاقات الاتحاد الأوربي مع الجمهوريات التركية بوصفها الإطار القانوني لتلك العلاقات. وقد تم أكد في أكثر من مادة من مواد الاتفاقية على ضرورة تقوية تلك العلاقات؛ وهذا التقارب الاقتصادي سيؤدي بدوره إلى إيجاد علاقات سياسية أكثر نشاطاً. وفي

هذا الإطار يمكن لبرنامج TACIS أن يلعب دوراً محورياً فى تحقيق أهداف الاتفاقية.

ولكن على الرغم من كل ما تم ذكره، فإن الاتحاد الأوربى يظل نموذجاً مغلقاً فى وجه الجمهوريات التركية. وما زالت مسألة ضم الجمهوريات التركية التى سبق أن اختارت الاندماج مع الاتحاد الأوربى فى إطار عملية التوسع المزمع إجراؤها، لا يمكن تحقيقها إلا فى المستقبل البعيد للغاية. ويعزى ذلك إلى وجود بعض العوائق الاقتصادية (الاقتصاديات الضعيفة لهذه الدول التى لا تقوى على الصمودى أجواء المنافسة بسوق الاتحاد الأوربى، إلخ) والعوائق تحول دون تحقق هذا الضم. ومع ذلك فإن الرسالة التالية التى وردت على لسان المفوض الأوربى فان دان بروك أثناء زيارته إلى باكو فى يونيو ١٩٩٨ يمكن القول بأنها تمثل وجهة نظر معينة: "إن علاقات الاتحاد الأوربى مع أذربيجان تحظى بأهمية فائقة تتجاوز مصالحنا النفطية، فهى تلعب دوراً

محورياً فى استراتيجيتنا للوصول إلى آسيا الوسطى، وكذلك ضمان تحقيق الاستقرار فى منطقة القوقاز". غير أنه لابد من تحضير شامل وتقوية سبل التعاون الإقليمى الملائمة للاتحاد الأوربى قبل تحقيق هذا المنظور المستقبلى.

وهناك نقطة أخرى مهمة يجدر الإشارة إليها، هى مسألة تحديد حدود القارة الأوربية. وهذه القضية تمثل أهمية أكبر لدى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق التى تواصل جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوربى. وقد أدى الحديث عن انضمام كل من دول شرق ووسط أوربا بالإضافة إلى تركيا إلى الاتحاد الأوربى فى إطار عملية توسعته إلى إثارة النقاش حول ما إذا كانت الجمهوريات التركية سيكون من حقها هى الأخرى التقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد. وعلى الرغم من أن البعض يقول إن عملية الانضمام تلك ستأخذ وقتاً طويلاً جداً حتى بالنسبة للدول المرشحة بالفعل، فإنه ينبغى أولاً تحديد معنى الشرط الخاص

بعضوية الاتحاد الأوربي الذي تم النص عليه في الاتفاقية، وما للعضوية، والذي ينص على أن تكون الدولة المنضمة "دولة أوربية". وليس ثمة تعريفاً رسمياً لذلك المفهوم "دولة أوربية" إلا أنه يعتمد في الوقت الحاضر على أن المفهوم المذكور يتألف من عناصر جغرافية وتاريخية وقومية وثقافية، كما يتضمن مجموعة القيم التي تشكلت عبر التاريخ نتيجة عملية التفاعل. وفيما يخص المعيار الجغرافي، فإنه يشار إلى أن المنطقة التي تمتد حتى جبال الأورال تمثل الحد الشرقي للقارة الأوربية، وأن منطقة القوقاز تدخل ضمن هذه المنطقة أيضاً (تقع أذربيجان جغرافياً في جنوب منطقة القوقاز؛ أي عند تقاطع آسيا وأوروبا). ومع ذلك، فليس ثمة اتفاق كامل على هذه المسألة في أوروبا. ومن المناسب أن نذكر هنا بتعليق مهم جاء على لسان أستاذ الأكاديمية الروسية للعلوم بى. إن توبورنين بخصوص منطقة الاتحاد السوفيتي السابق: "إذا تقدمت أي جمهورية من جمهوريات الاتحاد

السوفيتي السابق (جمهوريات آسيا الوسطى) الواقعة في آسيا إلى الاتحاد الأوربي بطلب عضوية كاملة فيه، فهل سيرفض طلبها لكونها ليست دولة أوربية".

فكل من هذه الجمهوريات قد خلفت دولة كانت لها علاقات متقدمة مع دول الاتحاد الأوربي، وعليها أن تواصل تلك العلاقات بموجب تلك العلاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن تجاهل الروابط التاريخية التي كانت بين تلك الدول وبعضها البعض، وكذلك بينها وبين الدول الأوربية.

ويلاحظ أن الاتحاد الأوربي لا ينصر في هذه المسألة بمعزل عن معيار كوبنهاجن. ففضلاً عن المعيار الجغرافي، فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية وكذا الأهمية الجيوسياسية للدولة المتقدمة لطلب العضوية هي أمور تؤخذ في الحسبان. وفي هذا الصدد، وانطلاقاً من الأهمية التي تمثلها الجمهوريات التركية للاتحاد الأوربي، فإنه يمكننا أن ننظر إلى مستقبل تلك العلاقات

نظرة تفاول. هذا وقد جاء القرار الذى اتخذته الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى فى اجتماعه فى يونيو سنة ٢٠٠٠ بقبول أذربيجان فى المجلس الأوروبى بوصفها عضواً كامل العضوية ليؤكد أن تلك الدولة تمثل جزءاً سياسياً مكماً لأوروبا.

وقد حظى التعاون الإقليمى باهتمام واسع داخل الجمهوريات التركية نفسها فى إطار الاستراتيجية التى تتبعها تلك الدول للدخول ضمن منظومة التكامل الأوروبى. وفى هذا الصدد تمثل المبادرة التكاملية التى قامت بها أذربيجان مع كل من أوزبكستان وجورجيا وأوكرانيا ومولدافيا فرصة مهمة للتقارب مع الاتحاد الأوروبى فى إطار مشروعى TRACECA و INOGATE. كما كان تعهد الجمهوريات المذكورة فى الإعلان المشترك الذى قامت بتنفيذه فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٩٧ ببذل جهود مشتركة فى القرن الـ ٢١ على طريق التكامل الأوروبى، يمثل خطوة مهمة فى مستقبل تلك المنطقة. ومن ناحية أخرى، فقد جاءت موافقة

الاتحاد الأوروبى على المساعدة فى تنفيذ الاتفاقية التى أبرمت فى ٤ يونيو سنة ١٩٩٨ فى إطار التعاون الاقتصادى للبحر الأسود (BSEC)، وكذلك الاعتراف بتركيا بوصفها دولة مرشحة لنيل عضوية الاتحاد، جاء بوصفه إشارة إلى أن هناك توجهاً أوروبياً جديداً نحو هذه المنطقة.

٤- أثر العلاقات على تركيا:

بفضل موقعها الذى يتوسط أوراسيا، أصبحت تركيا بمثابة همزة الوصل بين كل من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وقد سعت تركيا للاندماج مع أوروبا الغربية بوصف هذا السعى سياسية دولة. ومن هذا المنطلق أصبحت عضواً بالمجلس الأوروبى فى المجال السياسى، وبمنظمة حلف الناتو NATO فى الناحية الدفاعية، وبمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى المجال الاقتصادى، وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية. كما يلاحظ أنها قد بدأت علاقة شراكة مع الجماعة الأوربية (EC) هادفة إلى الحصول على العضوية الكاملة بوصف ذلك

هدفاً نهائياً. هذا وقد تزايدت الأهمية الجيوسياسية لتركيا عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وذلك بالنظر إلى اندماج دول القوقاز وآسيا الوسطى مع دول العالم الأخرى؛ إذ إن تركيا تتمتع بروابط وثيقة مع تلك الدول فيما يخص اللغة والثقافة والتاريخ. وعند إعداد الاستراتيجية الغربية الموجهة إلى هذه المنطقة وتنفيذها، فإن دولة مثل تركيا بتبنيها نظاماً ديمقراطياً علمانياً غربياً، وبتبنيها اقتصاد السوق، واحتفاظها بعلاقات خاصة مع دول تلك المنطقة وأوروبا، لابد وأن تلعب دوراً لا غنى عنه.

أما إذا تم عزل تركيا عن المسيرة الأوروبية، فإن تركيا لن تكون راعية في التعاون مع الغرب من أجل إدماج الدول المذكورة مع العالم الخارجى.

وهناك أيضاً اعتقاد يسود بأن الاتحاد الأوروبى يريد الإفادة من تركيا فى سياسته الموجهة إلى دول القوقاز وآسيا الوسطى كما فاد من إسبانيا قبل ذلك. ففى الماضى، كان لعب دور الجسر فى العلاقات بين

الاتحاد الأوروبى أمريكا اللاتينية قد عهد به إلى إسبانيا. فقد أدى وجود إسبانيا داخل الاتحاد الأوروبى إلى تسهيل عملية الاتصال بين الاتحاد الأوروبى وأمريكا اللاتينية.

وقد استخدمت كل من الشركات الأوروبية وشركات دول أمريكا اللاتينية هذه الاستراتيجية وخاصة فى تحقيق الأغراض التجارية والاقتصادية. ويذكر أن إسبانيا كانت تحمي مصالح أمريكا اللاتينية من خلال ما شنته من حرب قانونية فى بروكسل.

ومن ناحية أخرى، فإن الموقع الجيوسياسى لتركيا سيكتسب أهمية كبرى لدى الاتحاد الأوروبى عند تنفيذ مشروع INOGATE، الذى يعتزم نقل الطاقة إلى أوروبا من حوض بحر قزوين، وكذلك مشروع TRACECA الذى يهدف إلى إنشاء ممر نقل عبر آسيا - القوقاز - أوروبا. ولاشك فى أن الدعم السابق من قبل الاتحاد الأوروبى قد أسهم أيضاً فى إبرام الاتفاقية الخاصة بخط أنابيب نفط باكو - سيهان أثناء قمة

OSCE التي عقدت في إستانبول في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٩. وفي هذا الإطار، مكنت اتفاقية المظلة تركيا من المشاركة الكاملة في مشروع INOGATE، الذي يهدف إلى توحيد شبكات النفط والغاز الطبيعي لدى الأطراف المشاركة، وقد جاء الإعلان عن هذه المشاركة أثناء زيارة جونسون فير هويجن، أحد أعضاء المفوضية الأوروبية المسئول عن حلف توسيع الاتحاد، إلى تركيا في الفترة فيما بين ٨ و ١٠ مارس سنة ٢٠٠٠.

وتهدف مشروعات INOGATE التي شاركت فيها تركيا إلى تأمين نقل إمدادات النفط والغاز في السوق التركية من ناحية، وإلى زيادة واردات الغاز الطبيعي عبر الشبكات الموجودة حالياً، وتلك التي يزمع إنشاؤها عبر مناطق القوقاز، وآسيا الوسطى، وإيران. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمت مناقشة مشروع TRACECA باستفاضة أثناء اجتماعات القمة في الدول التركية. وفي هذا الإطار، فقد تم

التأكيد على مدى أهمية TRACECA بالنسبة لمستقبل المنطقة، وخاصة في الإعلان المشترك الذي تبناه اجتماع القمة السادسة الذي عقد في باكو فيما بين ٨ و ٩ إبريل سنة ٢٠٠٠.

وقد كان لتلك التطورات السابقة دور فاعل في بلورة النية السياسية لدى الاتحاد الأوروبي على تأكيد ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد في قمة هلسنكي التي انعقدت فيما بين ٩ و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩٩. بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى مثل أهمية تركيا للأمن الأوروبي.

وثمة نقطة أخرى مهمة يتعين علينا تناولها بالنقاش. وهي ما سيطراً على موقف العلاقات الاقتصادية لتركيا مع أنزيبجان ودول المنطقة الأخرى من جراء دخول تركيا في الاتحاد الجمركي بدءاً من سنة ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن الاتحاد الجمركي فيما بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم يؤثر بعد على تلك العلاقات؛ فإن نصيب الجمهوريات التركية في التجارة الخارجية التركية

أثناء الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٩٥،
والفترة من ٩٥ إلى ١٩٩٦ كان أقل
من ٤%.

وينبغي التوفيق بين الاتفاقيات
التجارية التفضيلية التي وقعتها تركيا
مع الجمهوريات التركية اتفاقية
الاتحاد الجمركي. وينتظر من تركيا
إيضاح هذه المسألة في غضون
السنوات القادمة. ومن المعروف أنه
كلما تحسن أداء اتفاقيات الشراكة
والتعاون بين الاتحاد الأوربي
والجمهوريات التركية، كان من
السهل التوفيق بين الاتفاقيات التي
أبرمتها تركيا مع تلك الجمهوريات
من ناحية، المتطلبات التي يفرضها
عليها الاتحاد الجمركي مع أوروبا.
وانطلاقاً من أن هذه المنطقة تعد
سوقاً تقليدية، والتزام الدول المرشحة
بالتوافق مع العلاقات التجارية التي
يقيمها الاتحاد الأوربي مع دولة
أخرى، فقد عبرت تركيا عن التزامها
الدائم والوثيق بتلك العلاقات. وكما
هو معروف، فإن المادة ١٦ من قرار
مجلس الشراكة التركي الأوربي رقم
٩٥/١ تشير إلى أنه يتعين على تركيا

الالتزام بالنظام الجمركي المتبع في
الدول الأوربية، وذلك بهدف إحداث
المزيد من التوافق بين السياسة
التجارية لها وبين سياسة الاتحاد مع
حلول الأول من يناير سنة ٢٠٠١،
كما ينبغي أن يمتد هذا التوافق ليشمل
الاتفاقيات التفضيلية التي تعقد مع
أطراف ثالثة، كما تؤكد على ضرورة
التفاوض مع الدول ذات الصلة على
أساس المصالح المتبادلة أثناء تبنيها
مثل هذه الاتفاقيات (يرد فيما بعد ذكر
مسألة اتفاقيات التجارة الحرة التي
أبرمتها تركيا بهذا الخصوص). وفي
إطار هذا التوافق مع السياسة
التجارية المشتركة، فقد تم بالفعل
إجراء بعض الترتيبات بخصوص
هذه الدول (فمثلاً، في مجال تجارة
النسيج، يعترف تطبيق نظام الإشراف
فقط "المراقبة الثنائية"، وليس نظام
الحصص، على مجموعة من الدول
ويشمل ذلك الجمهوريات التركية،
وذلك على أساس أن النظام المطبق
من قبل الاتحاد الأوربي على
واردات تلك الدول هو الأصل).

وبالإضافة إلى كل ما سبق، وإذا
ما أخذنا في الحسبان علاقات الدول
الأخرى بالمنطقة مع الاتحاد
الأوربي، فإنه سيكون من الأوفق
إقامة ترتيبات أكثر شمولية، وكذلك
إبرام اتفاقية تجارة حرة في إطار
منظمة البحر الأسود للتعاون
الاقتصادي (BSEC).

وهناك رغبة من جانب تركيا في
الإفادة من إمكانيات منظمة البحر
الأسود للتعاون الاقتصادي في تفعيل
دورها الذي تلعبه بين أندريجان
وجمهوريات آسيا الوسطى من ناحية
الاتحاد الأوربي من ناحية أخرى.
ومع ذلك، ظلت الخلافات بين تركيا
والاتحاد الأوربي قائمة حتى انعقاد
قمة منظمة البحر الأسود للتعاون
الاقتصادي في عام ١٩٩٨، وقد
اعتاد الاتحاد الأوربي إجراء تمييز
واضح بين المنطقة الموجودة في
الغرب من روسيا، ومنطقة آسيا
الوسطى والقوقاز بخصوص السياسة
التي يتبناها سياسياً وأمنياً في كلا
المنطقتين. ومن ثم، فقد عد الاتحاد
الأوربي منظمة البحر الأسود للتعاون

الاقتصادي هي اتفاقية تعاون تخصص
المنطقة الموجودة في الغرب من
روسيا. ومن ناحية أخرى، أيدت
تركيا الانضمام الفعلي للجمهوريات
التركية إلى منظمة (BSEC)، غير
أنه يلاحظ أن ذلك الاختلاف بين
الموقفين الأوربي والتركي قد أزيل
بعد موافقة الاتحاد الأوربي علي
المساعدة في تحقيق الاتفاقية المبرمة
في إطار منظمة البحر الأسود
للتعاون الاقتصادي في ٤ يونيو سنة
١٩٩٨.

وانطلاقاً من الرأي القائل بأن
علاقات الاتحاد الأوربي مع
الجمهوريات التركية ستكون ذات أثر
على تركيا في الجانب الاقتصادي
والتجاري على المدى القصير، كما
ستكون ذات أثر عليها في الجانب
السياسي على المدى الطويل بوصف
ذلك نتيجة طبيعية للتقارب الثقافي
والسياسي والاقتصادي بين
الجمهوريات التركية تركيا، فإنه من
الأنسب أن ندرس التأثير المستقبلي
الممكن لتلك التطورات في المنطقة

على حركة التجارة الخارجية لتركيا بصفة عامة.

عند النظر إلى الموقع الجغرافي ووضع التجارة الخارجية لتركيا، فإنه يمكننا ملاحظة أن هناك ثلاث مناطق يمكن أن تكون ذات تأثير على حركتي الواردات والصادرات التركية فى غضون الفترة من ٥ - ١٠ سنوات القادمة، وأولى هذه المناطق هى المنطقة التى تتشكل من دول الاتحاد الأوروبى، وهيئة التجارة الحرة الأوربية (EFTA)، والثانية هى منطقة وسط أوروبا ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادى، أما الثالثة فهى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى (SCO).

وقد أدى إزالة الرسوم الجمركية من على الواردات ذات الأصل الأوروبى، وتطبيق قيود التعريفات الجمركية المشتركة على الواردات القادمة من طرف ثالث، أدى إلى زيادة ملحوظة فى الواردات التركية. وفى واقع الأمر، فإنه فيما عدا الاتفاقيات التى أبرمتها تركيا مع الاتحاد الأوروبى وهيئة التجارة الحرة

الأوربية، فإن تركيا ليست لها أى اندماجات أخرى، باستثناء منظمة التجارة العالمية، يمكن أن تؤثر فى نمو وارداتها وصادراتها.

ولا يمكن القول إن أى اتحادات إقليمية أخرى سيكون لها تأثير على التجارة الخارجية لتركيا يفوق ذلك الذى يحدثه الوضع الاقتصادى العالمى العام، فضلاً عن نموها الطبيعى. وبالنظر إلى أن سياسات التحرير الاقتصادى الواسعة لا يمكن تنفيذها بمعزل عن السياسات التجارية للاتحاد الأوروبى بسبب الاتحاد الجمركى الذى تم الدخول فيه مع دول الاتحاد الأوروبى، فإنه لا يتوقع أن تحدث زيادة كبيرة أخرى فى الواردات مثل تلك التى جرت لتركيا فى الفترة من ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

وفوق ذلك، يمكن القول بأن تركيا ستحظى باتجاه تصديرى يميل إلى الزيادة تدريجياً داخل سوق الاتحاد الأوروبى. وإذا ما أخذنا فى الحسبان التقارب الجغرافى، وأوضاع اقتصاد السوق الحر، فإن أوروبا الغربية تظل هى أكبر الأسواق أمام

تركيا من ناحية عدد السكان، مستوى الدخل. ويعد تقيد تركيا بقواعد هذه السوق ضرورة ملزمة لها وذلك بالنظر إلى وجودها ضمن الاتحاد الجمركي وكذلك لترسيحها لنيل عضوية الاتحاد. وتحظى تركيا بوضع جمركي تفضيلي لدى الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع المادة رقم ١٦ من قرار مجلس الشراكة رقم ١/٩٥. وكانت أولى خطوات تركيا للحصول على الوضع التفضيلي لدى الاتحاد الأوروبي هي اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت عليها مع دول هيئة التجارة الحرة الأوروبية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩١، وأصبحت سارية المفعول في ١ إبريل سنة ١٩٩٢.

وهناك نقطة أخرى ذات أهمية في الحديث عن موضوعنا وهي استعراض التأثيرات التي ستطرأ على التكتلات التي توجد بها تركيا والجمهوريات التركية في آن واحد. وهذا يسوقنا أساساً للحديث عن منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، منظمة التعاون

الاقتصادي. ويشار إلى تلك المنظمات بوصفها الاتحادات التي يمكن أن تؤثر، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، تأثيراً إيجابياً في حركة التجارة الخارجية التركية.

وتعد منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي بمثابة مبادئ تعاون اقتصادي اتخذتها تركيا بهدف القيام بعملية إعادة بناء من خلالها على المستويين الاقتصادي والسياسي. ففي حين كانت الدراسات لا تزال تجري في مرحلة الإعداد والتأسيس لتلك المنظمة، كانت الدول المشاركة تعتزم تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي فيما بينها من خلال الاستفادة من القرب الجغرافي، والسمة التكميلية التي تتصف بها اقتصادياتها، وجعل منطقة البحر الأوسط منطقة سلام وتعاون ورفاهية وهو هدفها الأساس. وبالتوفيق مع هذا الهدف الأساسي، فقد سعت هذه الدول إلى إيجاد بيئة مناسبة للتعاون مع الدول الإقليمية على المدى القصير، وكذلك إلى زيادة تجارة البضائع والخدمات

بين الدول الأطراف. أما على المدى الطويل فهي تسعى للوصول إلى التداول الحر للخدمات والبضائع، وكذا انتقال الأفراد ورعوس الأموال من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الإقليمية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، فقد تم الاتفاق على تكوين منطقة تجارة حرة بين الدول المشاركة على المدى الطويل. وكما هو معروف، فقد شاركت اليونان أيضاً في تلك المنظمة على الرغم من كونها عضواً بالاتحاد الأوربي؛ وهذا ما يجعل الموقف أكثر ملاءمة لتركيا. وإلى جانب ذلك قام الاتحاد الأوربي بإبرام اتفاقية تجارة حرة مع كل من رومانيا وبلغاريا اللتين يشاركان في منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، واتفاقية الشراكة والتعاون التي يمكن تحويلها في غضون عشر سنوات إلى اتفاقية تجارة حرة. ينبغي التأكيد على أن الهدف من كل هذه الترتيبات هي زيادة حجم التبادل التجاري فيما بين هذه الدول وبعضها البعض، وفيما بينها وبين الدول الإقليمية الأخرى

والاتحاد الأوربي، على أساس نظام تجاري عادل. وإضافة إلى ذلك، أصبح توقيع تركيا مع كل من رومانيا وبلغاريا اتفاقيات تجارة حرة في منطقة البحر الأسود ليس أمراً صعباً، كما أنه سيكون في صالح دول المنطقة كافة.

وكما ذكر سابقاً، فإن أهمية منطقة البحر الأسود آخذة في التزايد التدريجي في إطار مشروع الاتحاد الأوربي للنقل TRACECA، وكذلك مشروع INOGATE الذي يقوم على نقل الطاقة إلى أوروبا. ويمكن القول بأن موافقة الاتحاد الأوربي على توفير المساعدات المالية التي تساعد على التعاون في المجالات المذكورة بدءاً من سنة ١٩٩٩ يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية فيما يخص مستقبل المنطقة. وإلى جانب ذلك فإن هذه المنطقة والاتحاد الأوربي ينفتح كل منهما على الآخر من خلال نسب تزداد تدريجياً من خلال التبادل التجاري، واتفاقيات التعاون والشراكة التي تم إبرامها بين الطرفين. وعلاوة على

ذلك، فقد جاءت مشاركة النمسا وإيطاليا وبولندا وجمهورية سلوفاكيا فى منظمة البحر الأسود بصفة "مراقب" لتزيد من درجة التقارب بين الدول الأعضاء والدول المرشحة للعضوية بالاتحاد الأوروبى من ناحية، دول منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادى من ناحية أخرى فى فترة يسود فيها الاتجاه الدولى نحو العولمة.

وختاماً، لن يجانبنا الصواب إذا ما قلنا إن المنطقة المذكورة التى تقع فيها تركيا وأذربيجان، والتى تعد أضخم سوق فى العالم، ستتمو بصورة متسارعة، كما ستتوحد بصورة تدريجية مع سوق الاتحاد الأوروبى، بفضل الأجواء التجارية الأمانة التى سيخلقها هذا التقارب.

خاتمة:

ثمة رغبة متزايدة لأن يصبح للاتحاد الأوروبى دور سياسى فاعل فى ساحة العلاقات الدولية. وليس السبب الوحيد الذى يدعو إلى حاجة الاتحاد إلى سياسة خارجية مشتركة لأعضائه الخمسين هو وجود

العلاقات التجارية الدولية الراهنة ذات الصرامة العالية. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة وظهور الصراعات فى أوروبا والمناطق المجاورة دافعاً للاتحاد الأوروبى نحو ضرورة تطوير سياسة خارجية وأمنية خاصة به، وتحديد الأجندة السياسية الأوروبية، التى يتبناها الاتحاد الأوروبى فى السنوات القادمة، وتتضمن هذه الأجندة أيضاً الحث على مواصلة سياسة التعاون مع دول الاتحاد السوفيتى السابق، وإقامة نظام أمنى فى أوروبا.

ويمكن إصدار تقييمات متفائلة حول مستقبل العلاقات، إذا ما أخذنا فى الحسبان الجهود التى تبذلها الجمهوريات التركية (وخاصة أذربيجان) للاندماج مع أوروبا، ومصالح الاتحاد الأوروبى فى مجال النقل والطاقة. وأيضاً إذا ما أخذنا فى الحسبان أن تطوير التعاون من أجل إيجاد حالة من الاستقرار السياسى والاقتصادى فى المنطقة سيكون فى صالح دول المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإلى جانب العقبات الجديدة

التي تعترض تقوية علاقة الشراكة، فإن الاتجاه الحذر نحو الاتحاد الأوربي يمثل عائقاً آخر. وسيعتمد تطوير تلك العلاقات على الوفاء بالمسئوليات التي توجبها الاتفاقية. والأهم من ذلك كله، سيعتمد على ما لدى الأطراف من إرادة وتصميم. ويمكن القول إن العلاقات بين الاتحاد الأوربي والجمهوريات التركية لم تؤثر في الاتحاد الأوربي الجمركي القائم بين تركيا والاتحاد الأوربي، ومن ناحية أخرى تمثل تركيا جسراً للعلاقة بين تلك الدول المذكورة، وكذلك لنقل الطاقة إلى أوروبا. ومن ثم فلا يمكننا إغفال حقيقة أن تركيا لديها فرصة قائمة لزيادة هامش الربح الذي تحصل عليه. وتعد تلك المسألة من بين الأسباب التي دعت الاتحاد الأوربي إلى قبول تركيا واحدة من الدول المرشحة لنيل العضوية في إطار عملية التوسع الجديدة في قمة هلسنكي التي انعقدت في ديسمبر سنة ١٩٩٩. ومن ناحية أخرى، فإن تحويل منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي التي

أنشئت تحت زعامة تركيا إلى منطقة تجارة حرة يشير إلى إمكان الاندماج في السوق الأوربية مستقبلاً. إن ما يمكننا الخروج به من ذلك الاستعراض الموجز للعلاقات بين الجمهوريات التركية الاتحاد الأوربي، ومن تأثير ذلك في تركيا، هو أن تلك العلاقات سيكون لها تأثير واضح في ملامح المنطقة، الإسراع بعملية الاندماج ضمن الاتحاد الأوربي في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم يتعين على الجمهوريات التركية وتركيا تحديد استراتيجياتهما، على نحو يتوافق مع هذه التطورات.

المسئوليات المتبادلة بين تركيا والاتحاد الأوروبي*

بقلم/ وهاب جوشقون - جامعة أنقرة
ترجمة وتعليق د. عزة الصاوي
كلية الآداب-جامعة عين شمس

أظهر مجلس الأمة التركي في ٢٣ أغسطس ٢٠٠٢م نجاحاً كبيراً في إصداره مجموعة من القوانين التي تتفق مع ما يراه الاتحاد الأوروبي والذي يعد خطوة هامة في إظهار تركيا في صورة أكثر ديمقراطية وأكثر حضارة. وبعد هذا التاريخ فإن تركيا تسعى باستمرار إلى إقرار مقررات كوبنهاجن من أجل مناقشة أمر موضوع عضويتها التامة الكاملة بالاتحاد الأوروبي. وصرحت تركيا أنه لم يعد أمامها الآن أي عقبة في سبيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح من المحتم عليه الآن أن يحدد تاريخ هذا الانضمام.

* مقال نشر في مجلة Liberal Düşünce -
"الفكر الحر" بعنوان Türkiye ve ABnin
Karşılıklı Sorumlulukları الصادرة في
استانبول، بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠١م.

أما الاتحاد الأوروبي فمع تسليمه بأهمية التغييرات القانونية التي كانت قد أجرتها تركيا إلا أن متحدثاً باسم الاتحاد صرح بأن تعهده بانضمام تركيا كعضو كامل أمر غير صحيح. وكانت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والاتحاد الأوروبي سبباً في مناقشات حادة. وعلى ما يبدو فإن مجلس الاتحاد الأوروبي سوف يواصل هذه المناقشات الجادة إلى أن تتعقد قمة كوبنهاجن عاصمة الدانمارك في الفترة من ١٣ - ١٤ ديسمبر القادم. ويلزم أن يعي كل من الطرفين تركيا والاتحاد الأوروبي مسئولياته جيداً حتى لا تصبح محادثاتهما ومناقشتهما لا جدوى منها ولا طائل من ورائها. فإنه لو عرف كل من الطرفين مسئولياته والتزم بها فإن المناقشات سوف تؤتي الثمار المرجوة وتصل إلى النتائج المأمولة منها. ومن ثم فإنه يتعين على تركيا أن تتحمل - حتى انعقاد قمة كوبنهاجن - القيام بمسئوليتين مهمتين:

أولهما: التحقق من التطبيق الكامل للتغييرات القانونية التي أقرتها. وهذا يعنى إعطاء المزيد من الحريات للمواطنين وصيغ الحياة الاجتماعية بصيغة ديمقراطية بحيث لا تكون مجرد تغييرات فحسب وإنما يتم وفق آليات تعمل علي جعل هذه التغييرات أمراً واقعاً وملموساً في الوقت نفسه. ولو لم يحدث هذا فإن هذه التغييرات سوف تصبح حبراً على الورق. ولهذا فإن مقولة الاتحاد الأوروبي لتركيا: "طبقوا القرارات، وأصلحوا الممارسات، يضع علي عاتق تركيا مسئولية إيمان النظر في أنظمتها القانونية حتى لا تتعرض لأي نوع من الانتقادات وردود الأفعال التي لا يحمد عقباها.

ولابد من الاعتراف بأن ما قامت به تركيا من تغييرات لا يمكن أن ينظر إليه باستخفاف ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا أن هناك خطوات كثيرة يجب أن تخطوها لكي تحصل على عضويتها الكاملة بالاتحاد الأوروبي. وأن المسئولية الملقاة على عاتق تركيا في ارتباطها

بالاتحاد الأوربي هي الإرادة الحقيقية والرغبة الأكيدة في استمرار مثل هذه الإصلاحات. وما دامت تركيا تتصدى لإجراء مجموعة من الإصلاحات التي تتفق مع ما يراه الاتحاد الأوربي وذلك من خلال سلطتها الحاكمة والسلطة القضائية فيها وكذلك من خلال مواطنيها المدنيين، وأجهزتها الإعلامية، فإن ذلك كله إنما يعكس رغبتها الأكيدة في التغيير والإصلاح وهو ما ينبغي أن يقابل بالاحترام والتقدير من جانب الاتحاد الأوربي ويتعين على تركيا بعد هذا كله أن تدلل وتبرهن على جدتها في إجراء مثل هذه التغييرات. ومن ثم فإن هذا الموقف من جانبها يُعد في واقع الأمر قراراً تاريخياً وليس مجرد موقف عابر لا أثر له. وترى تركيا التي أظهرت رغبتها الأكيدة في تغيير وإصلاح الجوانب التي يشوبها العجز والخلل أن ما قامت به في هذا المجال كاف، ولا يحتاج منها إلي، بذل المزيد. وهذا الوضع يمهد لتحقيق تقدم ملموس في

العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

ثانيهما: إن التصريحات التي يطلقها البيروقراطيون جزافاً في الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تنشئ موقفاً سلبياً تجاه انضمام تركيا إلى عضويته، وتبرز خطورة هذه التصريحات حين تحين ليلة ما قبل انتخابات ٣ نوفمبر (وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب العدالة والتنمية).

لقد اكتسبت هذه التصريحات أهمية أكبر لأنها إنما تشد من أزر الأحزاب القومية - وخاصة حزب الشعب القومي - التي كان في نيتها العودة إلى إجراء استفتاء على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب السياسية التي تناصر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف تضعف وتتراجع. ولنا أن نفكر لو تشكل برلمان من أغلبية من القوميين، فإن هذا الموقف سوف يشكل خطراً كبيراً على المكاسب الديمقراطية التي تحققت - مثل إلغاء

حكم الإعدام - وقد يصل الأمر إلى القطيعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وهذا هو ما حدا بالاتحاد الأوروبي (وخاصة بعض البيروقراطيين منهم) بأن يصرحوا بأن تركيا لن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي ولن يحدد موعد لهذا الانضمام. وهو في تصريحه هذا أشبه بمن يضع الزبد فوق الخبز ثم يقوم بنزعه (بمعنى أنهم يشدون من أزر القوميين).

وفي رأينا أن أهم مسئولية تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي اليوم. هي أن يتيح لتركيا أن تحظى بقدر أعلى من العضوية وتسير في خطوات أكثر فعالية.

وعلى الرغم من أن تركيا صاحبة مجلس نيابي لا تقيم الأغلبية فيه وزناً للديمقراطية، فإنها قطعت شوطاً بعيداً في تطبيق الديمقراطية، ووعدت بجدية بتحقيق الاستماع إلى الرأي العام والأحزاب السياسية في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولم تضرب صفحاً عن الاستماع للرأي الآخر. ومن الجدير بالذكر أننا لا نكاد نجد بين الأحزاب السياسية -

وخاصة تلك الأحزاب التي حصلت على نسبة عالية من التأييد الشعبي - حزباً اتخذ موقفاً معارضاً للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي. ولقد صدرت كل القوانين المؤيدة لهذا الانضمام عن مجلس الأمة.

وإذا كان الموقف على هذا النحو في تركيا، فإن الاتحاد الأوربي لا يستطيع أن يتغافل عما جرى في تركيا ولا يستطيع أن يغمض الطرف عن التطورات التي تمت هناك، ولو اتخذ الاتحاد الأوربي موقفاً معارضاً لتركيا كالذي اتخذه في لوكسمبورج فإن الأمر سيكون كما عبر عنه أردل كوون (وكانما قد فقد الأكل مذاقه) ولن يفقد الاتحاد الأوربي تأييد أنقرة (الحكومة) وإنما سوف يفقد تأييد الرأي العام أيضاً.

إن قمة كوبنهاجن التي عقدت منذ عشر سنوات مضت تشكل نقطة التحول بالنسبة للاتحاد الأوربي وبعد هذا التاريخ فإنه أخذ في الاعتبار المبادئ (مقررات كوبنهاجن) التي يلزم اتباعها لمن يرغب من الدول في الانضمام إلى

عضوية الاتحاد الأوربي، وبعد مرور عشر سنوات فإن قمة كوبنهاجن التي سوف تعقد في ديسمبر تعد أيضاً نقطة تحول وسوف تتضمن تركيا إلى هذه القمة وتلتزم بتنفيذ مقرراتها.

وما لم يتحمل كلا الطرفين - تركيا والاتحاد الأوربي - مسؤولياته كاملة في هذه القمة المصيرية، فإننا لا يمكن أن نجزم بجدوى ما يبذله كل منهما من جهد في هذا السبيل.

التعليق*

تكاد تجمع اتجاهات السياسة التركية على أن محاولة شد تركيا

* اعتمد إعداد التعليق على مراجعة:

مجموعة من المقالات الصادرة في مجلة الفكر الحر Liberal Düşünce والتي تتعلق بشأن الاتحاد الأوربي وتركيا - والمؤلفات التالية: فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق ١٩٩٣م - محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧م - مجلة السياسة الدولية: تركيا والاتحاد الأوربي، عدد (١٣٠) أكتوبر ١٩٩٧م.

نحو الغرب علي مستوي الفكر والحركة. تمثل قاسماً مشتركاً لخيارات النخبة الحاكمة منذ مطلع عهد تركيا الحديثة، ولقد اعتبرت السياسة التركية أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كعضو كامل الحقوق والواجبات، أبرز حلقات استكمال مشاركتها في المؤسسات الغربية وشهادة التصديق على قبول الغرب للالتحاق التركي الكامل بركبه بالمعاني الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويستطيع المدقق والمتتبع لمجري تجربة الاتحاد الأوروبي، من الزاويتين القانونية والمؤسسية، أن يجد أن الأسس الفكرية والثقافية والفلسفية غير المنظورة وغير التعاقدية كانت حاضرة تماماً في أذهان مؤسسي الاتحاد وهم يشيدون صرحه وكانت حاضرة بعد ذلك في أذهان صانعي القرار فيه وهم يحددون علاقات الاتحاد بتركيا - على اعتبار أنها دولة غير أوروبية - ويمكن النظر للعلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي على أنها علاقة تتسع

لتصل إلى مستوى أبعد من الانتساب، علاقة يترتب عليها حقوق والتزامات متبادلة وإجراءات خاصة وعمل مشترك وذلك طبقاً للمادة ٢٣٨ من اتفاقية روما ١٩٥٧م.

وفي الحقيقة فإن هذه العلاقات تأتي أيضاً في سياق منظور خاص من الجانب التركي جوهره مساعي النخبة الحاكمة للانضمام إلى المؤسسات الغربية، كون تركيا من وجهة نظرهم دولة أوروبية تقف بحزم مع الغرب في مؤسساته المختلفة - غير أن الاتحاد الأوروبي كرر رفض المطالب التركية الصريحة للانضمام إلى عضويته والمقدمة في أعوام ١٩٨٠م، ١٩٨٧م، ١٩٩٧م، وأيدت مؤسسات الاتحاد في كل مرة مبرراته لرفض المطالبة التركية سواء أكانت اقتصادية أو مبررات سياسية داخلية وخارجية.

وأكد رئيس وزراء لوكسمبورج أثناء زيارته أيضاً لتركيا في ٢ ديسمبر ١٩٩٧م، على ذات الشروط والتي رفضتها تركيا على أكثر من مستوى، فقد قرر مجلس

الأمن التركي أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لن يعود مطروحاً بالنسبة إلى تركيا ما لم يتخذ الاتحاد قراراً مؤيداً لأنقرة خلال قمته في ١٢، ١٣ ديسمبر وبدون شروط مسبقة. واعتبر أن الاتحاد الأوروبي يخذع تركيا بوعود زائفة في شأن انضمامها. وعقب هذه التصريحات، قررت الحكومة التركية في ١٤ ديسمبر ١٩٩٧م قطع الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي وأعلنت رفضها العرض الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي بشأن مشاركة تركيا في المؤتمر الأوروبي الذي عقد في لندن في مارس ١٩٩٨م لاستئناف المباحثات حول توسيع عضوية الاتحاد، وهددت تركيا في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧م بسحب طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ما لم يتراجع الاتحاد عن موقفه الرافض لضمها. وذلك في موعد أقصاه يونيو ١٩٩٨م. وقد أثمرت التصريحات والتهديدات التركية في حدوث تخفيف لغة الخطاب الأوروبي مع تركيا.

وعدلت بعض الأطراف عن مواقفها وأبدت تفهماً للموقف التركي. وأعلن الاتحاد الأوروبي في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧م عن استعداده لمواصلة الاتصالات مع تركيا في شأن قضية العضوية. وأكد وزير الخارجية الألمانية أن أبواب الاتحاد الأوروبي مازالت مفتوحة أمام تركيا، وذكر وزير الشؤون الأوروبية في فرنسا أن بلاده تتفهم خيبة الأمل التركية لعدم دعوة أنقرة للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن لهجة الأوروبيين لم تكن إيجابية بما فيه الكفاية مع تركيا وأن باريس ستسعى لإصلاح الوضع، وهو ما ترجمته في توقيع عدة اتفاقيات في أواسط فبراير ١٩٩٨م. وبعد فوز حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه رجب أردوغان أعلن خافيير سولانا المنسق الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي أن دول الاتحاد يجب أن تكون مستعدة من حيث المبدأ للتعاقب في حزب العدالة الذي تعهد بمواصلة الجهود للانضمام للاتحاد.

وفى الوقت نفسه أشادت كل من بريطانيا وفرنسا بتعهد زعيم حزب العدالة رجب طيب أردوغان بمواصلة الإصلاحات من أجل الانضمام للاتحاد الأوربي ووصف توني بلير رئيس الوزراء البريطانى بتصريحات أردوغان فى هذا الصدد بأنها كانت مشجعة للغاية وأعرب عن أمله فى أن يودى العمل مع الحكومة التركية الجديدة إلى حل المشكلات المتعلقة بانضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوربي.

وفى باريس صرح فرانسوا ريفاسو المتحدث باسم الخارجية الفرنسية بأن فوز حزب العدالة والتنمية يعبر عن رغبة الشعب التركي فى إجراء تغييرات سياسية مهمة فى البلاد. وقال إن بلاده تدرس التصريحات المختلفة التى أدلى بها مسئولو الحزب بخصوص مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي مشيراً إلى أن الرئيس جاك شيراك كان قد أعلن فى قمة بروكسل الأخيرة أن الإصلاحات التى قامت بها تركيا

تمثل تقدماً فى إطار المعايير التى وضعتها كوبنهاجن.

وقال مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية مارك جروسمان أن واشنطن مستعدة للتعاون مع الأحزاب الفائزة فى الانتخابات. وأشار إلى أن بلاده حثت الاتحاد الأوربي على تحديد موعد لبدء مفاوضات انضمام تركيا. وأكد مجدداً أن تحديد موعد لبدء المفاوضات خلال قمة الاتحاد الأوربي التى ستعقد فى كوبنهاجن الشهر المقبل من شأنه تشجيع أنقرة على تدعيم علاقاتها مع الغرب.

وعلى الرغم من التصريحات التى أدلى بها الرئيس الفرنسى السابق ديستان وقال فيها أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوربي بمثابة نهاية لهذا الاتحاد. فقد ثارت عاصفة من الجدل والانتقادات الحادة فى الأوساط السياسية بفرنسا والدول الأوربية الأخرى.

فقد أعلن بيير موسكوفيتش وزير الشئون الأوربية السابق فى الحكومة الفرنسية أن الاتحاد الأوربي

ليس تجمعاً مسيحياً وأنه يتعين أن يتم الحكم على عضوية تركيا وفقاً للمعايير نفسها التي طبقت على الدول الأخرى لأن تركيا ليست استثناء عنها.

وقال المسئول الفرنسي السابق الذي يمثل فرنسا بلجنة مستقبل أوروبا في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية أنه من حق ديستان أن يعبر عن وجهات نظره بحرية كاملة ولكن في إطار توسعة الاتحاد الأوربي الجارية حالياً هناك أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة داخل هذا التجمع وأن هناك دائماً مكان للمسلمين. وقال أن الاتحاد الأوربي أعطى كلمة لتركيا وأنه يتعين عليه أن يحافظ على كلمته وأنه يتعين الحكم على حزب العدالة والتنمية الذي فاز في الانتخابات التركية الأخيرة بالأفعال وليس بالأقوال.

وفي أثينا أعلن جورج باباندريو وزير خارجية اليونان أن الاتحاد الأوربي سوف يرتكب خطأ فادحاً إذا أغلق الباب أمام عضوية تركيا. وأنه يعتبر عضوية تركيا

للاتحاد الأوربي غاية في الأهمية بالنسبة لليونان وأن دعم أثينا لدخول أنقرة للاتحاد الأوربي طبيعي مثل دعم ألمانيا عضوية بولندا أو التشيك.

ومن الجدير بالذكر أن أردوغان غادر أنقرة ٢٠٠٢/١١/١٣ متوجهاً إلى روما في زيارة مع رئيس الوزراء البريطاني سيلفيو بيرلسكوني حول مساعي تركيا لتحديد موعد لبدء مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوربي. ومما يذكر أن أردوغان سيزور أيضاً اليونان وأسبانيا وبريطانيا ضمن جولة تستهدف اقناع الزعماء الأوربيين باتخاذ قرار إيجابي بشأن هذه المساعي في قمة كوبنهاجن التي تعقد الشهر المقبل.

ولقد أعرب رجب أردوغان رئيس حزب العدالة والتنمية التركي عن رغبته في أن تتحد تركيا والاتحاد الأوربي في زواج كاثوليكي لا ينفصم جاء ذلك خلال زيارة أردوغان لإيطاليا من أجل إجراء محادثات مع سيلفيو بيرلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي تتناول مسألة

انضمام تركيا في الاتحاد الأوربي
وكان أردوغان قد أبلغ بيرلسكوني
رغبته في ربط تركيا بالاتحاد
الأوربي برباط قوى فسأله
بيرلسكوني إن كان هذا الزواج
سيكون لأسباب عقلية أم عاطفية
أجابه أردوغان سيكون زواجا
كاثوليكيا لا ينفصل أبداً وقد أكد
بيرلسكوني بعد لقائه مع أردوغان
دعم إيطاليا الكامل لانضمام تركيا
إلى عضوية الاتحاد الأوربي خلال
اجتماعات القمة الأوربية القادمة
المقرر عقدها في ١٢،١٣ من
ديسمبر المقبل بالعاصمة الدنماركية
كوبنهاجن وكان أردوغان قد وصل
روما في مستهل جولته الأوربية التي
تشمل الجزء الشمالي لقبرص فضلاً
عن اليونان وأسبانيا.

وأعلن أردوغان أن الحكومة
الجديدة ستضع برنامجاً عاجلاً
للمضي قدماً في إصلاح ملف حقوق
الإنسان التركي بهدف دعم
مفاوضاتها بشأن الانضمام إلى
الاتحاد الأوربي وأشار أردوغان إلى
أن الحكومة ستسن عدداً من القوانين

الخاصة بحقوق الإنسان قبل اجتماع
الاتحاد الأوربي الخاص بوضع
معايير العضوية ويأتي هذا الإعلان
قبل انعقاد قمة الاتحاد الأوربي في
كوبنهاجن في ديسمبر المقبل.

وأضاف أردوغان أن حزب
العدالة والتنمية سي طرح فوراً عقوبات
لمنع التعذيب وهو أحد أهم
الإصلاحات التي طالب بها الاتحاد
الأوربي وأشادت المفوضية الأوربية
في أكتوبر الماضي بتركيا لتمريرها
عدة قوانين وافق عليها البرلمان
تهدف إلى إجراء إصلاحات في
مجال حقوق الإنسان، إلا أنها قالت
إنه يجدر بها أن تفعل المزيد قبل بدء
محادثات العضوية المحتملة.

وعلى صعيد آخر فجر
أردوغان مفاجأة بإعلانه أنه من
الضروري أن تنضم تركيا إلى
الاتحاد الأوربي مع قبرص الموحدة
في نفس الوقت فيما نظر إليه على
أنه شرط لموافقة تركيا على خطة
السلام الخاصة بإنهاء المشكلة
القبرصية التي طرحها كوفي أنان
الأمين العام للأمم المتحدة. واعتبر

أردوغان في تصريحات أدلى بها في شمال قبرص لدى زيارته لها أن خطة أنان تصلح أساساً للتفاوض لكنه انتقد توقيت الإعلان عنها مشيراً إلى مرحلة رؤوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك.

وفي الوقت ذاته ذكرت مصادر تركية مطلعة أن رئاسة أركان الجيش التركي قررت تفويض الحكومة الجديدة باتخاذ موقف باسم تركيا تجاه خطة أنان في إشارة للاتحاد الأوربي عن ابتعاد الجيش عن الحياة السياسية للبلاد.

وفي واشنطن التي تعتبر تركيا حليفاً ثميناً لحلف الناتو وهي الدولة الوحيدة المسلمة في الحلف. وحصناً غربياً بين العراق وإيران وسوريا. ومحور إرتكاز لا غني لأى عملية مستقبلية ضد جارتها بغداد. كما حدث في حرب الخليج الأولى وقوة إقليمية ذات شأن تجاه الجمهوريات القوقازية غير المستقرة في وسط آسيا. ولذلك تهتم الولايات المتحدة بربط تركيا بالاتحاد الأوربي، كما تقوم تركيا بوظيفة مهمة في

الشرق الأوسط فهي حليفة لإسرائيل ولها معها اتفاقيات عسكرية، ولهذا فقد أعرب الرئيس الأمريكى جورج بوش عن تأييد إدارته لمساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وأكد مسئول في البيت الأبيض أن بوش بحث ذلك مع أندرمى راسموس رئيس الدانمارك التي ترأس الدورة الحالية للاتحاد الأوربي خلال اتصال هاتفى يوم ١٩/١١/٢٠٠٢م.

وفي إطار جهود زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا رجب طيب أردوغان قرر توسيع جولته الأوربية الحالية بزيارة ٧ دول أخرى. وذكر بيان لحزب العدالة والتنمية أن الجولة ستشمل البرتغال والدنمارك وفنلندا وفرنسا وهولندا والسويد ولوكسمبورج وتنتهى يوم الجمعة الموافق ٢٩/١١/٢٠٠٢ وكان أردوغان قد صرح لدى وجوده في لندن يوم ٢٠/١١/٢٠٠٢ بأن عدم الربط بين المشكلة القبرصية واتفاقية الأمن والرخاء الأوربية وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي توجه خاطئ. وأضاف في

تصريحات نقلتها وسائل الإعلام التركية. أنه من الخطأ دفن رؤسنا في الرمال، في إشارة إلى أن تركيا تريد أن يكون ثمن توقيعها للاتفاقية التي تنص على أن يستخدم الجيش الأوربي الموحد منشآت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ومنها تركيا، ودعمها لخطة الأمم المتحدة بشأن قبرص هو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

كما يسعى أردوغان إلى إقناع الغرب بأن حزبه ليس حزباً إسلامياً معادياً للغرب أو العلمانية واتسم موقف حزب العدالة بالمرونة أكثر من رئيس الوزراء المنتهية ولايته بولند أجاويد بشأن تحديد موعد لبدء محادثات انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. وفي الوقت الذي هدد فيه أجاويد بأن عدم تحديد موعد لبدء المحادثات سيضر بالعلاقات بين الجانبين. أكد أردوغان أن عدم تحديد موعد لن يضر بعلاقات أنقرة مع الاتحاد الأوربي، وأعلن عزم بلاده مواصلة جهودها وسعيها للانضمام إلى الاتحاد.

ولن تكون مهمة أردوغان الأوربية سهلة خاصة مع وجود تيار يميني متشدد يعارض انضمام تركيا للاتحاد الأوربي وظهر ذلك خلال تصريحات الرئيس الفرنسي ديستان. ورغم اقرار أنقرة لبعض الإصلاحات مثل إلغاء عقوبة الإعدام ومنح الأكراد حق البث الإذاعي والتلفزيوني باللغة الكردية. إلا أن الاتحاد الأوربي يطالب بمزيد من الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير وإطلاق سراح السجناء السياسيين. ولن يسمح الوقت بتمرير هذه الإصلاحات قبل موعد انعقاد القمة الأوربية، كما أن القادة الأوربيين ينظرون إلى الحكومة المرتقبة بنوع من الحذر لمعرفة اتجاهاتها ومدى التزامها بالمتطلبات الأوربية، ويفضلون الانتظار لحين اتضاح الصورة.

ورغم استبعاد أن تحدد القمة الأوربية موعداً لبدء محادثات انضمام تركيا فمن المحتمل تحديد موعد لمراجعة الإصلاحات والوضع في تركيا في عام ٢٠٠٤م وهناك

فلسوف يصبح بحق واحداً من القادة
التاريخيين لتركيا.

أيضاً القضية القبرصية التي تقف مثل
حجر العثرة أمام انضمام تركيا
للاتحاد الأوربي، فمن المتوقع أن
يكون موقف الحكومة الجديدة مطابقاً
لموقف الحكومات السابقة ولكن مع
بعض المرونة التي قد تساعد على
حل القضية وبالتالي تعزيز فرص
أنقرة في الفوز بعضوية الاتحاد
الأوربي. ويزيد من تعقيد المشكلة
القبرصية تحديد عام ٢٠٠٤م لقبول
عضوية قبرص في الاتحاد الأوربي
سواء تمت تسوية المشكلة وأعيد
توحيد شطرى الجزيرة أم لا.
وترفض تركيا انضمام قبرص
للاتحاد الأوربي بدون تسوية المشكلة
وهددت بضم شمال قبرص إليها.
بينما تضغط اليونان من أجل قبول
نيفوسيا في الاتحاد الأوربي وتهدد
بالاعتراض على عملية توسعة
الاتحاد.

والسؤال .. هل سيستطيع
أردوغان اقناع الاتحاد الأوربي بأن
يضع تركيا على قوائم الدول
المرشحة للانضمام لعضوية الاتحاد
فلو نجح أردوغان في هذه المهمة

تركيا والأراضي الفلسطينية

تحذير إلى عرفات: سوف نتركك

لغضب شارون*

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن-جامعة عين شمس

جاء تحذير شديد اللهجة إلى القائد الفلسطيني عرفات من "تينيت" رئيس المخابرات المركزية الأمريكية، وذلك بعد الهجوم الانتحاري الذي حدث في إسرائيل صباح أمس: "إذا لم تمنع الهجمات، فلنتواجه بمفردك غضب شارون". ولقد أدانت القيادة الفلسطينية الهجوم. تلقت جهود السلام ضربة كبيرة بسبب الهجوم الانتحاري الذي حدث أمس عند ملتقى طرق "كاجيدو" شمالي إسرائيل، حيث قام منفذو الهجوم الانتحاري بتفجير سيارة ملغمة بجانب حافلة رحلات، وهو مما أسفر عن مقتل ثمانية عشر شخصاً، وجرح أربعين آخرين. ولقد أعلنت منظمة الجهاد الإسلامي التي دبرت الهجوم أن قيامها بهذا الهجوم

*جريدة حريت عدد ٢٠٠٢/٦/٦

بمثابة اعتراض منها بسبب حلول الذكرى الخامسة والثلاثين على احتلال شريحة الغربية واحتلال اللتين احتلتها إسرائيل ١٩٦٧. ولقد اقتحمت الوحدات الإسرائيلية جنين في أعقاب الهجوم. وفي حين كان مجلس الوزراء الإسرائيلي يناقش المثل بالمثل وبشدة فقد كان "چورچ تينيت" رئيس المخابرات المركزية الأمريكية موجوداً بالمنطقة، ووجه تحذيراً إلى ياسر عرفات القائد الفلسطيني: "إننا سوف ننسحب إن لم تمنع الهجمات. وستبقى بمفردك أمام غضب شارون، وستصبح القوات الإسرائيلية حرة اليدين بصدد عملياتها".

وفي حين كان الوزراء اليمينيون يقترحون القيام بعملية عسكرية شاملة، ومتسعة جداً تشمل غزة أيضاً، أعلن أن رئيس الوزراء "أرييل شارون" قد طلب من أعضاء مجلس الوزراء أن يتصفوا بالهدوء. وتأخرت لمدة يوم واحد الزيارة التي كان سوف يقوم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي غداً إلى الولايات المتحدة

للشرق الأوسط، وإقامة مؤتمر شرق
أوسطى فى تركيا فى شهر يوليو.

الأمريكية. وبصدد تأخير تحرك
شارون إلى الولايات المتحدة،
أشارت تفسيرات إلى ترجيح احتمال
أن يكون هناك إعداد لخطة "رد
عسكرى شديد" على الهجوم
الانستحارى، وأن المسئولين
الإسرائيليين قد حملوا عرفات
المسئولية على الحادث بشكل مباشر،
وأوضحوا أن جهود الإصلاح قد
تلطخت بالدماء وتقهقرت إلى الخلف
بسبب الخداع، أما القيادة الفلسطينية
فقد أدانت الهجوم وأوضحت أن لا
علاقة لها بالحادث.

ولسوف يدافع شارون عن
وجهة نظره فى المباحثات التى
سوف يجريها فى بداية الأسبوع مع
"جورج بوش" رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية المتعلقة بأن
"الإصلاحات التى يقوم بها عرفات
لا تأتى بنفع"، كما سيتم عمل تقييم
للهجوم، ولسوف تزداد مهمة عرفات
صعوبة، وأعلنت واشنطن انزعاجها
بسبب الهجوم، وأن كل جهودها
أصبحت بلا تأثير. وهى التى كانت
تهدف إلى الإعلان عن مخطط جديد

عرفات وبهتشللى أوراق خريف

متساقطة*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن-جامعة عين شمس

إنك تستطيع أن تدرك أبعاداً
كثيرة متعلقة بالبناء الاجتماعى
والثقافى والسياسى لدولة ما إذا
نظرت إلى ردود الأفعال الجماهيرية
بعد الفوز أو الهزيمة فى مباراة من
مباريات كأس العالم.

نرى هذا واضحاً فيما قامت
به الصين من اعتقال لعشرة من
الأتراك الموجودين بالصين، وذلك
عقب مباراة كرة القدم التى دارت
بين منتخبى تركيا والصين فى كأس
العالم محرقة بذلك بؤرة مهمة فى
العلاقات التركية الصينية.

فبناء على الأخبار القادمة إلينا
من تركستان الشرقية ذكرت
مصادرنا هناك أن السلطات الصينية
قامت باعتقال عشرة من الأتراك.

إن عملية الاعتقال هذه لها دلالة قوية
فى الوقت الذى تشهد فيه العلاقات
التركية الصينية تطوراً واضحاً.

أن هذه العلاقة تحمل إشارة
واضحة إلى طبيعة البناء الاجتماعى
فى الصين كما تشير أيضاً إلى
طبيعة العلاقة مع تركيا.

يأتى هذا فى الوقت الذى قام
فيه زعيم القوميين الأتراك بزيارة
رسمية للصين نال فيها وسام الدولة
من رئيس الجمهورية الصينية.

ورغم أن هذه الزيارة لا
تمثل خطوة مهمة فيما يتعلق
بموازين القوة فى المنطقة، فإنها
تأتى فى إطار توسيع مدى العلاقات
السياسية والاقتصادية مع الصين.

إن هذه الزيارة تأتى
متناقضة فى هذا الوقت بالذات مع
القاعدة الأساسية فى السياسة
الخارجية التركية التى تعتمد على
مبدأ التوازن المتساوى بين الدولتين.
فنحن نرى تناقضاً واضحاً فى
العلاقات، حيث نرى الظلم والتعسف
فى تركستان الشرقية فى الوقت نفسه

* جريدة Yeni Safak عدد ٢٧/٦/٢٠٠٢

الذى يفد فيه السياح من الصين
للتسوق والسياحة في تركيا.

لذلك نرى أن زيارة "دولت
بهتسلى" لمنطقة لا تعدو أن تكون
ذات أهمية رمزية، ولكنها لا تحمل
أهمية من الناحية الدبلوماسية، بل
على العكس فإنها غير نافعة لنا؛
حيث إن تقارب تركيا والصين الذى
نراه من خلال زيارة "دولت بهتسلى"
يقابله تناقض واضح بين كلا
الدولتين واختلاف فى وجهات
النظر، فهل زيارة "بهتسلى" فقرة
وجيزة كان قد أعلن الصين عن
قرار بمنع للتعليم باللغة الأويغوية فى
منطقة تركستان الشرقية.

كما صدر قرار بمحو الكتب
الموجودة باللغة الأويغوية ومنع
تداولها قبل زيارة بهتسلى بفترة
وجيزة بعد حكم شيوعى للمنطقة دام
حوالى ٥٠ عاماً.

تأتى هذه الزيارة فى الوقت
الذى تعيش فيه الصين فترة تعيد إلى
الأذهان أيام الثورة الثقافية فى
الصين.

إن شعارات حزب (الأمن
القومى) التى كان يدفعها مثل
(تحرير الأتراك الأسرى) و (دور
أتراك الأيغور فى إيجاد معبر اتصال
بين الصين وتركيا)، هذه الشعارات
أصبح واضحاً الآن أنها كانت
للاستهلاك المحلى لا أكثر.
والواضح أن الصين بعد أحداث ١١
سبتمبر أصبحت تتخذ إجراءات
ظالمة باتجاه المسلمين الأويغور
الذين يعيشون فى تركستان الصينية
بحجة مكافحة الإرهاب.

وكان قيام السلطات الصينية
بعملية الاعتقال أثناء مباراة تركيا
والصين لمجرد تشجيع الأويغور
للفريق التركى مثال واضح على هذا
الاتجاه الصينى ضد الأتراك
الأويغور.

مباراة شارون وعرفات:

أعرب جورج بوش الابن
فى تصريحاته الأخيرة عن خطة
جديدة بشأن الشرق الأوسط، وقد
جاءت خطته الجديدة متضمنة رسالة
واضحة تقول : لا نريد عرفات.

وكان خطاب جورج بوش لا يعبر إلا عن حقيقة واحدة هي أن شارون قد فاز بالمباراة على الملعب السياسى.

وكان هذا بمثابة إعلان عن التأييد الأمريكى لسياسات شارون وأمثاله من الساسة الإسرائيليين المتطرفين.

يأتى هذا الموقف بعد شهر من تصريحات المسؤولين الأمريكيين من أنه لن يكون هناك بديل لعرفات. فى حين تثبت الأحداث أن سياسة الولايات المتحدة لا تختلف كثيراً عن سياسة خاصة بعد ١١ سبتمبر.

إن الخطة الأمريكية الجديدة التى تتحدث عن إقصاء عرفات تعد أكبر مكافأة كان ينتظرها الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية من الولايات المتحدة.

وبالطبع فإن خطط السلام الأمريكية الجديدة لن تروق لأحد أكثر من شارون الذى جاءت هذه الخطط على هواه.

إن خطط السلام من هذا النوع الذى يحتوى على عبارات وكلمات فضفاضة ومبهمة لن تفيد بشيء سوى إعطاء مزيد من الوقت لشارون لتنفيذ مخططاته؛ أى أنها لن تؤدى إلا إلى تعثر عملية السلام من جديد. حيث إن هذه الخطة الجديدة لا تتحدث عن الرجوع لحدود سنة ١٩٦٧ أو عن الاستقلال للفلسطينيين. وإنما يتحدث فيها بوش عن زمان الشروط التى ستسحب بمقتضاها إسرائيل إلى حدود ما قبل أيلول وكيفيتها وطبيعتها...؟

كما تقترح الخطة البحث عن قيادة فلسطينية جديدة تملأ الفراغ الذى ستتركه شخصية سياسية لها قوتها مثل عرفات لدى الفلسطينيين. ولكن هذه الخطة محكوم عليها بالفشل وليست سوى مجرد عبث، ومضیعة للوقت. لأن هذه الخطة لو قبل بها الفلسطينيون فإنهم لن ينالوا من ورائها أية مكاسب سياسية. هذا بالإضافة إلى الظروف الإنسانية السيئة التى سيضطرون إلى العيش فيها.

إن هذا الموقف وهذا
الوضع لن يؤدي إلا إلى عاصفة
عاتية. فأى شعب هذا ولا سيما إذا
كان شعباً مسلماً سيرضى على نفسه
هذا الظلم وهذا التعسف.

إننى أعلم أن اسم بهتشل
هو آخر أسم قد يقترن بعرفات.
ولكن المصير السياسى الذى ينتظر
كلا الرجلين جعلنا نجمع بينهما؛
فعرفات يعبر اليوم عن سقوط زعيم
قومى عربى، كما نرى بهتشل يمثل
سقوط زعيم قومى تركى. وكلاهما
أصبح كأوراق الخريف الذابلة.

فليرفع الحصار عن فلسطين*

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن-جامعة عين شمس

الإسرائيلية، حمل المسؤولية السلطة
الفلسطينية المسؤولية.

القاهرة - بحث الرئيس

محمد حسنى مبارك مع آريل

شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى

تليفونيا، الجهود الدبلوماسية المبذولة

فى الشرق الأوسط.

وقد تناولت المباحثات تأكيد

الرئيس مبارك على أهمية إنهاء

الحصار المفروض على مقر الرئيس

عرفات وعلى مدن الضفة الغربية

حتى يتمكن عرفات من التشاور مع

مسئولى السلطة الفلسطينية. وعلى

الجانب الآخر فقد تم تنفيذ عملية

استشهادية جديدة بالقرب من

مستعمرة إيمانويل وقد مات أثرها ما

يقرب من سبعة أشخاص وقد حمل

ديفيد باكر المتحدث باسم الحكومة

* موقع جريدة Milliyet على الانترنت

النجاح الكبير*

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن-جامعة عين شمس

استخدم شارون رئيس وزراء إسرائيل هذه الكلمات من أجل التعبير عن الهجوم الجوى الذى قتل ١٥ شخصاً من بينهم تسعة أطفال والشيخ صلاح شهادة قائد الجناح العسكرى لحركة حماس فى غزة.

خدمة الأخبار الخارجية:

وصف شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى الهجوم الجوى بطائرات إف - ١٦ الذى أسفر عن قتل الشيخ صلاح شهادة وزوجته وأبنائه الثلاثة فى منزلهم بغزة، بأنه نجاح كبير؛ حيث إن الشيخ صلاح شهادة هو قائد عز الدين القسام الجناح العسكرى لحركة "حماس" المنظمة الإرهابية الفلسطينية المتطرفة دينياً. وقال شارون إنه

شعر بالأسى تجاه الفلسطينيين

الآخرين الذين ماتوا فى الهجوم.

لقد قامت إسرائيل بتدمير المنزل المكون من أربعة أو خمسة طوابق الذى يقيم فيه شهادة، هذا بالإضافة إلى ثلاثة من المنازل المحيطة به، وذلك بقنابل ترن طناً خلال الهجوم الذى شنته أمس بطائرات إف - ١٦؛ ولقد مات فى الحادث ١٥ شخصاً من بينهم ٩ أطفال، وجرح ١٧٦ شخصاً. أعلن أن اثنين من الأطفال الذين كانوا رضعاً ما بين الأسبوعين والثمانية عشر أسبوعاً من العمر، وخمسة منهم عمرهم أقل من خمس سنوات. وقد اتضح أنه من بين الجرحى أيضاً كثير من الأطفال.

وقد قال شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى الذى تحدث أمس فى اجتماع للحكومة أنه لم يكن فى نيته ضرب المدنيين، وأنه حزن بالنسبة للمدنيين الذين ماتوا، وقال شارون "بالنسبة لى فإن هذه العملية هى أحد أكبر النجاحات التى حصلنا عليها، ويجب علينا أن نكون حذرين

* موقع جريدة Milliyet، عدد ٢٤ تموز ٢٠٠٢.

تجاه هجمات حماس، ويجب ألا نتصالح مع الإرهاب ويجب أن نحاربه".

وفى هذه الأثناء، انضم قرابة خمسين ألفاً من الفلسطينيين لتشجيع جنازة الذين ماتوا فى الهجوم التى أقيمت أمس فى غزة، حيث شارك الشيخ أحمد ياسين القائد الروحى لحركة "حماس" فى الجنازة التى تحولت إلى مظاهرة، أما جنود عز الدين القسام الجناح المسلح لحركة "حماس" فقد أعلنوا أنهم سوف ينتقمون لمقتل صلاح شهادة. وفى تصريح للحركة : "إننا سوف نمزق أجساد الصهاينة إلى ١٠٠١ قطعة فى كل مطعم وكل محطة أتوبيس وكل حافلة".

أمريكا تؤيد خطة تنت لوقف

إطلاق النار*

ترجمة آمنة عبد العزيز

كلية الألسن-جامعة عين شمس

أيدت أمريكا الاتفاقية التي توصل إليها كل من جورج تنت رئيس هيئة الاستخبارات الأمريكية والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، فيما يتعلق بخطة وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

قال نبيل أبو ردينة مستشار الرئيس عرفات في البيان الذي ألقاه عقب مباحثات عرفات وتنت: "توصل عرفات وتنت إلى اتفاق فيما يتعلق بالمقترحات الأمريكية وفي مبادئ توصيات تقرير ميتشل"، ولم يعط أبو ردينة أية معلومات فيما يخص تفاصيل الاتفاق.

تحدث ياسر عبد ربه وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني قائلاً: "لقد قبلنا الورقة الأمريكية. وسبيداً التطبيق غداً. وستعقد مباحثات

* جريدة Hürriyetim التركية، عدد ١٢ حزيران ٢٠٠١.

ثلاثية الجانب بجانب المباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة".

يوصى تقرير ميتشل ببدء مباحثات السلام من جديد، وأخذ التدابير اللازمة لضمان الأمن المتبادل لكلا الجانبين، والإيقاف الفوري لعمليات التصعيد. وفي تلك الأثناء صدقت الحكومة الأمريكية على الاتفاق الذي توصل إليه تنت مع عرفات بخصوص خطة السلام.

صرح مسئول رفيع المستوى في وزارة الخارجية لم يكشف عن اسمه بأن عرفات وافق على الخطة المقترحة من قبل جورج تنت رئيس هيئة الاستخبارات الأمريكية. وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة الطرفين على تلك الخطة. وقد أوضح المسئول أن تلك الخطة ينبغي أن تأخذ حيز التنفيذ الفوري.

حصار الانتفاضة الثانية ٥٩٩ قتيلاً: أعلن مؤخراً أن عدد القتلى في الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي بدأت عقب زيارة أرييل شارون للحرم القدسي الشريف في ٢٨

سبتمبر سنة ٢٠٠٠ الذى لم يكن قد
أنتخب رئيساً للوزراء بعد، بلغ ٥٩٩
قتيلاً. أما الجانب الإسرائيلى فقد أكد
عدد من قتل من الإسرائيليين ١١٠
شخصاً جميعهم يعملون فى الجيش
فيما عدا ٤ جنود غير يهود وعاملين
رومانيين وراهب يونانى.
المسئولون الفلسطينيون
والإسرائيليون يبدؤون المباحثات من
جديد:

جمع جورج تنت رئيس
هيئة الاستخبارات الأمريكية مسئولى
الأمن الفلسطينى والإسرائيلى، وذلك
فيما يتعلق بتطبيق وقف إطلاق
النار، جاء عقب قبول الطرفين
لخطة الولايات المتحدة الأمريكية،
وقد أعلن أن المباحثات الثلاثية قد
بدأت فى تل أبيب فى مكان غير
معلوم، وقد أكد مسئولو السفارة
الأمريكية أن تنت غادر السفارة
وقت الظهيرة ليشترك فى المباحثات.
وقد أكد المسئولون
الفلسطينيون فى البيان الذى ألقوه
فيما بعد أنهم بدعوا المباحثات
الثلاثية، وقد أعلن المسئولون

الفلسطينيون والإسرائيليون أن نتائج
المباحثات اليوم كانت مرضية وأنهم
سيتمكنون من تطبيق وقف إطلاق
النار بأقصى سرعة.

ومن المنتظر أن تخضع
خطة تنت التى أوضح الطرفان أنها
مقبولة، من المنتظر أن تضع حداً
للصدام القائم الذى أودى بحياة ٦٠٠
شخص منهم ٥٠٠ فلسطينى.
خطة تنت لوقف إطلاق النار

قال كوفى عنان السكرتير
العام للأمم المتحدة أن تطبيق وقف
إطلاق النار بين الإسرائيليين
والفلسطينيين لن يكون أمراً سهلاً.
قال عنان الذى يقوم بجولة
فى منطقة الشرق الأوسط، فى البيان
الذى ألقاه عقب لقاءه مع الرئيس
المصرى محمد حسنى مبارك:
"ولابد أن نضع حداً لهذا الوضع
المأساوى". إن عنان الذى أعلن أن
تطبيق وقف إطلاق النار ليس أمراً
هيناً، تحدث قائلاً: " إنه على الرغم
من ذلك فإنه يفكر فى محاولات
جديدة لاستمرار وقف إطلاق النار".

وأضاف عنان: "عندما يتحقق وقف إطلاق النار، فإنه سيستمر تطبيق جميع توصيات تقرير ميتشل الذي يقبله الطرفان بشكل تلقائي".

وسيلتقى كوفى عنان مع أحمد ماهر وزير الخارجية المصري وذلك قبل مغادرته القاهرة متوجهاً إلى سوريا.

سوريا ليست راضية عن خطة وقف إطلاق النار:

وفى تلك الأثناء أعلنت سوريا أنها ترى أن ورقة عمل جورج تننت رئيس هيئة الاستخبارات الأمريكية، التي من شأنها وضع حد للصراع، فاشلة.

أعلنت صحيفة البعث الناطقة باسم الحزب الحاكم "أن الولايات المتحدة الأمريكية تساند إسرائيل مساندة كاملة ومقتنعة بوجهة نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون اقتناعاً كاملاً، وهي تتظر بعين الإهمال والاستخفاف إلى مطالب الفلسطينيين".

المخابرات الأمريكية وراء هجوم
صاروخي على أراضي اليمن*
ترجمة وليد عبد الله
كلية الألسن-جامعة عين شمس

أعلنت بعض المصادر أن
الهجوم الصاروخي الذي نظمته
الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن
وأحدث انفجاراً تسبب في مقتل ستة
من أعضاء القاعدة قد حقق الهدف
المرجو منه.

صرح مسئول أمريكي طلب
عدم ذكر اسمه أن وكالة المخابرات
المركزية الأمريكية هي التي نفذت
هذا الهجوم. وقد أعلن أن المخابرات
الأمريكية استخدمت في الهجوم
صاروخاً يطلق عليه اسم "نار
جهنم"، كما أن هذا الصاروخ قد
أطلق من طائرة بدون طيار تابعة
للولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه
الطائرات بإمكانها أن تظل في الجو
لمدة تصل إلى اثنين وأربعين ساعة.
غير أن كلاً من وزارة الدفاع

* موقع جريدة Zaman على الإنترنت عدد
٢٠٠٢/١١/٦

الأمريكية ووكالة الاستخبارات لم
تعلق على هذا الموضوع حتى هذه
اللحظة. ويذكر أن هذه أول عملية
تقول بها الولايات المتحدة ألا يقيه
بهذا الشكل بخلاف ما حدث في
أفغانستان .

تركيا والحرب العراقية

تركيا و خطط إسرائيل إزاء

العراق *

ترجمة إسلام صالح عبد الفتاح
كلية الآداب - جامعة عين شمس

تعد المشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط؛ لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة هي العراق وإيران وتركيا مع وجود أعداد منهم في سوريا ولبنان وأرمينية وأذربيجان. وكذلك لأسباب أمنية؛ فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسوريا وإيران وتركيا، كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة بين مسعود البارزاني زعيم الحزب

الديمقراطي الكردستاني وجمال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد تحفظت أنقرة على الاتفاق المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق. ورغم أنه لا توجد إحصاءات دقيقة حول عدد السكان الأكراد، فإن الإحصاءات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو (٢٠-٣٠) مليون نسمة، وبذلك يشكلون أكبر أقلية قومية محرومة من كيان خاص بهم. وأكبر نسبة للأكراد هي في تركيا، وتشير المصادر الكردية إلى أن عددهم في تركيا يتراوح بين (١٦ و ١٨) مليون نسمة، في حين تشير المصادر المحايدة إلى أن عددهم يتراوح بين (١٠ و ١٢) مليوناً، في حين تقول المصادر التركية الرسمية أن عددهم لا يتجاوز ستة ملايين ، وتبلغ نسبة مساحة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية لتركيا ومعظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاث عشرة ولاية في جنوب شرق الأناضول، ويعيش نحو مليون كردى

فى غرب الأناضول، إما هجروا قسراً وإما هاجروا طلباً للعمل والرزق.

ورغم أن مشكلة تقرير مصير الشعب الكردى فى تركيا أثيرت فى اتفاقية سيفر ١٩٢٠ بين تركيا والحلفاء المنتصرين فى الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومى كردى فى جنوب شرق تركيا، يحصل الشعب الكردى - حسب الاتفاقية - بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، فإن الزعيم التركى أتاتورك نجح فى إبدال بنود اتفاقية سيفر المذكورة بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التى تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة فى اتفاقية سيفر. ومنذ ذلك الوقت حاولت تركيا - وما زالت تحاول - إنكار الهوية القومية للشعب الكردى فى تركيا بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية،

وقد سمّتهم "أتراك الجبال" غير أنه، وعقب حرب الخليج وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق، وجدت تركيا نفسها متورطة فى المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية فى الداخل والخارج، وأضحت مدرجة ضمن جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية. ففى الداخل تصاعدت حدة عمليات حزب العمال الكردستانى الذى كان يخوض حرباً دموية ضد الدولة التركية منذ أغسطس عام ١٩٨٤، وقد وصلت ضحايا هذه الحرب من الجانبين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل، وفى الخارج أسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية فى شمال العراق، حيث تخشى تركيا من انسحاب آثار هذه الدويلة مستقبلاً على أكراد تركيا.

ورغم أن تركيا شاركت فى "قوات الحماية الدولية" التى تركزت فى قاعدة انجريك التركية فى عام

١٩٩١ بهدف حماية أكراد العراق من هجمات محتملة ضدهم من قبل نظام صدام حسين، وحرصت تركيا على تبني سياسة أكثر مرونة وانفتاحاً من قبل إزاء الأكراد في مناطقها الجنوبية- الشرقية، فقد أقر البرلمان التركي سنة ١٩٩١ مشروع قانون "مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقم ٢٩٣٢ الصادر عام ١٩٨٢ بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد ١٤١-١٤٢-١٦٣ من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية، والمقصود بذلك الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية، غير أن هذه السياسة لم تؤدي إلى نتائج مرضية، فقد تفاقمَت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر، ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وباتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية

سنوياً نحو عشرة مليارات دولار. وفي الخارج أدت هذه المشكلة إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع سوريا وإيران، حيث تتهم تركيا هاتين الدولتين بدعم حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية، كما أن الاحتياجات العسكرية التركية المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكور، وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحدود العراقية- التركية، أدى إلى التوتر في العلاقات التركية مع سوريا بالدرجة الأولى والعراق وإيران بالدرجة الثانية، وخاصة بعد أن ربطت أنقرة بين مشكلة الأمن "الإرهاب" والتوصل إلى اتفاقية مع سوريا والعراق بشأن مياه نهري دجلة والفرات، وكذلك توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل من خلال عقد سلسلة اتفاقيات عسكرية معها، وجاءت الأزمة التركية السورية الأخيرة في أكتوبر عام ١٩٩٨ تلك الأزمة التي انتهت

بتوقيع اتفاقية (أضنة) بين البلدين في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، ومن ثم اختطاف تركيا زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج ألان في منتصف فبراير سنة ١٩٩٩ من العاصمة الكينية نيروبي وما تبع ذلك من ردود أفعال كردية غاضبة داخل تركيا، وكذلك في العواصم الأوروبية والآسيوية ضد المصالح التركية، إضافة إلى مطالبة دولية واسعة بإيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية في تركيا، هذه الأمور وغيرها أظهرت عمق المشكلة الكردية في تركيا وارتباطها بالسياسة الخارجية لتركيا وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

وفي الواقع أضحت هذه المشكلة ملفاً دائماً التوتر في العلاقات التركية الخارجية ليس مع سوريا والعراق وإيران فحسب بل مع أرمينيا وروسيا واليونان وقبرص وألمانيا وهولندا، إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى، حيث تصر أنقرة على القول إن المشكلة هي من صنع الخارج، وإنها مشكلة

"إرهاب"، في حين أنها في جوهرها مشكلة تركية داخلية مزمنة، يعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثة قرون، عندما كانت ولايات كردستان داخل الدولة العثمانية تتمتع بأشكال من الحكم المحلي والذاتي، في حين تنكر الحكومات التركية المتتالية منذ عام ١٩٢٣ حتى الآن هذه المشكلة.

والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة؛ ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا، وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، تقوم بدور الحماية لأكراد العراق، وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالا من التعاون الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلين الكرديين المتحاربين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني. وتهدف تركيا من وراء هذه السياسة أولاً إلى تحييد أكراد

العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا، بل وتجيير هؤلاء ضد حزب العمال الكردستاني وخاصة في ضوء الخلافات العميقة بين هذا الحزب والحزب الديمقراطي الكردستاني، وثانياً إلى استخدام الورقة الكردية بوصفها عامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي. ولكن الثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران والعراق وسوريا في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسيادته، ومعارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق.

أضحت الأبعاد الكردية في السياسة التركية تجاه سوريا والعراق قوية، وبسببها تتعرض العلاقات التركية السورية إلى توتر مستمر، فتركيا تتهم سوريا بدعم حزب

العمال الكردستاني، ويطلق مسئولوها في الكثير من المناسبات التهديدات ضد سوريا، في حين تتفي سوريا الاتهامات التركية، وتبدي المرونة والهدوء تجاه التهديدات والتصريحات الاستفزازية للكثير من المسئولين الأتراك.

ورغم المحاولات المتبادلة من الجانبين لتسوية الخلافات وتصحيح الأجواء وبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان آخرها زيارة معاون وزير الخارجية السوري عدنان عمران إلى أنقرة في يولييه سنة ١٩٩٨ فإن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات السابقة لم تنجح في تصحيح الأجواء السلبية بين البلدين. وخاصة في ظل إصرار تركيا على ربط موضوع المياه بمشكلة "الإرهاب" وتوطيد تحالفها العسكري مع إسرائيل، وكانت سوريا وتركيا قد وقعتا اتفاقات في عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ بشأن أمن الحدود بين البلدين. وفي الواقع ستظل المشكلة الكردية حاضرة في

السياسة التركية تجاه دول الجوار العربي (سوريا والعراق) ما بقيت هذه المشكلة بدون حل. وفي تقديري مهما ذهب تتركيا في إنكار هذه المشكلة الداخلية فإن ذلك لن يكون حلاً لها على المدى المنظور. وما لم تتجه تتركيا إلى التعاطي الإيجابي مع مشكلتها الكردية، والاستمرار في محاولة تصديرها إلى الخارج، فإن هذه المشكلة سوف تسبب المزيد من التدهور في علاقات تتركيا مع دول الجوار الجغرافي، فضلاً عن أنها ستظل عقبة كبيرة تمنعها من القيام بدور إقليمي، سواء تجاه الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى أو حتى أوروبا.

ومن خلال الورقة التي يقدمها (حسن كوسابلابان) المدرس المساعد بجامعة (اوتاه) - قسم العلوم السياسية، تتكشف لنا نقاط وأبعاد جديدة في القضية الكردية وعلاقة الأكراد باليهود وخطط إسرائيل وأهدافها من مساندة الأكراد وانعكاس ذلك على تتركيا ..

لَمْ تظهر تتركيا ردود الأفعال اللازمة تجاه التطورات الساخنة التي تشهدها السياسة الدولية، وإنما نجدها في حالة انغلاق على قضاياها المتعلقة بالسياسة الداخلية والاقتصاد. تمر البلاد بفترة انتخابات عصيبة، حتى أن هذا الموضوع لم يتناول بالنقاش على مستوى السياسة الخارجية خارج عضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي الأثناء التي تعيش البلاد أحداثاً مهمة مؤثرة في مستقبلها، يلزم على الأحزاب التي تسعى لإدارة البلاد أن توضح بصورة تفصيلية رؤاها في مجال السياسة الخارجية. وعلى صعيد آخر فإن أحداث السياسة الخارجية التي لم تطرح على جدول أعمال الأحزاب السياسية لم تلق اهتماماً لدى وسائل الإعلام أيضاً.

أما عن الموضوعات التي هي مثار اهتمام العالم: الحديث عن مصير الانتخابات في ألمانيا، موضوع لقاء الرئيس الأمريكي

(بوش) بزعماء العالم ، غير أن تركيا ستتأثر بشدة قبل أى دولة بأزمة العراق . وفى اللحظات العصيبة التى تعيشها تركيا نجد أن موضوع العراق لم يطرحه المفكرون والمعنون بقضايا السياسة الداخلية، علماً بأن العملية التى ستنفذ فى العراق لن ترضى نتائجها أية بلد فى الشرق الأوسط عدا إسرائيل ، وهناك احتمال كبير جداً لتشكيل دولة مستقلة فى شمال العراق تمثل كياناً سياسياً للأكراد .

إن دولة الأكراد المستقلة التى ستأسس فى شمال العراق ستكون مشكلة مع الدول التى تشترك معها فى الحدود الطبيعية ؛ لأنها ستهدد أمن تركيا وإيران وسوريا، وستكون مكسباً كبيراً لإسرائيل؛ حيث ستكون هذه الدولة بمثابة حجر ارتكاز مهم لوثوب إسرائيل على تلك الدول .

ويهتم يهود إسرائيل وأمريكا كثيراً بقضية أكراد العراق وتركيا . ويرجع سبب ذلك إلى أن اليهود

الأكراد الذين يعيشون فى شمال العراق قد هاجر قسم كبير منهم إلى إسرائيل .

وتعمل إسرائيل على أن تضمن حقوق اليهود الأكراد فى دولة ستأسس فى شمال العراق من أجل إكسابهم ثقلاً ، ومن ناحية أخرى فإن رأى العام اليهودى طرح مجموعة من الادعاءات تتعلق بقرابة عرقية بين اليهود والأكراد من أجل التأثير لصالح القضية الكردية .

ومؤدى ذلك أن الإسرائيليين لديهم رغبة فى فتح جبهة نفوذ لهم فى شمال العراق عن طريق اليهود الأكراد، بدعوى أنهم جاءوا من قبائل اليهود التى أرسلت إلى المنفى فى عام ٧٢٣ ق. م إلى المنطقة التى يعيش فيها الأكراد .

والجانب المهم أن الأكراد اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل اعتباراً من الخمسينيات أصبحوا فى حالة اندماج تام بالمنظمات — التى فى داخل إسرائيل — وبالمجتمع

وكما هو معروف أن اليهود الأوربيين (الأشكيناز) ذو الأصول الأوروبية والروسية هم قوام السياسة في إسرائيل، وتدار أمور السياسة تحت سيطرتهم .

وعن (Kevin Brook كيفين بروك) فإنه دوماً ما يطلعنا على أبحاث مثيرة منشورة على صفحات الإنترنت . ومن هذه الأبحاث نجد أنه في عام ٢٠٠١م قام علماء إسرائيليون وألمان وهنود بجمع عينة كروموسومات (Y) لحوالي (٥٢٦) من اليهود الأكراد والمسلمين الأكراد ومن العرب الفلسطينيين ومن اليهود السفارديم ومن يهود الأشكيناز ومن البدو الكانتين في جنوب إسرائيل ، وأدخلوا على البحث عينة (١٣٢١) شخصاً من اثنتي عشرة شعبة من بينهم روس وروس بيض وبولونيون وإسبان وعرب وأرمن وأتراك . وأثبتت نتائج البحث قرابة جينية وراثية بين يهود السفارديم والأكراد . وبالتأكيد فإن النتيجة التي يريد أن يصل إليها (بروك) نتيجة

اليهودي . والآن يوجد في إسرائيل حوالي مائة وخمسون ألف يهودي ذوي أصول كردية وبتعبير Jerusalem Post بريد القدس: "إن الأكراد اليهود يشعرون أن اليهود أكثر قرباً إليهم من الأكراد المسلمين" . والآن يوجد عدد كبير من الأشخاص المنتسبين إلى هذه المجموعة ضمن بنية دولة إسرائيل ومثال ذلك :

في عصر نيتنياهو نجد أن الجنرال المتقاعد Yitzhak Mordechai الذي كان يشغل منصب قيادي بوزارة الدفاع الإسرائيلية في السنوات ما بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩م يهودي كردي من أصول عراقية .

(موردخاي) الذي كانت تتزايد شعبيته باستمرار بخاصة بين اليهود الشرقيين (السفارديم)، وهو الأمر الذي أزعج نيتنياهو فأقاله من منصبه ، وبعد ذلك أصبح موردخاي مرشح رئاسة الوزراء عن حزب (المركز) في انتخابات سنة ١٩٩٩م.

خارج الحدود الأكاديمية قليلاً:
تظهر هذه الأبحاث المثيرة أن
الأكراد واليهود جاءوا منذ آلاف
السنين من أب مشترك . . هذا
الموقف يجعلنا نأمل أن يقوم الأكراد
واليهود بتعلم ثقافة بعضهم البعض،
ويشجع على استمرار علاقات
الصدقة التي اكتسبوها في السنوات
الأخيرة في شمال العراق ."

ومن ناحية أخرى بدأ في
الازدياد في السنوات الأخيرة وجود
منظمات مهتمة بقضية الأكراد في
أمريكا وإسرائيل . وبناء على
المعلومات التي قدمت على صفحة
من صفحات الإنترنت المعروفة
بـ(رابطة الصداقة الإسرائيلية
الكردية) التي هي واحدة من تلك
المنظمات، نعرف أنه يعيش اليوم في
إسرائيل ١٥٠ ألف يهودي كردي.
وعلى الموقع نفسه نجد أن (Moti
Zaken موتي ذكن) الذي نشر لأول
مرة في عام ١٩٩١م مقالاً مليئاً
بمعلومات مثيرة . . هذا المقال كان
يحمل عنوان (اليهود الأكراد في

إسرائيل). ويورد لنا هنا (ذكن)
معلومات مثيرة فيقول :

في السنوات الأخيرة وضح
تزايد عدد السياح الإسرائيليين الذين
يفدون إلى تركيا . غالبية هؤلاء
السياح الذين هم في الأصل من يهود
أكراد كانوا يركزون زيارتهم لمدن
الأكراد . وغالبيتهم يأتون إلى مدينة
(زاهو) المتاخمة لحدود كردستان
العراق . و(زاهو) هي قصة — قبل
شهر من هذا المقال — لم يكن أحد
يعرف عنها شيئاً. فقد دخلت (زاهو)
ضمن حدود المنطقة الأمنية التي
شكلت للاجئين الأكراد.

ويصرح (Michael Rubin مايكل
روبن) الذي هو من مجموعة
المستشارين لـ (معهد واشنطن
الخاص بسياسة الشرق الأوسط) —
المعروف عنه قربته إلى إسرائيل
الذي يعد واحداً من المؤسسات
البحثية المؤثرة بأمريكا — اعتماداً
على الملاحظات والأبحاث التي تم
إجراؤها في المنطقة، أن الشعب
الذي يعيش في شمال العراق يحبذ

أن يرفرف علم إسرائيل في بغداد
شريطة رحيل نظام صدام . إن
معاناة الشعب من نظام صدام هي
التي دفعته إلى أن يلجأ إلى إسرائيل.
كان صدام قد نفذ مذابح ضد
الأكراد، و هي حقيقة كشفتها اليوم
أمريكا واللوبي اليهودي وهما اللتان
لم يصدر عنهما أى صوت وقت
وقوع تلك المذابح ، فكان الشعب
يستعد منذ تلك الأيام حتى يومنا هذا
للشروط التي تحقق رفرفة العلم
الإسرائيلي في بغداد مقابل رحيل
نظام صدام .

يبدو جليا إن إسرائيل –
الوحيدة المنفردة بحيازة القوى
النووية في الشرق الأوسط –
سيسعدها بقدر كبير محو العراق،
وتقسيمه، وأن تؤسس دولة كردية
في شمال العراق؛ ولهذا السبب فإن
اللوبي اليهودي في أمريكا يدعم
بمشاعر قوية الاعتداء على العراق .
والمعروف أن السياسة
التي تتبعها أمريكا في الشرق
الأوسط إن لم تكن (صنعت في

إسرائيل) فهي (العمل من أجل
إسرائيل). واليوم يؤثر في السياسة
الخارجية الأمريكية وجود تقلين
كبيرين يتمثلان في منطمتين
يهوديتين يمينيتين هما: (JINSA):
المعهد اليهودي للشئون الأمن
القومي، و(CSP) : مركز السياسة
الأمنية. ويعد Richard Perle
ريتشارد بيرل المستشار الأمني
للبنساجون ومن الأسماء المؤثرة في
السياسة الخارجية الأمريكية هو
الاسم القريب جدا لتلك المنطمتين.

وبتصريح مجلة الأمة
(The Nation) أن تلك المنطمتين
تبدوان وراء سياسة الولايات المتحدة
الأمريكية في موضوع العراق .

وطبقا لوجه نظر JINSA،
و CSP هناك ضرورة ملحة ليس
فقط تغيير نظام العراق، وإنما لتغيير
أنظمة العراق، وسوريا، والمملكة
العربية السعودية، وفلسطين، مهما
تكلف ذلك، ودون النظر للأشخاص
المعارضين لتلك الرؤية حتى لو كان
وزير الشئون الخارجية الأمريكي

(كولين باول)، أو حتى (CIA)، أو حتى كبار الجنرالات ، فالأمر يتعلق بمصلحة الأمن القومي لأمريكا وإسرائيل اللتين لا يوجد فرق بينهما. ولتحقيق هذا المعتقد فإن أمن ورفاهية هاتين الدولتين هو أن يتمكننا من أن يوفرنا وضعا هجيا في الشرق الأوسط . هذه الهجوية ستحقق إما بالحيلة أو بالإكراه والبطش أو بوضع أنظمة تشبه عرائس المريوننت (أنظمة شكلية تعمل لحسابهما) أو بوضع خطة حرب باردة تقليدية تنفذ بشكل سرى. هذا و يوجد تقارب كبير بين التقرير المعنون (الهدنة : الاستراتيجية الجديدة لأمن البلاد) الذى قدم بوصفه تقريراً مقترحاً لحكومة نيتسياهو من قبل (Doglas Feith) الذى يشغل حالياً وظيفة استشارية فى وزارة الدفاع الأمريكى بشأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء العراق . وقد اشتمل هذا التقرير على ضرورة الإعراض عن استمرار

السلام فى فلسطين ، وإضعاف سوريا من خلال تعاون تركيا والأردن مع حكومة إسرائيل ، والعمل على تقويض نظام صدام من خلال إخضاعه للحصار . وجاء فى التقرير توصية بالسياسات المعتمدة على البطش والحدة محل السياسات المعتمدة على الحوار - التي كانت متبعة فى الماضى - من أجل تكوين ما اصطلح على تسميته بـ (تأسيس الصهيونية الجديدة). على كل حال فإن (Tom Neumann) رئيس (JINSA) : المعهد اليهودي لشئون الأمن القومى، من أجل أن يرغب للطرف التركى عملية ضرب المحتملة للعراق وما سيسفر عن هذه العملية وما ستحققه من نتائج وتغييرات لنظم .. فلو كان ادعاؤه "إن تركيا وإسرائيل بهذه العملية سيوفران لنفسيهما وضعا جيدا جدا على أساس أنهما الإدارتان الوحيدتان الديمقراطيتان فى المنطقة". ففى حين تتفق هذه الحرب

- فى الأساس - والأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية فإنها تخالف تماما المصالح الأمنية التركية ؛ ولهذا السبب فإن تركيا فى موضع منفصل عن الخط الذى تنتهجه إسرائيل فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المتبعة فى الشرق الأوسط . غير أن موقف تركيا من قضية العراق يعد نقطة متناقضة ومهمة فى السياسة الخارجية للتركية؛ لأن عملية تغيير النظام الذى سيتولد نتيجة عنه تأسيس دولة كردية فى العراق هى مسألة يجب لتركيا اتخاذ إجراءات عاجلة بصددتها .

ومنذ الثامن والعشرين من فبراير من هذا العام وتركيا فى حالة من عدم القدرة على المواجهة ومن عدم الصمود أمام التطورات التى تشهدها الأزمة الاقتصادية، ومن عدم الاستقرار السياسى، ووقوعها تحت ضغط من السياسات الموالية لإسرائيل . ويجب على تركيا تطوير الاستراتيجيات المشتركة مع الاتحاد الأوروبى، والابتعاد عن المساعى

التي تتفق والمصالح الإسرائيلية التي تستعارض ومصالحها، ولاسيما ما يتصل بـ سياسات الشرق الأوسط وموضوع العراق ، كما يجب على تركيا التخلص من العقبات والصعاب التي تعيشها بشأن التحاقها بعضوية الاتحاد الأوروبى، ويقول آخر يجب أن تجد تركيا النقاط المشتركة المحركة لها وللاتحاد الأوروبى .

وفيما يخص قضية العراق، ففى ألمانيا اتخذ موقف نهائى يعارض المصالح الأمريكية .. ويمكن لأنقرة الإفادة من قضية العراق شريطة اتباعها سياسة أكثر مرونة فى الشرق الأوسط. ويوجد لتركيا خياران :

١- إما أن تقف مع الدول المعارضة لضرب العراق .

٢- وإما أن تساند أمريكا وإسرائيل وتقف بجانبهما فى الحرب .. وهناك بعض الأوساط تفضل هذه الاستراتيجية ، غير أن لنا - القول هنا عائد على الأتراك - عظة من تجربتنا فى الماضى القريب؛ حيث

لن يعطى إسهامنا فى الحرب التأثير
الفعال لإحداث تطور للموقف ، كما
سنفقد وضعنا وهيبتنا أمام الرأى
العام العالمى.

انتهت الورقة التى قدمها
(حسن كوسابلان) المدرس
المساعد بجامعة (اوتاه) قسم العلوم
السياسية، والتى كانت تزخر
بمجموعة من المعلومات التى تبرر
موقف إسرائيل من قضية الأكراد ،
وضغط اللوبى اليهودى على
الولايات المتحدة الأمريكية بهدف
تسريع ضرب العراق وإسقاط نظام
صدام .. وهو الأمر الذى سيجرب
عليه تقسيم العراق، و تشكيل دولة
كردية فى شمال العراق ، كما
أشارت الورقة إلى وضع تركيا من
الأزمة، ووضعت أمام الإدارة
التركية خيارين مع وضع الآثار
المرتبة على كل منهما عليها تختار
الأنسب من بينهما .

شارون: العراق أولاً، ثم إيران*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن - جامعة عين شمس

صرح آريل شارون رئيس

وزراء إسرائيل أنه سيشعر بالسعادة

من أية تحركات أمريكية إنجليزية

مشتركة ضد العراق، وقال إن

الهدف التالي ينبغي أن يكون إيران.

اتهم شارون الذى كان

يتحدث إلى جريدة الـ "Times"

اللندنية إيران بالقيام بإمداد حزب الله

بالسلاح، وبإشعال نوع من

المعارضة لإسرائيل وسط بعض

العرب الإسرائيليين. أما إيران فقد

قيمت تصريحات شارون بقولها "إن

مجرم الحرب هو رؤية غير سعيدة

تعيشها إسرائيل". أما "جاك سترو"

Jack Straw وزير خارجية إنجلترا

فقد أعلن عن معارضته بيان شارون

القاتل: "إن إيران تشكل تهديداً لأوروبا

والشرق الأوسط"، وقال: إنه من

الأفضل أن نقيم علاقة سياسية مع

هذا البلد بدلاً من أن نواجهه.

وأكد سترو Straw أن

تفكير كهذا سيصبح خطأ كبيراً

للغاية.

* موقع Zaman Gazetesi على الانترنت

ما الفرق بيننا وبين النظام الحاكم

في العراق؟*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن - جامعة عين شمس

لا أظن أن هناك شعباً يحب
أن يخدع نفسه بالقدر الذي نفعله
نحن ... إن أكثر شيء يخيفنا هو أن
ننظر في المرأة.

فالحقيقة تفزعنا، ولهذا
السبب نلجأ إلى الأكاذيب والخداع
والتفاخر الأجوف.

إن الشركات الأجنبية التي
تعرف جيداً ضعفنا هذا تبث - وبلا
توقف - الإعلانات التي تداعب
غرورنا، فهم مثلاً يكتبون عبارة
"تركيا العظمى" للإعلان في تركيا
عن المنتج الأمريكي الذي يباع في
كل أنحاء العالم في حين أن تلك
الشركات تعرف جيداً أكثر من أي
شخص آخر أن الدخل القومي لتركيا
يتراجع، بل، تعرف أيضاً ما حل
بتركيا في أزمة اقتصادية وسياسية.

* جريدة صباح التركية، عدد ٢٠٠٢/٦/٦

ولكن مشاعر كأس العالم
الحماسية كانت قد أحاطت بالشعب
التركي فتعمل الشركات الأمريكية
العلاقة مجتمعة على بيع بضائعها
بشكل خماسي مصطبغ باللونين
الأحمر والأبيض. تركيا العظمى..
تركيا العظمى... تركيا العظمى...
جووول!

يعنى: لأقول لك الكلمات
التي تستهويك، لأداعب غرورك،
وأنت بدورك اذهب واشرب الماركة
الخاصة بي، تناول الماركة الخاصة
بي، ارتد الماركة الخاصة بي!
فإما البيع وإما الموت!
أما أكبر النقاط التي نخدعنا
هي نظامنا الحاكم.

فنحن جميعاً نظن أننا نعيش
في ظل نظام ديمقراطي معتدل، ولو
كان هناك بعض القصور فإنه من
الشائع بأن فكرنا هو الفكر الوحيد
الديمقراطي في العالم الإسلامي.
أنا أيضاً أتساءل بفضول:
"ما الفرق بيننا وبين نظام صدام؟"
فعلى سبيل المثال لو أن صدام

أصدر قراراً يقضى بتحرير
المسجونين والعفو عن معتدون على
النفوس والعرض في الدولة قائلاً إنه
أراد أو أن زوجته أرادت ذلك فهل
من الممكن أن يكون للشعب العراقي
إرادة يغير بها هذا القرار؟

لا يمكن!

وللأسف نحن أيضاً لا
يمكننا ذلك.

فالشعب يعترض مهما
يعترض والمظلوم يبقى قدر
استطاعته، والصحافة فلتنتقد بقدر ما
تستطيع، ورئيس الوزراء ينظر إلى
عيون الملايين ويقول: العناد هو
عنادي.

حتى أصحاب العقل السليم
ورئيس الجمهورية نفسه الذي يفكر
كالشعب لا يمكنه أن يعترض على
هذا.

ولو أن صدام وصل إلى
حالة لم يستطع معها أن يقف على
قدميه من شدة المرض فماذا يحدث
لو أن أحد تعجب من حديثه؟ فنجد
أن الصحافة العراقية تلقى بالعناوين

(المانشيتات) البارزة مثل: قائدنا
بكامل صحته، وسيهملون من يقول
بأنه مريض.

ألم تمثل الكوميديا
(المسرحية) نفسها عندنا أيضاً منذ
عامين؟

هل يعترف صدام بمسؤوليته
عن الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي
أحلت بالبلاد؟

لا يعترف!

لو تصرف صدام بشكل
مخالف للدستور، هل هناك قوة
ضغط اجتماعي يمكن أن تضغط
عليه؟

لا يوجد!

لو أن كل من يحيط بصدام
من الموظفين قشروا الدولة وحولوها
إلى بصلة فهل يستطيع أحد أن
يحاكمهم؟

بالطبع لا يستطيع أن
يحاكمهم.

هل تستطيعون أن
تخبروني، ما الفرق بيننا وبين النظام
الحاكم في العراق؟

تركيا حذرت*

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن - جامعة عين شمس

كتبت جريدة "واشنطن تايمز" أن وحدات المخابرات العسكرية التركية قد نقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية معلومات شديدة الحساسية بشأن جهود العراق لتصنيع القنبلة الذرية.

توصّلت وحدات الاستخبارات العسكرية التركية إلى معلومات استخبارية شديدة الأهمية بشأن العراق، في حين أهملتها المنظمات الاستخبارية الأمريكية ذات الميزانية العالقة؛ مثل المخابرات المركزية الأمريكية. ولقد نقلت تركيا إلى واشنطن في بداية هذا العام معلومة خيراً مؤداه أن "العراق تصنع القنبلة الذرية". وقد أوضحت جريدة واشنطن تايمز المعروفة بقربها من مصادر

* موقع جريدة ميلبات التركية، عدد ٢٧/٢٠٠٢/٧

الاستخبارات الأمريكية خلال الخبر الذي نشرته أمس أن حكومة العراق تسعى لشراء تجهيزات خاصة جداً تستخدم في تصنيع السلاح النووي.

وأفادت الجريدة التي تعتمد على أصحاب النفوذ في الحكومة وفقاً لتقارير الاستخبارات الأمريكية أن العراق في حين كانت تعمل على شراء الأنابيب الفولاذية التي لا تصدأ والتي هي أحد أهم المركبات لتصنيع القنبلة الذرية، فإنها قامت أيضاً بتكليف أشخاص مسؤولين لشراء لوازم خاصة ببرنامج السلاح النووي العراقي، بحسبان أن الأنابيب الفولاذية تستخدم في تخصيب اليورانيوم المشع.

وقد قيم مسئول حكومي رفيع المستوى مساعي العراق لشراء أنابيب فولاذية لا تصدأ أنه تطور مثير للقلق، وقال: "إننا نعلم أنهم يسعون حتى هذه اللحظة للحصول على هذه اللوازم، ولكن جهودهم باءت بالفشل حتى الآن". وذكر مسئولاً آخر أيضاً أن هناك أدلة

وأشار المعارضون للنظام
العراقي إلى أن الحكومة المؤقتة
سوف يكون بإمكانها ملء فراغ بالغ
الأهمية في حال حدوث حركة
أمريكية من شأنها إسقاط صدام.

أخرى تشير إلى سعى العراق نحو
التسلح النووي. وأعلنت جريدة
واشنطن تايمز أنه في بداية هذا العام
نقلت الاستخبارات العسكرية التركية
إلى وزارة الدفاع الأمريكي أن
العراق يمتلك على الأقل تجهيزات
لها دورها المهم للغاية في بناء
السلاح النووي.

تأجيل إعلان قيام حكومة عراقية في
المنفى:

أرجأت المجموعات المدنية
والعسكرية المعارضة خارج العراق
- التي تطلق على نفسها اسم
"حركة محبي العراق" - تشكيل
حكومة عراقية مؤقتة في المنفى
زمنًا.

وأعلن المتحدث باسم
المجلس القومي العراقي الذي يحتل
مكاناً بين المجموعة المجتمعة في
لندن، أنها سوف تقام في وقت لاحق
بعد أخذ وجهات النظر الخاصة
بإعلان الحكومة، كما أن بعض
المجموعات المعارضة الجديدة
سوف تنضم إلى التشكيل الجديد.

الأردن لم تعط الأذن للولايات

المتحدة*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن - جامعة عين شمس

أعلن الأردن أنه لن يؤذن
للجنود الأمريكان الاستقرار على
أراضيه من أجل هجمة عسكرية
محتملة ضد العراق. وذكر محمد
العدوان وزير الإعلام الأردني في
تصريح له للجراند الأجنبية أن بلاده
ترفض أن تتدخل في الشؤون الداخلية
لجيرانها لأي سبب من الأسباب.

وقال عدوان: إننا نرفض أن
تستخدم أراضينا ومجالنا الجوي
لأجل الوصول إلى هذا الهدف أو أن
يكون مجالاً أو نقطة تحرك لأي
أعمال موجهة لدولة صديقة مثل
العراق. وارتبط ذلك بالأخبار التي
نشرتها الصحافة بشأن الوجود
العسكري في القواعد الأمريكية
بالأردن في إطار الخطط العسكرية
السرية الخاصة بهجوم الولايات
المتحدة على العراق.

وقد أعربت الأسماء القيادية
في المعارضة الأردنية أنه بإمكان
واشنطن أن تقوم بالضغط على إدارة
عمان حتى تستخدم قواعدها
العسكرية الموجودة على أراضي
الأردن في القيام بهجمة عسكرية
موسعة ضد العراق.

ومن ناحية أخرى استدعى
مروان المعشر وزير خارجية
الأردن سفير العراق لدى عمان
صباح يسين يوم الأحد الماضي إلى
مقر الوزارة، وقد أعلن أن الأردن
أعرب له عن احترامه لسيادة العراق
وعن ضماناته بهذا الخصوص.

لا نود مفاجآت في عملية العراق*

ترجمة آمنة عبد العزيز

كلية الآلسن - جامعة عين شمس

أتم نائب وزير الدفاع الأمريكي والفويتز، مباحثاته في وزارة الخارجية، وقد أوضحت أنقرة وجهة نظرها؛ "أنه يجب عليكم إخبارنا قبل القيام بأية عملية ضد العراق، فنحن لا نريد مفاجآت".

أعلنت تركيا بكل وضوح لبول والفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي أمس أنها لا تريد لأمركا أن تفاجئها أمريكا في حال القيام بعملية عسكرية ضد العراق، وطلبت أنقرة إخبارها مسبقاً بكل خطوة تتعلق بموضوع العراق، وعبرت عن ذلك فيما يأتي: "عليكم أن تحيطونا علماً بما يتعلق باحتمال وجود عملية ضد العراق، إننا لا نريد مفاجآت".

أجرى أمس والفويتز اتصالاته بوزارة الخارجية برفقة كل

من جوزيف رلستون قائد القوات الجوية الأمريكية المتمركزة في أوروبا ومارك جروثمان مساعد وزير الخارجية الأمريكية.

وقد التقى المندوب الأمريكي الذي ظل ما يقرب من ثلاث ساعات ونصف الساعة في وزارة الخارجية، التقى في البداية مع الوزير شكرى سيناجورل لمدة ٤٥ دقيقة، وبعد ذلك استمرت المشاورات مع مندوب تركيا أوغور خيال مستشار وزارة الخارجية. وقد انضم إلى تلك المباحثات رشاد تورجوت رئيس الأركان العامة.

الوجود التركماني:

وفي حين يؤكد الجانب التركي مرة أخرى معارضة تركيا لتوجيه ضربة ضد العراق، فإنه أكد أهمية وجود مكان للتركمان في النظام الديمقراطي الذي سيتكون بعد الإطاحة بصدام، كما أكد أهمية تأييد الشعب للنظام الجديد القادم، كما أكد الجانب التركي مجدداً معارضته الشديدة لتكوين دولة للأكراد شمالي العراق.

* موقع جريدة Hurriyet للتركية عدد ١٨ / ٢٠٠٢/٧

واشنطن تدخل في معركة كلامية

مع بغداد*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن - جامعة عين شمس

حدثت مبارزة كلامية بين واشنطن وبغداد بخصوص عمليات الولايات المتحدة الموجهة ضد العراق؛ ففي الوقت الذي كان فيه الرئيس بوش يقول إنه سوف يستخدم كل الوسائل المتاحة في يده للإطاحة بنظام صدام الموجود في العراق، ادعى مساعد رئيس الوزراء العراقي عزيز أن الولايات المتحدة لن تتمكن من إبعاد القائد العراقي عن السلطة. ففي الوقت الذي عملت فيه واشنطن على الاستعداد إعلامياً بالإشارة إلى الخطط المتعلقة بالعملية الأمريكية المحتمل توجيهها إلى العراق، كان هناك تهديدات عدائية من واشنطن وبغداد.

وقد قال الرئيس الأمريكي جورج بوش إن الولايات المتحدة

الأمريكية سوف تستخدم كل الوسائل المتاحة في يدها لقلب النظام الموجود في العراق. وفي تقديم لمساعد رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قام به للرد على بوش ادعى عزيز أن الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون في مقدورها أن تبعد القائد العراقي من السلطة.

وقد تحدث بوش الذي عقد مؤتمراً صحفياً في البيت الأبيض قائلاً: "سوف نستخدم كل الوسائل التي في أيدينا للقيام بذلك، معلناً أنه أصبح قراراً للسياسة الرسمية الأمريكية التي ترمي إلى قلب نظام صدام الموجود في العراق، وأنه توجد طرق مختلفة للقيام بذلك.

وقال بوش معلقاً على خبر نشر في إحدى الجرائد الأمريكيين بشأن احتلال الجنود الأمريكية للعراق بقوله: إنه في هذا الخبر المعنى أن الجيش الأمريكي قد جهز بياناً لخطوة عسكرية، تشمل عملية احتلال العراق عن طريق الدخول المحتمل جداً عبر الكويت بقوة

* موقع جريدة Zaman التركية، عدد، ١٠/٧/٢٠٠٢

تتكون من عشرة آلاف رجل من البحرية الأمريكية.

أما طارق عزيز فيقول إن الإدارة الأمريكية ليس بمقدورها الإطاحة بالنظام العراقي. وقد تهرب بوش من الإجابة عن سؤال عما إذا كان يرغب أو لا يرغب في الإطاحة بصادم خلال فترة الرئاسة التي تمتد حوالى أربع سنوات تنتهى فى يناير سنة ٢٠٠٥، والتي حددت له بشكل افتراضى.

ووجه بوش نداء إلى الكونجرس فى الولايات المتحدة الأمريكية لتدبير الأموال اللازمة ليتمكن العسكريون من محاربة الإرهاب فى دول ما وراء النهر، وجاء الرد على تصريح بوش من طارق عزيز مساعد رئيس الوزراء العراقي الذى كان موجوداً فى جنوب أفريقيا، حيث سجل عزيز أن دولته لم تشعر بالحزن (لم تهتم) بتصريح بوش من أى جانب، القائل بأن الولايات المتحدة ستستخدم كل إمكاناتها للإطاحة بالقائد العراقي،

وقال إن الرئيس بوش وإدارته لم يأتيا بالقائد العراقي إلى السلطة، ولهذا السبب لن يكن بمقدورهم أن يطيحوا به بقرار منهم. إن الشعب العراقي هو شعب مستقل، وهو يتخذ قراراته بنفسه فى كل وقت، وهو قادر على الدفاع عن حرياته، ونحن فى أتم الاستعداد لمواجهة أى نوع من الهجوم.

ومن ناحية أخرى أعلن أن الاتحاد الأوروبى سيطلب الدليل على أن هذه الدولة تنتج أسلحة الدمار الشامل حتى ينضم إلى حملة محتملة موجهة إلى العراق. أما أنطونيو مارتينو وزير الدفاع الإيطالى فقد صرح أنه فى حالة اتخاذ الولايات المتحدة القرار بالدخول إلى العراق فإن إيطاليا ستتبع أثر الدول الأوربية ولن تنضم إلى هذه الحملة المحتملة إذا لم توجد الأدلة الواضحة بخصوص استمرار إنتاج العراق أسلحة الدمار الشامل، وأنه فى حالة تقديم هذه الأدلة فإن الدول الأوربية

ستبحث موضوع انضمامها إلى
الحملة المحتملة.

خلال نقاش هذه التطورات
ادعت صحيفة الفينيشال تايمز
الإنجليزية أن العراق طور علاقته
مع أوكرانيا في مجال الحصول على
أسلحة الدمار الشامل من جديد. وفي
الخبر ذاته ذكر Timothy Mc
Carthy مراقب قديم للأسلحة التابع
للأمم المتحدة أن العراق كان قد
كونت منذ فترة علاقات مع أوكرانيا
في مجال تكنولوجيا الدفاع، ووفقاً
لما هو ظاهر فإنه يبدو أن هذه
العلاقة بدأت تظهر من جديد، ولذا
فنحن لا نريد أن نكرر أخطاء
الماضي.

هل أمريكا جادة؟*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن - جامعة عين شمس

يجرى الحديث هذه الأيام
عن تغيير صدام حسين وإسقاط
نظامه، ولكن هل تريد الولايات
المتحدة حقاً إسقاط صدام حسين؟
وإذا كانت تريد هذا فماذا
تصنع؟

بناءً على الأخبار التي
وصلتنا من شمال العراق فإن
الأكراد الموجودين بالمنطقة مازالوا
متريدين بشأن تعاملهم مع إدارة
الرئيس بوش فيما يتعلق بهذا
الموضوع، فهم لا يتقون بالإدارة
الأمريكية بسبب موقفها من الأحداث
التي تعرضوا لها على أيدي النظام
العراقي في أعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٧ أو
١٩٨٨ وأخيراً في عام ١٩٩١.

الأكراد يخشون من أن
تتركهم الإدارة الأمريكية مرة أخرى
في منتصف الطريق، وهم يصرحون

بهذا ويعلنونه صراحة، وقد زاد
الموقف غموضاً وازدادت شكوك
الأكراد، وخاصة بعد التطورات
الأخيرة التي شهدتها شمال العراق،
وأقرب مثال على هذه التطورات هو
قيام الجيش العراقي باحتلال جزء
من منطقة حظر الطيران، وقيامه
بتقسيمها إلى قسمين.

في الوقت نفسه الذي وقفت
فيه الولايات المتحدة صامتة لا
تتدخل، كما بدأت الطائرات الحربية
العراقية والطائرات المروحية التابعة
للجيش العراقي ترى بكثرة في
المنطقة، أن منطقة شمال العراق لها
أهميتها الخاصة عندنا ووضع متميز
لذلك فإن جنود وضباط جيشنا
موجودين هناك بصفة مستمرة وهيئة
الأركان تستقبل المعلومات الواردة
من هذه المنطقة باستمرار وباهتمام .

أما الغموض الذي يحيط
بالخطوات التي ستتخذها الولايات
المتحدة بخصوص هذا الموضوع
فإنه لا يمثل مشكلة في أنقرة، فهي

* جريدة Sabah التركية، عدد ١١ حزيران
٢٠٠٢.

يخاف من صدام حسين، ولا يستطيع معارضته بالقوة نفسها؛ لأن صدام حسين سيرد بالقوة العسكرية على أى تمرد عسكرى ضده ويقمعه، فى حين أن موقف الإدارة الأمريكية تجاه الأكراد ليس واضحاً وقاطعاً. والخلاصة، أن الوضع فى شمال العراق يزداد تعقيداً بسبب مواقف الولايات المتحدة الأمريكية.

على علم بهذه الخطوات التى تعتزمها الولايات المتحدة. وهذا ما يسبب نوعاً من التوتر والقلق لدى الولايات المتحدة، حيث إنه فى حالة حدوث أى تطورات فجائية أو غير متوقعة فإن الحكومة التركية سيكون لديها خطط جاهزة لما يجب عليها أن تقوم به فى هذا الوقت، فى حين أن مجلس الشعب العراقى قد انقسم على نفسه، فالمجلس الذى يعد من برزبانى وطلبانى أكبر وأهم عضوين به، لن تكون له إذاعة باللغة الكردية موجهة للأكراد الذين يعيشون على الأراضى التى تقع تحت سيطرة برزبانى وطلبانى .

ومما هو جدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد حددت مقدار المعونة المالية التى سيتم إرسالها إلى هذا المجلس.

وكان برزبانى قد صرح من قبل قائلاً : "علينا أن نتحرك وندفع الخطر الذى يهددنا فى المرحلة الحالية"، ولكنه الآن أصبح

الحياة الحزبية في تركيا

يازيجى أوغلو: تركيا تكسر

قيودها*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الآلسن-جامعة عين شمس

يجتمع المجلس فى خلال هذا
الأسبوع، وأن تتم الانتخابات فى
أقرب تاريخ ممكن، سواء فى نهاية
سبتمبر أو فى بداية شهر أكتوبر،
فتركيا لا تحتل الانتظار".

أعلن محسن يازيجى أوغلو
الزعيم العام لحزب الوحدة الكبير أن
التطورات التى عاشتها تركيا عقب
دعوة كل من دولت بهتلى قائداً
زعيم حزب الحركة القومية لإجراء
انتخابات مبكرة قد قوبلت بحماس،
وقال إنها أنارت الأفق الذى كانت
الحكومة التى انهارت مثل كابوس
على الشعب قد أظلمته. وتكون
تركيا بذلك قد بدأت تأخذ طريقها
نحو مستقبل جديد كاسر بذلك آخر
قيودها. وفى تصريح مكتوب
ليازيجى أوغلو قال: إنه ينضم إلى
جانب فكرة إجراء انتخابات مبكرة
لكنه يجد أن تاريخ ٣ نوفمبر متأخر.
وقد تحدث يازيجى أوغلو على فقال:
"بالنسبة لنا فإنى أرى ضرورة أن

* موقع جريدة Zaman على الانترنت، عدد

٢٠٠٢/٧/١٠

الائتلاف يقترب من نهايته*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن-جامعة عين شمس

أصبحت الأحزاب التركية المكونة للائتلاف الحكومي في موقف يتطلب منها حفظ ماء الوجه، وذلك في أثناء اجتماع قادة هذه الأحزاب مع رئيس الجمهورية "أحمد نجديت سيزر" للتباحث في شأن دخول تركيا للاتحاد الأوربي.

هذا الاجتماع الذي عقد في وقت تزداد فيه العلاقات بين الأحزاب الثلاثة حزب اليسار الديمقراطي والوطن الأم والشعب الديمقراطي.

وحتى الآن لا تظهر أية إمكانية لوجود اتفاق بين هذه الأحزاب بشأن مسألة الانضمام للاتحاد الأوربي.

ربما ستكون هناك تطورات فيما يتعلق بمسألة الاتحاد الأوربي

بعد ذلك، ولكن حتى الآن فإنه لا يوجد أي تغير في وجهات النظر. فحتى الآن نرى أن أزمة الثقة بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب الوطن الأم تزداد عمقاً واتساعاً.

إن على هذه الأحزاب الثلاثة أن تتخطى هذه المرحلة، حيث إنها ستكون مضطرة في المستقبل إلى إيجاد أهداف مشتركة وبرامج عملية بعيدة عن الاختلاف والنزاع فيما بينها.

ويأتي هذا في الوقت الذي مازالت تجرى فيه مناقشات حول عقوبة الإعدام في تركيا والمسألة الكردية.

وبعد التصريحات الحادة التي ألقاها (دولت بهتشي) نائب رئيس الوزراء ورئيس حزب الشعب الديمقراطي يوم ٧ حزيران الماضي أظهر بعد ذلك بعض اللين في تصريحاته. فقد صرح (بهتشي) في تصريحاته الأولى بأن الائتلاف الحكومي ينفك وينهار، ثم صرح بعد

* جريدة Sabah عدد ٢٠٠٢/٦/١١

ذلك قائلاً: أن اشتراك حزبه في الحكومة سيظل وسيبقى.

ولقد صرح (بهتلى) منذ البداية وأعرب عن قرار حزبه بوضوح قائلاً: إن مسألة مثل إلغاء عقوبة الإعدام قد تكون قابلة للنقاش خارج تركيا أما المواضيع الأخرى فإن الائتلاف الحكومي في تركيا هو المعنى فقط بمناقشتها والبت فيها وليس للدول الأخرى حق المساس بها؛ أي أن (بهتلى) يشير إلى أن مسألة الإعلام باللغة الكردية والتعليم باللغة الكردية وغيرها من المسائل المتعلقة بالأكراد هي شأن خاص بتركيا وحدها.

وبناء على هذا الموقف فإن التفاؤل بخصوص الانضمام للاتحاد الأوربي سيكون مسألة صعبة. وبالإضافة إلى هذا فإنه من المشكوك فيه أن تقوم حكومة الائتلاف فعلاً بإلغاء عقوبة الإعدام؛ لأن الاختلاف وتضارب وجهات النظر يسيطر على أحزاب الائتلاف الحاكم.

وفي الوقت الذي تظهر فيه تصريحات بخصوص الدعوة لانتخابات مبكرة يستمر الاتحاد الأوربي مطالباً بإصلاحات دستورية بشأن عقوبة الإعدام وعقوبة السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، في الوقت نفسه الذي أصبح فيه الاتفاق داخل الحكومة والوصول لقرار مشترك مسألة صعبة للغاية.

ويزداد الأمر صعوبة إذا توقعنا عند التخلي عن عقوبة الإعدام في تركيا أن تظهر مطالب أخرى بخصوص التعليم والإعلام باللغة الكردية.

وهكذا نرى الحكومة وقد أصبحت في موقف حرج؛ فحزب "الشعب الديمقراطي" يعلن أنه سينسحب من الحكومة في حالة الاستجابة لهذه المطالب، وحزب الوطن الأم بدوره متأثر بموقف "حزب الشعب الديمقراطي"، ولكنه في الوقت نفسه لا يريد أن يترك فرصة للحاق بالقطار الأوربي، لذلك سنراه يقول: "إنى لا أستطيع أن أكون مشتركاً في هذه المسؤولية أمام

التاريخ". فلنترك للشعب اتخاذ القرار
ولنذهب للانتخابات.

وهكذا يكون قد اتضح لنا
تماماً أن الائتلاف الحكومي قد
استنفد عمره الطبيعي. وستكون
الحكومة ذات الأحزاب الثلاثة في
تركيا مجبرة على القيام ببعض
التغييرات في المرحلة القادمة.

أما طبيعة ما ستفعله
الحكومة فليس واضحاً حتى الآن.
ربما سنرى الموقف وقد تغير بحلول
الخريف القادم، وربما مع ربيع سنة
٢٠٠٣.

1. The first part of the document is a list of the names of the members of the committee.

2. The second part of the document is a list of the names of the members of the committee.

3. The third part of the document is a list of the names of the members of the committee.

العرب والانتخابات في تركيا*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن-جامعة عين شمس

عملت الانتخابات التي

تجري في تركيا على ميلاد الحزب الحاكم الأول عند الديمقراطيين المسلمين على نهج الديمقراطيين المسيحيين الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في منطقة أوروبا.

استمر حكم الديمقراطيين المسيحيين مدة طويلة في إيطاليا، أما في ألمانيا اليوم فهو يناقش الأحزاب الأخرى على السلطة. وقد فرض الديمقراطيون المسيحيون وجودهم في البلدان الأخرى بالأسماء بنفسها.

فهل سيعد حزب العدالة والتنمية التركي ميلاداً لتيار الديمقراطيين المسلمين على شاكلة الديمقراطيين المسيحيين غير المتشدد والبعيد عن التعصب لدى العالم الإسلامي؟ هذا ما سيظهره الزمن. وللوهلة الأولى فإن هذا النموذج

* موقع Cihad Az-Zeyn على الانترنت/٦

٢٠٠٢/١١

التركي سيأتي ببرنامج يضمن له إمكان تعميم نموذج لديمقراطية آخذ في التشكل من الأحزاب المختلفة الموجودة عند الديمقراطيين المسلمين في الداخل.

تحدث معي أمس أحد السفراء الأتراك ذاتي الصيت في أثناء مكالمة تليفونية من بيروت عن نتائج الانتخابات قائلاً : إن نتائج الانتخابات المزمع أن تكون يوم الأحد ستقوم بتكوين إدارة مركزية في تركيا تكون أكثر تنظيماً.

فالذين يستعدون لتولي السلطة عقب الفوز بالانتخابات بأغلبية كبيرة يصفون أنفسهم بأنهم مسلمون غير متشددين، وينفون أن تنسب إليهم صفة التشدد، ويحسبون أنفسهم أولاد الوطن الواحد الذين نضجوا وارتقوا بعد تجربة طويلة.

قال لي "عبد الله جول" وهو الوزير السابق في فترة حكومة حزب الرفاه، وأحد مرشحي حزب العدالة والتنمية لمنصب رئيس الوزراء: "إننا نقبل العلمانية مثل النموذج الأمريكي الذي يحمي الدين

للأمريكيين. إننا أعلننا رغبتنا في التغيير ونريد أن نغير المفهوم الذي أخذ عن العلمانية بأنها عدو للدين وأن نبذل الجهد لتحقيق ذلك".

فقد حان الوقت لأن تنتبه تركيا إلى تلك النقطة بعد الانتخابات التركية. فالكثير من المتقنين العرب يمتلكهم نوع سلبي من العناد الفكري تجاه تركيا، فهم يقولون: إن الذي يحكم في كلا الأمرين هما العسكر ومجموعة من المدنيين.

الآن جاء وقت الاعتراف، فيجب علينا أن نعترف جيداً بأن تجربة القوات المسلحة التركية تختلف تماماً عن التجربة العسكرية عند العرب.

فالقوات المسلحة التركية ضمنت من قبل إمكانية أن يصل نجم الدين أركان وهو أحد الإسلاميين المتشددين إلى منصب رئيس الوزراء للجمهورية التركية. غير أن العسكر يظهرون نوعاً من الدقة والسياسية في مواجهة بعض المؤسسات التي تعمل على تشكيل البنية الأساسية للدولة، وذلك لضمان

بقاء الدولة والمجتمع. أما في السنوات الخمس الأخيرة فقد أعطى العسكر فرصة سياسية جديدة للجيل الجديد من تركيا.

ولكننا عندما ننظر إلى العرب، فإنه لا توجد ثمة تغيرات مهمة على مستوى السياسة الداخلية عدا بعض مجموعة من التغيرات الليبرالية في بعض الدول؛ مثل البحرين والأردن والمغرب. أما في تركيا وإيران فقد رأينا تطورات مهمة. وهناك جهود تبذل لإعطاء مكان للعلمانية في النظام الديني في إيران سواء نجحت أو لم تتجح. ومن المنتظر أن يتعايش الدين مع العلمانية معاً مع حزب العدالة والتنمية.

إن فآين خطة العرب التي تقابل هذين المشروعين الكبيرين لدى كل من تركيا وإيران في السياسة الداخلية؟ فنحن نرى أنه لا يوجد لدى العرب ثمة خطة للتغيير، فليس للعرب سوى خطة واحدة، وهي أيضاً تلك التي تقوم أمريكا بإملائها عليهم. فتغيير النظام في العراق هو

واحد من تلك الخطط. هناك أيضاً خطط ومشاريع أخرى؛ فعلى سبيل المثال القومية العربية. وهى أيضاً مع الأسف لها معان متعددة لكل شيء، وتعبر عن الجمود والتخلف والاستبداد والديكتاتورية.

والتغيرات التى نراها فى السياسة الداخلية التركية لا تشير إلى أنه سيحدث تغيرات أخرى فى السياسة الخارجية؛ لأن السياسات الخارجية هى سياسة دولة، وليست سياسة حكومات، فأى حكومة تأتى لن تفعل شيئاً جديداً يتعلق بالسياسة الخارجية، فأساس السياسة الخارجية لا يتغير. وبالأمر أجريت اتصالاً تليفونياً مع أستاذ وخبير سياسى فى إسطنبول قال لى إن تركيا لن تغير شيئاً فى سياستها مع إسرائيل. وفى موضوع سياسة الحكومة الجديدة مع إسرائيل قال: إنه لا يجد فى أى من التصريحات ما يسبب الضيق للعالم العربى.

وعندما نأتى لأوروبا، فإن مما لا شك فيه أنه مع هذه الانتخابات ستلقى تركيا قبولاً

واستحساناً فى أوروبا، وهذا أيضاً سيوسع طريق تركيا أمام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. ففضلاً عن نجاح الإسلاميين يعد هذا أيضاً مصلحة لتركيا. والموضوع الذى يجعلنا نهتم بالعرب على الرغم من وجود بعض الأخطاء هو أنهم يمثلون نموذجاً آمناً.

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

اللوبي اليهودي: نحن لا نشعر

بالقلق من تولي حزب

العدالة والتنمية السلطة*

ترجمة وليد عبد الله

كلية الألسن-جامعة عين شمس

أصدر اللوبي اليهودي

الأمريكي بياناً جاء فيه أنه لا يشعر

حتى الآن بالضيق من وصول حزب

العدالة والتنمية إلى السلطة، وأنه

سوف يتابع عن قرب سياسات

الحزب بقضايا الشرق الأوسط،

وخاصة العلاقات مع إسرائيل.

وتستخذ المنظمات اليهودية

الأمريكية الرئيسية المعروفة

باهتمامها بالعلمانية في تركيا

وموضوع العلاقات التركية

الأمريكية الإسرائيلية سياسة "انتظر

لترى" في موضوع مجيء حزب

العدالة والتنمية بمفرده إلى الحكم.

وفي حديث لباري جاكوبس Barry

Jacobs مدير الدراسات

الاستراتيجية في المنظمة اليهودية

* موقع جريدة Zaman على الإنترنت عدد

٢٠٠٢/١١/٦.

الأمريكية لجريدة "الزمان" التركية

قال : إنه علي الرغم من أن ما

حدث من تغيرات في السياسة

التركية كان بمثابة المفاجأة فإنه لا

يوجد في قاموسنا مكان لكلمة

"القلق"، فما زال الوقت مبكراً لنقول

إننا قلقون.

وما علينا الآن إلا أن ننتظر

مثل سائر المنظمات اليهودية

الأخرى لنرى ما سيحدث. وقد

توجهنا بالسؤال: "كيف تصفون

حزب العدالة والتنمية؟" إلى جاكوبس

Jacobs الذي كان يعمل في المنظمة

اليهودية حينما التقى ورجب طيب

أردوغان Recep Tayyip

Ardogan زعيم حزب العدالة

والتنمية في أثناء زيارة الأخير

لواشنطن في مطلع العام الحالي

فكانت إجابته كما يأتي: إننا سنقبل

الصفة التي يضعها أردوغان لنفسه

بدلاً من أن نستخدم بعض الكلمات

المنمقة. إنني أعرف "عبد الله جول"

"Abdullah" منذ سبعة أعوام على

الأقل. غير أن من يعطيهم المشورة

ليسوا إسلاميين أو تقليديين بل

متفحّين. ولهذا السبب سنقبل بتصريحات الحزب نفسه؛ أى أن هذا الحزب هو تكتل عادى، مع احتفاظنا ببعض الشك غير المعلن.

وقال چاكوبس إنه سيتابع "باهتمام كبير" سياسة حزب العدالة والتنمية، وخاصة فى القضايا التى تمثل أهمية خاصة بالنسبة لنا؛ مثل استمرار سياسة تركيا الخارجية التى طبقتها فى السنين العشرة الأخيرة على الأقل؛ مثل علاقة تركيا بإسرائيل، ودعمها السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط، وعلاقاتها مع حلف "الناتو"، وصدقتها الوطنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما "شاوشانا برين" Shoshana Bryan مديرة المشروعات الخاصة بالمنظمة المسماة جينسا Jinsa المتخصصة فى قضايا الأمن القومى الخاصة باللوى اليهودى، فقد هنأت تركيا على التغيرات التى حدثت فى تركيا بالطرق الديمقراطية، وعلقت على ذلك بقولها: "فى هذه المرة كانت

التغيرات جذرية لدرجة أننا سنحتاج إلى بعض الوقت لنعرف ما الذى ستقدمه الحكومة الجديدة". وأنها غير قلقين بدرجة كبيرة كما كان حاله من ذى قبل، وأنها لا يمكن أن تقلق من اختيار الشعب التركى للحكومة. ونحن ننظر إلى ما إذا كانت هذه التغيرات الكبيرة ستقف عائقاً أمام منافع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم فى هذه المنطقة أم لا. فلو أنهم سيعملون على تغيير سياساتهم المعروفة لدينا والمستمرة حتى وقتنا هذا، فإن ذلك ربما يجعلنا قلقين. وقد أشار أحد قادة حزب العدالة والتنمية إلى أن علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر على نحو ما هى عليه فى الوقت الحالى. فعلى الأقل لا يوجد عداً ظاهراً للولايات المتحدة فى الوقت الحالى. فتركيا بوصفها عضواً فى حلف الناتو هى حليفة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك فأنا لا أرى سبباً لا يجعلنا ننتظر منها أن تستمر فى صداقتها مع إسرائيل والنظم الديمقراطية العلمانية الأخرى.

ولما سألته: سيد "بريان" هل
ترون حزب العدالة والتنمية حزباً
إسلامياً؟، فكان رده: "فى الواقع أن
كل شىء يرتبط بما سيقولونه
ويعملون على تغييره وبالطريقة التى
سيتصرفون بها بعد وصولهم إلى
السلطة. وأنا لا أريد أن أقوم بأى
تقويم فى هذا الموضوع مستنداً إلى
تعليقات أو أدلة تعارض هذا
الحزب".

يقول المراقبون إن اللوبى
اليهودى فى واشنطن يعد واحداً من
مجموعات الضغط المهيمنة على
حزب العدالة والتنمية؛ لأن معظم
المحافظين الجدد neocon
والمعروفين باسم "الصقور" عند
الرأى العام الذين يمسون بزمام
السياسة الخارجية فى حكومة "بوش"
معظمهم من المقربين إلى اللوبى
اليهودى، ولا أحد يمكنه الجزم فى
الوقت الحالى بكيفية إمكان أن يؤثر
هذا الوضع على علاقة حزب العدالة
بالبيت الأبيض.

وهناك نوع من التعاون
والصداقة الوطيدة بين اللوبى

اليهودى من جهة والتجمع
البيروقراطى المدنى العسكرى
التركى من جهة أخرى، الذى يرى
أن الإسلام السياسى فى جوهره هو
التهديد الأول. ويرى الكثير من
المنتسبين إلى اللوبى اليهودى أن
الجيش هو الباعث على الطمأنينة فى
موضوع العلمانية فى تركيا والعلاقة
بين تركيا من جهة وأمريكا
وإسرائيل من جهة أخرى.

قام "تشفيك بر" Cevik Bir
وهو أحد أهم الممثلين الرئيسيين فى
تحولات ٢٨ فبراير الذى كان قد
حصل على مكافأة بعد أن تقاعد، قام
بنشر مقالة له فى خريف عام ٢٠٠٢
فى مجلة Middle East
Quarterly المعروفة بقربها من
مجموعة "الصقور الأمريكية"
واللوبى اليهودى، وقد جاءت هذه
المقالة تحت عنوان: قانون
الاستقرار؛ تركيا وإسرائيل (تركيا
مضافاً إليها إسرائيل تشكل قانون
الاستقرار) .

ولما سألنا السيد "بريان"
المسئول فى "جينما" أيضاً عن

موضوع المكافأة التي مُنحها تشفيك
بر Cevik Bir رد قائلاً: لقد كانت
تربط الجنرال "بر" بـ "چينسا"
علاقات حسنة للغاية، وما زالت تلك
العلاقات قائمة. ونحن نكن له
الاحترام لأنه ناجح ولإسهاماته
وإضافاته في العلاقات التركية
الأمريكية في مجال الأمن. غير أننا
لا نستطيع أن نقول شيئاً أكثر مما
هو قائم في مباشرة التكاليفات
القانونية للجيش التركي. وفي كل
الأحوال فإن التدخل في السياسة
الداخلية لبلد ما هو أمر ليس من
شأننا، كما أن العمل على ضمان
وجود العلمانية في تركيا هو أيضاً
ليس من شأننا.

أوراسيا بين الاهتمامات التركية والعالمية

الوضع الجيوبوليتيكي الجديد لتركيا
وآسيا الوسطى على مشارف القرن
الحادى والعشرين*

د. محمد آطاي

ترجمة/ احمد عبد الفتاح سامى
كلية الآداب-جامعة عين شمس

المدخل:

ذهبت استطلاعات الرأى فى
بعض الأوساط الغربية، إلى أن آسيا
الوسطى وتركيا، فقدت أهميتها
الجيوبوليتيكية والإستراتيجية، عقب
انحلال الاتحاد السوفيتى فى
التسعينات. والواقع أن السنوات
العشر الأخيرة من القرن العشرين،
كانت ساحة للتغيرات والانكسارات
الإيديولوجية والسياسية التى لها
أهميتها من الناحية التاريخية
والسياسية للإنسانية كلها، وليس لهذه
المنطقة فحسب.

* المقال منشور فى مجلة "Jeopolitik"
التركية، فى العدد الثانى، للعام الأول،
خريف ٢٠٠٢.

أن البناء العالمى ذا القطبين
الذى نشأ خلال فترة ما بعد الحرب
العالمية الثانية، ولكنه يعد فى تطور
آخر ذا قطب واحد، يتحول إلى بناء
متعدد الأقطاب. وما من شك فى أنه
يمكن القول بتضاؤل أهمية أوراسيا
من حيث الظروف الجيوبوليتيكية إلا
أنه وعلى النقيض من ذلك، فإن
الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من
أوراسيا وتركيا نزايد من زاوى
العناصر الأساسية للتغير
الجيوبوليتيكي.

ولأوراسيا التى تضم بناء
معقداً للغاية خلال الفترة الجديدة
والعامة، علاقاتها القوية المترامنة.

أن أوراسيا ما بعد ١٩٩٠
تبدو عرضاً لساحة سياسية، يتواصل
فيها صراع الهيمنة العالمية الذى
دخلته تركيا أيضاً.

إن كلاً من المصالح
الجيوبوليتيكية القوية وإدارة ودفع
الاستراتيجية فى بعد عالمى، يعملان
على إدخال الجيواستراتيجية إلى
جانب صراع القوة الجيوبوليتيكية.

وبينما كان الاتحاد السوفيتي وألمانيا من طالبي القوة العالمية، حتى الأربعينات، فإنه سيشاهد في الأعوام التي تلت ذلك التاريخ، أن مطالب كل من إيطاليا واليابان على نفس المنوال.

ومما يلفت الانتباه، توصل أدولف هتلر A. Hitler وچوزيف استالين J. Stalin بصفة خاصة إلى اتفاق بشأن جعل الولايات المتحدة الأمريكية خارج أوراسيا، وذلك في المباحثات السرية التي أجريهاها، فيما بين عام ١٩٣٨، ١٩٤٠.

وكان كل من القاتدين يعي أنه سوف يعرقل أهداف السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، في حالة امتداد نفوذها الجيوبولتيكية (أوراسيا).

وعند النظر إلى التاريخ السياسي - العسكري من الناحية الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية للقرن العشرين، يرى بوضوح أن جغرافية أوراسيا والتي تضم البلقان والبحر الأبيض وتركيا والقوقاز والشرق

الأوسط وآسيا الوسطى. كانت مركزاً ثابتاً عبر التاريخ العالمي. أما قضية (الحزام الأمني) والتي هي واحدة من أربع نظريات جيوبولتيكية وضعت أسسها النظرية حتى اليوم، فإنها تنطلق من المحور الجغرافي السابق الذكر.

ولهذا، فإن القوة أو القوى التي تسيطر أو تتحكم في (الحزام الأمني) للجيوبولتيكية العالمية، ستتحكم في (أوراسيا)، وهذه النتيجة تعنى السيطرة على العالم. وبعد مضي نحو خمسين أو ستين عاماً، تم إعادة تعريف هذه الحقيقة اليوم، من ناحية استراتيجيات صراع القوة العالمية.

وطبقاً للملفات الإستراتيجية الرسمية الأمريكية، فقد استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة العظمى في العالم، خلق مجتمع جديد عالمي مشترك، بشكل يتلاءم مع الإستراتيجيات بعيدة المدى، والنوايا الحسنة، والمصالح الأساسية للبشرية، وذلك بشكل مواز لميزان

القوة الجديد، والذي ظهر فيما بعد ١٩٩٠.

وعلى هذا فطبقاً للتطلعات الإستراتيجية الأمريكية، ينبغي السيطرة على (أوراسيا) في القريب العاجل، وبهذا لا يظهر منافس لها لديه من القوة، ما يجعله يتحدى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تحدد صراع القوة الجيوبولتيكية في تاريخ البشرية العالمية، من قبل القوى والأقوام (الأوراسيوية) المتصارعة مع بعضها البعض من أجل صراع السيطرة الإقليمية، خلال الخمسمائة عام الماضية، والتي وجهت هدفها للسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية العالمية.

وقد استهدفت في مقابل هذا قوة لا هي بأوربية ولا هي بأسيوية، جهودها لأول مرة في التاريخ في الألفية الثالثة، إلى أن يكون لها الريادة في أوراسيا؛ وهذه القوة هي أمريكا. وفي هذا النطاق، فإن الأسبقية العالمية للولايات المتحدة، تستحدد مباشرة بمدى قدرتها الزمنية

والكيفية على إحكام سيطرتها على منطقة أوراسيا، وبعبارة أخرى، فهذا الوضع يرتبط مباشرة أيضاً بالرد على سؤال "متى ستفرض الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة المطلقة على (أوراسيا)".

ويُجرى صمويل هنتنجتون Samuel Huntington تقييمه بشأن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على أوراسيا في الفترة الحالية قائلاً: "طبقاً لعالم لا تتربع فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عرشه، ولها فيه نصيب أكبر من التأثير من أي دولة أخرى، وذلك في ظل تشكيل السياسة العالمية - فإن الولايات المتحدة ستعاني مزيداً من العنف والاضطراب، والتدهور الديمقراطي والنمو الإقتصادي".

وفي هذا الإطار، لو أمكن توجيه استغلال وقوع تركيا داخل المنطقة الوسطى الجديدة لأوراسيا، وتولى أمريكا للزعامة، نحو المدار الغربي المتسع، فإن المنطقة الجنوبية لأوراسيا - والتي تتشكل من المنطقة التي تضم البحر الأبيض وتركيا

والقوقاز والشرق الأوسط حتى الهند - لن تدخل تحت سيطرة اللاعب الواحد، أى أنها لن تقع مرة أخرى تحت القوة المهيمنة على المنطقة الوسطى.

ولو رفضت روسيا وهى قوة لها مكانتها فى المنطقة الوسطى، الغرب، ولو أصرت على مزاعمها بشأن أن تظل لها توجهاتها الإمبريالية كما كانت قبل ١٩٩٠، فيمكنها مرة أخرى السيطرة على الجنوب، وإذا ما اتفقت مع الصين أيضاً فى الشرق، فتأثير أمريكا على (أو راسيا)، سيتضاءل بنسبة كبيرة.

أما فى داخلها فإن أمريكا تحوز بناءً أكثر ديمقراطية من أجل التحكم فى صراع السيطرة القومية خارج الولايات المتحدة ذاتها. وهذا الجانب الذى يعرض للنواحي الداخلية فى هذا البناء الثنائى يحدد استخدام القوة الأمريكية، وخاصة استخدام قوة الردع العسكرى. والأنشطة الإقليمية هى إحد العوائق الموجودة أمام الزعامة الجيوبولتيكية لأمريكا.

أما العائق الثانى، فإن ارتباط أمريكا بنظرية الديمقراطية من الداخل، على العكس تماماً، من ثنائية سياسة الحكم المطلق من الخارج، وهذا الأسلوب الذى يبدو كموقف للشعب الأمريكى، يعرقل صراع أمريكا فى أن تكون قوة عالمية وذلك من خلال الساسة.

أما العائق الثالث فهو يُعنى بالتغيرات الواقعة فى بيئة المحيط العالمى والذى لا تسمح بوجود أى مواجهة ضد الزعامة الأمريكية. ونتيجة لهذا، فالوسيلة السياسية لاستخدام الحرب والقوة، وكذلك استخدام السياسة نفسها - بصفة مستمرة - تكون وسيلة جيوبولتيكية هامة فى وقتنا الحاضر. واستخدام الابتزاز والضغط الاقتصادى، فى صراع القوى الدولية لعالمنا اليوم، على الدول التى لا تقبل النظام، يعرف كوسيلة سيطرة جيوبولتيكية أخرى.

وسيدو كلاً من استخدام القوة والحرب، وهما ما يعدان من العناصر الأساسية فى الصراع

الجيوبولتيكى، مكونا أساسيا لدى تنفيذ القوة المشتركة مع العناصر الأساسية فى جيوبولتيكية أوراسيا على نحو ناجح. ومع أدراك منع السيطرة الجيوبولتيكية ذات البعد الواحد فى المنطقة، كواجب تاريخى، لا يجب إهمال المشاركات الإستراتيجية فى أماكن أوراسيا والمناطق المغلقة.

وسوف تشكل الإستراتيجية السياسية الأمريكية ضد روسيا، والتي بدأت فى نهجها بعد ١٩٩٠، واحد من المحددات فى الفترة القادمة لـ جيوبولتيكية (أو راسيا).

أما المحدد الثانى المقابل لهذا، فهو الاستراتيجية السياسية التى ستتبعها روسيا. وهو الاختيار الواضح والهام الذى ستقوم به روسيا فى قيم المجتمع الديمقراطى، بدلاً من السياسة الإمبريالية. ويمكن أن تتحقق بنية أوراسيا المتكاملة، بديمقراطية روسيا. وبنفس هذا المعدل، يتمتع تكامل الدول المستقلة حديثاً فى آسيا الوسطى، بأهمية أخرى، مع جيوبولتيكية الغرب وأوراسيا ، أو

الدولة التى تعد فى وضع مغلق من نواحى كثيرة لوحدة أوراسيا وآسيا الوسطى هى تركيا. وبمقدار قرب تركيا من الاتحاد الأوروبى، سيتحقق تكامل آسيا الوسطى مع أوروبا وأوراسيا. ولو أن الأغلبية الجيوبولتيكية لأوراسيا - التى لا تعترف بالقوة الواحدة التى ظهرت فى فترة ما بعد ١٩٩٠، أن تترك أثراً على الفترة الحالية، فإنه يمكن تكوين نظام أمنى أوروبى.

الجيوبولتيكية فى أوراسيا فيما بين ١٩٤٥ - ١٩٩٠:

كانت أوروبا هى محور صراع السيطرة والقوة الجيوبولتيكى والجيواستراتيجى للسياسة الدولية، أو بعبارة أخرى للعالم قبل الحرب العالمية الثانية فى غرب أوراسيا. وكان لكل من فرنسا وألمانيا وإنجلترا وإيطاليا - وهم من الدول القومية القديمة والمشهورة فى القارة - دور رئيسى فى هذا المجال. أما فى شرق (أو راسيا)، فكانت النزاعات الداخلية فى الصين، والمطالب الإمبريالية لليابان، تكون

محور أو مركز نزاع ثانٍ مستقل إلى حد ما. وفي حين كانت روسيا تحتل مكاناً بين غرب (أو راسيا) التي تمثل "صراع الديكة" وشرقها الذي يمثل "ساحة الصراع" أى تحتل مكاناً فى الأراضى الفسيحة التى تفصل هذه الأماكن عن بعضها البعض، كانت الولايات المتحدة الأمريكية خارج أوراسيا.

وبعد الحربين العالميتين، استمرت النزاعات فى بعض المناطق، وحل السلام فى البعض الآخر.

وقد بذلت الحرب العالمية الثانية من هذه الصورة تماماً. حيث خرجت روسيا والولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية باعتبارهما دولتان وقوتان رئيسيتان صاحبتا جيوبولتيكية عالمية لاسيما وأن الحروب والصدامات الإقليمية ذات المدى الواسع فى جيوبولتيكية أوراسيا فى فترة ما بعد ١٩٤٥، قد أصبحت تطورات عالمية طبعت بصمتها على جيوبولتيكية الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٩٠.

إن الصراع حول السيطرة والقوة الجيوبولتيكية العالية التوتر فى نسبتها والمشكلة التى تواصلت لسنوات عديدة لدى الأقوام والناس، إنما هو حدث تاريخى وعالمى.

وتحتوى السلطة السياسية بداخلها على الأحكام العسكرية فى كل مكان وزمان، واستخدام القوة العسكرية لم يغير من كونه امتداد للحرب السياسية، وبالأخص عند الحاجة لذلك.

وامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لأسلحة نووية لها القدرة على الدمار الشامل، هو عبارة عن تقدم آخر، أثر بعمق فى القرن العشرين على توازن الجيوبولتيكية الدولية، طيلة فترة الحرب الباردة بعد ١٩٤٥.

وقد تحققت عام ١٩٤٩، تجارب القنبلة الذرية، على فترات قصيرة وبصفة متبادلة، وكذلك تحققت أيضاً فيما بين عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ تجارب القنابل الهيدروجينية التى تستمد طاقتها عن

طريق انقسام الذرات الهيدروجينية التي تؤمنها طاقة الشمس والنجوم. وأما فى الستينيات، فقد بدأت المنافسة الجيوبولتيكية بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والتي تتعلق بالتطورات التكنولوجية فى أنظمة الطائرات والصواريخ التي تحمل الأسلحة النووية، ذات التأثير العالى، إلى مساحات بعيدة.

أما فى السبعينات، فقد استمرت المنافسة القاسية شبة السرية التي قامت من أجل استمرار الحصول على التفوق التكنيكي، فى ابتلاع قسم هام من الدخل القومى لكل من القوتين للسيطرة الجيوبولتيكية.

تطورات وسط وجنوب أو راسيا:

كانت روسيا فى فترة ما بعد ١٩٤٥، لا تثق تماماً فى شيوعى واشتراكي الدول الأخرى، وكانت أيضاً لا تتوقع على الإطلاق أن الأحزاب الشيوعية فى أوربا الشرقية والصين ستصل إلى السلطة. ومع هذا، فقد أقتنعت بسهولة أنها ستحول موجه الاحتلال فى العالم. وهى

تهدف لنشر الحكم الشيوعى فى كل مكان - نحو الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا. وكان هؤلاء الروس هم ماركسة الأرتوذكس. وكان هناك إدعاء أن هذا المذهب سيكون ثورة عالمية.

وقد أسست روسيا أنظمة إئتلافية معقدة، فى مناطق أوربا الشرقية، التي استولت عليها الجيوش الروسية فى عامى ١٩٤٤، ١٩٤٥. وفى غضون عام أو عامين، تحولت هذه الأنظمة إلى ديكتاتوريات الحزب الشيوعى. وفى نفس الوقت حاولت روسيا فرض السيطرة على البوغاز التركي الموجود فى فم البحر الأسود، وجنوب (أوراسيا). وقامت ببعض الخطوات السياسية التي تهدف للتوسع نحو إيران. وفى هذه الأونة، تحقق للقوى الشيوعية فى أوراسيا الشرقية، السيطرة على الصين. وكانت حروب العصابات التي قامت بها القوى الشيوعية، تسعى لنيل السلطة فى بعض دول آسيا الأخرى. ومما لا شك فيه أن التطورات التي ظهرت فى قسم كبير

من أوروبا الشرقية ووسط أوراسيا، وجنوب وشرق آسيا وشرق أوراسيا، قد حققت ميزة جيوبوليتيكية كبيرة لروسيا.

وكان رد الفعل الجيوبوليتيكي لأمريكا، على كل هذه التطورات الموجودة في روسيا ومحيطها، في شكل بدء أو تنفيذ "سياسة الحرب الباردة". وأعدت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة "خطة إعادة تنمية أوربا"، وبدأت في تنفيذها، وعندما انتهت هذه الخطة في ١٩٥٣ ، وبوصول الرفاهية الاقتصادية والتوازن السياسي لكل مكان في أوربا بعيداً عن الحكم الشيوعي، كان قد نجح بذلك البرنامج الأمريكي. وسعت أيضاً في تنفيذ خطة تنمية مشابهة في روسيا وألمانيا الشرقية. كانت تركيا دولة لها أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للغرب في فترة الحرب الباردة، وواحدة من الدول الهامة لاتفاق الغربى. وبعبارة أوضح، كانت تركيا دولة مانعة للسوفييت.

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، وحصول الجمهوريات السوفيتية على استقلالها، تطوراً يقلل القوة والهيمنة الاستراتيجية الإقليمية بما يفيد تركيا؛ والسبب الأساسى لهذه النتيجة هو فقد روسيا لقوتها.

وبعد فترة قصيرة، انضمت الدول التركية المستقلة في آسيا الوسطى إلى "مجموعة الدول المستقلة لعدم إفساد علاقتها مع روسيا، أى أنهم قاموا بعودة تشبه فترة ما قبل ١٩٩٠.

ويمكن إدراج أسباب هذه العودة كما يلي:

- ١- عدم وجود علاقات مباشرة لهذه الدول مع أى دولة أخرى، خارج روسيا.
- ٢- الجوار الجغرافى مع روسيا لهذه الدول.
- ٣- استمرار روسيا فى التأثير على هذه الدول.
- ٤- كون روسيا شريك تجارى قوى للدول التركية فى آسيا الوسطى.

وبالرغم من التضائل النسبي للأهمية الجيوبولتيكية لتركيا، فيما بعد ١٩٩٠، فيمكننا القول، أن هذه الأهمية عادت ثانية، إلى مستواها السابق بصورة طبيعية، نتيجة لإتاحة بعض الفرص لتركيا. وفتحت إيران، التي لها علاقات وصلات تاريخية وثقافية، مع الجمهوريات التركية، الطريق لتقليل التأثير الروسي في آسيا الوسطى في فترة ما بعد ١٩٩٠، وبدأت التصرف بحرية أكثر.

وفى فبراير ١٩٩٢، قال (جيمس بيكر) James Baker وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية المنزعجة من تأثير إيران المتزايد على الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى في الفترة الحالية: "أنه يدعو تركيا بأن تأخذ على عاتقها دور الحارس للغرب في آسيا الوسطى". وكانت الولايات المتحدة تحاول أيضاً منع إيران من الاستيلاء على القوة الاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى. وبدأت دول آسيا الوسطى الحديثة وهي تقترب مع إيران من

الناحية السياسية والاقتصادية، في أخذ موقف مضاد للمصالح الغربية بسبب تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الموقف يعنى أنه في حالة إزدياد ونفوذ إيران في منطقة آسيا الوسطى فإن أوروبا لن تستغل ما لدى هذه المنطقة من ثروات طبيعية غنية.

ويوجد في آسيا الوسطى، ما يقرب من ٣٠٠ مليون حقل من حقول البترول والغاز الطبيعي والمعادن والأسواق الجديدة". وكان من الممكن أن تكون تركيا هي القوة المانعة لسيطرة إيران على المنطقة والمؤمنة للغرب، وذلك لوجود صلة تاريخية وثقافية بين تركيا ودول هذه المنطقة.

وطبقاً لمستهدفات الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة في ذلك الوقت، فكان من المستحيل 'عطاء هذا الدور لروسيا، لأن روسيا كانت تستعد لإعادة إلى ما كان عليه الوضع من إمبريالية قديمة. غير أنه يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تركت وجهة النظر هذه، لفترة

قصيرة جداً هي خمس أو ست سنوات. وروسيا التي اقترنت نسبياً من تركيا لمنع انتشار الإسلام في آسيا الوسطى في بداية التسعينات، كانت هذه المرة ترى بعد عدة سنوات، أنه من الأفضل الاقتراب لإيران، لمنع وإعاقة زيادة أهمية وتأثير تركيا في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، فبامتلاك روسيا قوة كبيرة في منطقة آسيا الوسطى، هو ضد مصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وكون تركيا قوية سواء، في محيطها أو في آسيا الوسطى، يجعلها تأخذ على عاتقها مسئولية رأس المال الغربى الذى تستثمره، كما أنها تعطى إمكانية التحكم فى هذا السوق. ثم ظهرت مشكلة الأمن فى هذا المحيط الواسع، مع إلغاء الاتحاد السوفيتى، وكان تأمين المنطقة التى ستمر منها خطوط أنابيب البترول والغاز الطبيعى مشكلة أخرى داخل الأمن العام.

ويعتبر عدم ارتباط تركيا مع آسيا الوسطى بأراضٍ مباشرة،

عيب جغرافى هام لتركيا. وفى هذا الصدد كانت جغرافية إيران تكون أهم عائق أمام تركيا للانفتاح على آسيا الوسطى، وتغلق الاضطرابات والنزاعات والانقسامات الموجودة فى القوقاز تخطى تركيا لعائق إيران الجغرافى، نتيجة للقوة الروسية المستمرة فى تأثيرها على القوقاز. وقد تم عرقلة انفتاح تركيا على آسيا الوسطى، بسبب الاحتلال الأرمنى المدعم من روسيا، للأراضى الأذربية فى فترة ما بعد ١٩٩٠.

وفى هذه الأثناء، بدأ فى إيران اتجاه نحو مساعدة أرمينية، لمنع انفتاح تركيا على آسيا الوسطى وكسر شوكة نفوذها فى القوقاز. ويبدو فى النقطة الأخيرة، أن روسيا مع بداية فترة بوتين Putin، قد نالت مرة أخرى نصف تأثيرها التى كانت عليه فى التسعينات فى القوقاز، وذلك عن طريق الدعم الغير مباشر للولايات المتحدة الأمريكية.

وضع تركيا فى أوراسيا:

وباستثناء الأغلبية المطلقة التى ترى أن مصالح تركيا

الاستراتيجية ومستقبل تركيا في عضويتها للاتحاد الأوربي، فإن طائفة ذات تأثير ضعيف وهي القسم المعارض لذلك ترى هذه المصالح وذلك المستقبل إنما هو في العالم العربي الإسلامي، وكذلك يبحث في قسم آخر في أن هذه المصالح وهذا المستقبل إنما هو في الدول التركية في آسيا الوسطى. ويرى قسم من المثقفين الأتراك وبعض الأوساط الأخرى، أن (أو راسيا) عبارة عن آسيا الوسطى والجمهوريات التركية.

ولا يوجد دليل حقيقي في وقتنا الحاضر، يدل على أن آسيا الوسطى تساوى أوراسيا، بالرغم أنه كان معمولاً بهذا في الماضي. وهذا المفهوم عبارة عن ترجمة إلى اللغة التركية بشكل خاطئ لمفهوم أوراسيا من وجهة نظر الروس والجيوبوليتيكية السوفييتية.

وطبقاً لجيوبوليتيكية الروس، فإن "أوراسيا" تضم روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى. وتعني أيضاً استمرار حكم الروس في هذه المناطق، وبنفس هذه الترجمة عن

اللغة الروسية، فإن أوراسية الترك، تعني أن تركيا لها نفوذ مؤثر سيطرة على القوقاز وآسيا الوسطى.

بيد أن جغرافية أوراسيا في النظام العالمي الجديد فيما بعد ١٩٩٠، تبدأ من إنجلترا وتنتهي بضم اليابان أيضاً، مروراً بكل أوربا وآسيا. وفي هذه الحالة، تكون الولايات المتحدة فقط، خارج مبدأ أوراسيا الجديد، من الناحية الجغرافية.

ويعبر مفهوم أوراسيا المعاصر، عن معنى حقيقي بضم أوربا وآسيا، ككل جيوبوليتيكي واحد. مفهوم أوراسيا الجديد والسياسة الجيوبوليتيكية الجديدة:

يمكن ترتيب الخصائص الرئيسة لمفهوم أوراسيا الجديد على النحو التالي:

- ١- تعد جغرافية أوراسيا اليوم، أكبر قطعتين بريتين على وجه الأرض.
- ٢- وعلى هذا، فالقوة أو القوى أو الدولة التي ستسيطر على (أو راسيا)، يمكن أن تتحكم

- اقتصادياً فى اثنين من ثلاث
مناطق رئيسة خصبة فى
العالم.
- ٣- يعيش الآن فى أوراسيا
خمس وسبعون بالمائة من
سكان العالم الحاليين.
- ٤- توجد الصناعة والمجالات
الاقتصادية فى غرب
أوراسيا (أوروبا)، والثروات
الطبيعية الكثيرة، فى شرقها
(آسيا).
- ٥- تمتلك (أو راسيا) ستين
بالمائة من إجمالى الناتج
القومى العالمى، وثلاثة
أرباع مصادر الطاقة الرئيسة
المعروفة.
- ٦- (أوراسيا) هى الساحة
الجيوپولتيكية أو الجغرافية
التي توجد بها أكثر دول
العالم نشاطاً من الناحية
السياسية.
- ٧- يوجد بأوراسيا أكبر ست
دول إنتاجاً وشراء ومبيعاً
للسلاح وأكبر ست دول
- اقتصادية فى العالم بعد
الولايات المتحدة الأمريكية.
٨- يوجد أيضاً فى هذه المنطقة
جميع القوى النووية
المعروفة رسمياً وجميع
القوى النووية السرية
باستثناء دولة واحدة.
- ٩- أكبر ثلاث دول (روسيا -
الصين - ألمانيا) سواء فى
السيطرة الإقليمية أو القوة
العالمية بعد الولايات المتحدة
الأمريكية، هى دول
يوروآسيوية.
- ١٠- إن أكبر دولتين على الأقل
من حيث عدد السكان فى
صراع القوة الإقليمية
(الصين - الهند)، من دول
أوراسيا.
- ١١- جميع منافسى السبق
الأمريكي و متحدى أمريكا
اقتصادياً وسياسياً من
أوراسيا.
- ١٢- وفى داخل التكامل النظرى
نفسه، فإن قوة أوراسيا
الجيواسـتراتيجية

والجيوبوليتيكية إنما تلغى

بنسبة كبيرة القوة الأمريكية.

١٣- إن الأرض الأم بالشرق

الأقصى فى داخل أوراسيا

هى أراضى تقوى تدريجياً

وذات قوة مستقلة واستقرت

بها أعداداً كبيرة من الناس.

١٤- المناطق الشرقية والغربية

لأوراسيا، عبارة عن مناطق

كثيفة السكان، تشكلت فى

أماكن مختلفة داخل دول

مختلفة عن بعضها البعض.

١٥- بين الأطراف الشرقية

والغربية لأوراسيا، يوجد

منطقة وسطى كبيرة،

مقسمة، ليس لها ذكر من

الناحية السياسية وقليلة

السكان.

وبناءً على هذا، فإن المعنى

الآخر لأوراسيا الجديدة، يعنى

إدراك العالم الغربى المتقدم الموجود

فى غرب أوراسيا، أن دول آسيا

الموجودة فى شرق أوراسيا الغنية

بالثروات الطبيعية الغير مستغلة،

تعتبر سوقاً، وكذلك تعنى الاستفادة

من هذه الثروات، بأقصى درجة

ممكنة.

وهكذا فالسياسة

الأورواسيوية فى تركيا لم تتقدم فى

بيئتها كلها، وبالطبع عندما لا يمكن

فهم الكل، فإنه لا يمكن الإدراك

الصحيح للسياسة المتعلقة بآسيا

الوسطى والعالم التركى التى هى

جزء منه ولا يمكن النجاح فى

تنفيذها. وسياسة أوراسيا ليست فقط،

عبارة عن تطوير العلاقات مع دول

آسيا الوسطى، ولا عضوية الاتحاد

الأوروبى لتركيا التى هى منطقة

جنوب أو راسيا من الناحية

الجغرافية.

وقد تطورت سياسة أوراسيا

من أجل تركيا، ووصلت إمكانية

التصدير بالدخل القومى للمجتمع أو

بالدخل القومى الخاص بالفرد، إلى

بنية صناعية، ومالية وعسكرية قوية

على مستوى عال. والسياسة الدولية

المبنية على " المصالح القومية"،

عبارة عن قوة عسكرية وسياسية،

من أجل الدول التى تتبع هذه

السياسة، وهى أيضاً سياسة

جيوبولتيكية. وتلتزم الدول الخارجية عن الحدود، بالسياسة الجيوبولتيكية والسياسة الدولية الفعالة في الدول والمناطق الأخرى؛ وتأسيس أو تكوين نواب للخطة السياسية المستندة على جيوبولتيكية كهذه في تركيا، يأخذ وقتاً.

وبالتأكيد يجب على تركيا أن تتمسك بشكل "السياسة الخارجية القومية الإمبريالية العالمية"، والتي تتبعها دول مثل أمريكا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين واليابان، وذلك في مستوى قوتها التي تتزايد في القرن الواحد والعشرين. ويمكن أن تكون "سياسة المصالح القومية الجيوبولتيكية"، تأثيراً ونفوذاً لتركيا في دول ومناطق منتقاة، ويمكن أن ينهي النزاعات المتشعبة. ومن أجل ذلك، يجب الاستمرار في السياسة الخارجية في إطار "المصلحة القومية"، فتركيا في حاجة إلى تحديد "أهدافها القومية" من أجل البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وغرب أوروبا وآسيا الوسطى وبعض الدول والمناطق.

وبالرغم من معرفة الدول بصفة عامة بـ "الأهداف القومية" و"المصالح القومية" داخل "المفهوم السياسي - العسكري" إلا أنه لا يتم التصريح به. وهكذا سيتم الأداء بمهارة استراتيجية تستند على هذه السياسات والسياسة القومية التي تؤدي المصالح والأهداف القومية.

ولا يبدو إمكانية نجاح هذه السياسات القومية، القائمة في التنفيذ، والغير محدودة في العالم، ويجب على تركيا القوية والمتقدمة والتي تتبع السياسة القومية، أن تستهدف (أوراسيا) في القرن الحادي والعشرين.

تقييم عام عن آسيا الوسطى:

تحاط آسيا الوسطى من قبل كل من روسيا والصين وأفغانستان وإيران، وبيضع كيلو مترات فقط، بحدود باكستان والهند. وبعبارة أخرى، فهي محاطة بأربع قوى إقليمية من المحتمل أن تكون صاحبة قوة نووية في القرن القادم. وأغلب هذه القوى ليست لنشر النفوذ الغربي في المنطقة، وعلى الأخص نفوذ

الولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار الفرق الدقيق بين من يريد الانسلاخ من حكم موسكو في آسيا الوسطى، ومن يريد البقاء في مدارها. ويؤثر موقف القضايا الغير تقليدية والتبعية الاستراتيجية المتبادلة ذات المستوى العالي والمستهدفة في العالم اليوم، على التقدم الجيواستراتيجي؛ وبصفة خاصة يكمن في عصرنا الحاضر، التقدم الإقليمي السياسي والاقتصادي والعسكري لبعض الدول الكبرى في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ولهذا السبب، فإن تركيا في حاجة ماسة لأن تتابع عن قرب التطورات الاستراتيجية السياسية والعسكرية في جميع البيئات المحيطة بها، وفي المقابل تضطر أيضاً إلى عمل حملات استراتيجية ذات مستوى عال. وعند التقييم الصحيح للتطورات الموجودة في روسيا، يجب الانتباه لمنافسة اليابان للصين، كعنصر متوازن، وعدم إغفال القوة المتقدمة للهند.

ويظهر بوضوح الدور الذي ستلعبه الصين في آسيا الوسطى في القريب العاجل. وفتت "كين" الأنظار إلى مصالحها الأساسية في المنطقة، بقرار مد خط أنابيب بتكلفة ١٠ مليار دولاراً وبطول ٣٠٠٠ كيلو متر، من قازاخستان إلى الصين غرباً، وكذلك أعطت إشارات، بأنها منافسة لروسيا وأمريكا من أجل الثروات الطبيعية للمواد الخام في آسيا الوسطى. وبسبب المكانة التي تحتلها آسيا الوسطى، داخل الاقتصاد العالمي، يجب المتابعة بدقة للسياسات المختلفة التي تنتهجها الصين واليابان في فترة ما بعد ١٩٩٠.

وعندما تعارض آسيا كقوة سياسية بالقياس العالمي، اليابان، فإنها تُقبل كمفترق طرق يجب المرور عليه، واليابان دولة ذات مستوى عال لها القدرة على دخول الأسواق الجديدة بسهولة بالقوة الاقتصادية. وتدعم الصين النزاعات وبيع السلاح بمعدل أزداد بصفة خاصة في العشرين عاماً الأخيرة. لذلك، فإنها تبدو كواحد من العوائق

الرئيسية أمام ترسيخ قواعد لعبة الجيوبولتيكية العالمية الجديدة.

وعند متابعة اليابان لسياسة آسيا الوسطى التي تحاصرهما، فإنها تريد إعاقة حصول روسيا والصين لوضع قوى فى آسيا، بسبب الاضطرابات المستمرة مع روسيا. لأن مشكلة اليابان ليست فقط رؤية آسيا الوسطى كسوق جديد، بل أنها تهدف تطوير مصادر الطاقة البديلة، التى لا ترتبط بأزمات الشرق الأوسط.

لذلك، فإن أهداف وسياسات اليابان الاستراتيجية، تقليدية تماماً وينفذ كل ممثل عالمى فى جيوبولتيكية آسيا الوسطى، السياسية والاستراتيجية التى تهدف نفس الأهداف. ومع إعلان الإمبراطورية الروسية عام ١٧٢١، تحولت روسيا إلى "دولة محورية للقارة". وقد أقامت روسيا سياسة خارجية للاستيلاء على القارة كلها، بعد أن تأسست فى منطقة إستراتيجية تسيطر على القارة الآسيوية، ومن ناحية أخرى، فإنها حايدت بين الدول المتاخمة التى تقسم

القارة، واستمرت فى طلب التوسع حتى تصل إلى أمن نسبي، وسعت أيضاً فى تأمين السيطرة على أقرب المناطق للقارة، فى المراحل المقبلة، وعلى الأقل فى تأمين الحكومات الصديقة.

وطبقاً لهذا المفهوم السياسى الجيوبولتيكى، فإن روسيا قد ساوت أمنها بقوة السيطرة على أربع مناطق رئيسية، وهذه المناطق هى البلقان ودول البلطيق والقوقاز وآسيا الوسطى، أى الساحة الجيوبولتيكية لشرق أوراسيا، ولهذا السبب استمر الروس فى مواجهة السيطرة المستمرة فى الدول التى تواجهها فى هذه المناطق.

وبينما تدعم الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، من ناحية، فإنها ترى من ناحية أخرى وبصفة خاصة، أن التعاون فى الموضوعات الأمنية فى إستراتيجيتها المتعلقة بدول آسيا الوسطى عنصراً أساسياً. غير أن هناك اضطراباً مستمراً من قبل روسيا التى ترى أن آسيا الوسطى والولايات المتحدة

الأمريكية جزءاً لا يتجزأ من تكتيك إعادة نيل قوتها القديمة وسيطرتها الاستراتيجية على هذه المناطق، كما أنها تتبع مصالحها التقليدية وترى في جميع هذه المناطق مجالاً للسيطرة. ومقاومة روسيا المستميتة، ليست فقط لامتلاكها ثروات المواد الخام، وليست محدودة بموضوع تصنيع هذه المواد، بل أنها تظهر بوضوح بنفس الدرجة، في صراع المصالح القومية، وفي حقوق مرور ونقل الغاز الطبيعي والبتروول ووصوله بحرية إلى هذه المناطق سالفة الذكر. وبسبب عدم وجود منفذ لآسيا الوسطى على البحر، فإن روسيا تعترض على إنشاء خطوط أنابيب جديدة لن تكون تحت سيطرتها. ومن بين العوامل التي تزيد من أهمية آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا، هي البتروول والغاز الطبيعي والثروات الطبيعية الاحتياطية، بجانب العمق الجيوبولتيكى. كما أنها بعد إلغاء الاتحاد السوفيتى فى فترة ما بعد ١٩٩٠، استمرت روسيا فى رؤية آسيا الوسطى والقوقاز، على

أنهما "مصدر للحياة"، ويتوقع زيادة نفوذ روسيا فى آسيا الوسطى، وعلى الأخص بعد وصول الرئيس الروسى (بوتين) للسلطة. ومن هذا يفهم، أن الإستراتيجيات الإمبريالية الجديدة لروسيا، لا تزعج الولايات المتحدة الأمريكية وهى أهم سلطة سياسية، وقوة متزايدة فى العالم فى فترة ما بعد ١٩٩٠، وحتى الأمم المتحدة تدعم روسيا اقتصادياً، وسياسياً فى نطاق واسع.

وبالرغم من هذه الأسباب العديدة، فإن السياسة الأمريكية، تهدف لمنع التعاون الاستراتيجى بين السلاف - الجرمان، أى بين الروس والألمان فى آسيا الوسطى. ويهدف التقارب الأمريكى الاستراتيجى إلى منع احتياج روسيا لألمانيا اقتصادياً، مع إمكانية وجود مشاركة استراتيجية سرية بين الأمريكان والروس فى آسيا، فى إطار المفهوم المقرر عام ١٩٩٢ من قبل (هنرى كسنجر) Henry Kissinger خبير الأمن القومى الأمريكى.

وطبقاً لمفهوم واستراتيجية الأمن هذه، فإن المصالح في موضوع آسيا الوسطى، تتقارب مع بعضها البعض. وعلاوة على ذلك، فهذا التطور بشأن التوسع الراديكالي الإسلامي في آسيا الوسطى، سوف يؤثر سلبياً على الشرق الأوسط من ناحية المصالح الأمريكية. والسبب في هذا، أن الراديكالية الإسلامية تتنافى تماماً، مع المصالح الروسية، كما هو الحال مع أمريكا في هذا الصدد. ولو طُرحت الولايات المتحدة جانباً، فالصراع المشترك مع دول آسيا الوسطى والقوقاز والنفوذ والمصلحة الاقتصادية، لم ينته بعد. وسبب هذا، هو صعوبة أنشطة التحول المعقدة في المنطقة، وكذلك صعوبة القيام بتوقعات دقيقة للاختلافات. ولهذا السبب لا يمكن وجود حلول "بسيطة" في منطقة تتضارب بها المصالح، وبها تغير في كل شيء.

وقد تم الحديث بكثرة عن صراع المنافسة بين إيران وروسيا وتركيا في منطقة آسيا الوسطى

المعاصرة في خلال العشر سنوات الأخيرة الماضية، بيد أنه عند النظر من زاوية المعدلات الجديدة المتغيرة لآسيا الوسطى، سوف يرى أن بعض الدول الموجودة في العالم كله، تدخل في صراع الوجود في هذه المنطقة. وفي الحقيقة، إن الصراع المقام من قبل القوى العظمى للتحكم الاستراتيجي في آسيا الوسطى والقوقاز وخطوط التوصيل وثروات المواد الخام التي تحتل مكاناً هاماً في جغرافية آسيا الوسطى، أصبح صراعاً مخزياً بسبب أن القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران وباكستان، تقف موقف المتفرج السلبى.

وعلى العكس تماماً، فهذه الدول الثلاث، تتنافس مع فيما بينها للسيطرة على المنطقة، ويبدلون قصارى جهدهم للاستفادة من موقعهم المميز كدول مجاورة وكدول من المحتمل أن يمر بها البترول.

ولا يمكن تقليل الوضع الهام لتركيا التى تقع بين البحر الأسود والقوقاز والخليج الإيرانى وآسيا

- Bunun Jeostratejik Gereklere), Sabah yayinleri, İstanbul, 1998.
- 3- Kenneth Boulding, The Meaning of the Twentieth Century: The Great Transition, New York 1984.
- 4- Dünya Meselelerinin Kesime noktasında turkiye'nin stratejik konumu, Harp Akademileri Yayin, İstanbul, 1995.
- 5- Robert chase, Emily Hill, paul Iconnedy, seksen Ülkeler: Qelisen DÜnyada ABD politikasinin Yeni Hatlar, Sabah Kitplari, İstanbul, 2000.
- 6- Denna F.Fleming, The cold war and its Origins, 1917 – 1960, Garden city, N.Y., 1961.
- 7- Louis J.Halle, The cold war as History, London, 1967.
- 8- René (agnat – Michel Jan, İmparatorluklar Besigi CSSCB, cinve İslam' in Arasinda Orta Asya 'nin Yazgisi) Alan Yayinlari, İstanbul, 1990.
- 9- Grahom E. Fuller – Jan O. Lesser, Kusatilanlor, (İslâm ve Bati 'nin jeopolitiği), Sabah Yayinler, İstanbul, 1996.
- 10- William H.Meneill, Dünya Tarihi, V yayinlari – Jmge kitabevi, Ankara, 1989.
- الوسطى، وذلك من ناحية وجهة النظر السياسية والاستراتيجية.
- وتشكل تركيا – وهى قوة إقليمية هامة اليوم – أساس العلاقة الاستراتيجية المرتبطة بآسيا الوسطى، وكذلك تساهم مساهمة تاريخية للتنمية وتطوير مجتمعات الدول التركية الحمية، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، وتشارك فى العلاقة الحالية مع دول الغرب المتقدم، فى أوراسيا، وتكون بمثابة جسر لهم، كما أنها تساهم فى الأخوة والسلام والتعاون فى جيوبوليتيكية أوراسيا الواسعة.
- وعلى تركيا التى تستعد للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية لآسيا الوسطى وأن تتمكن من إنشاء مشاركة ذات محور إستراتيجى مع روسيا ودول آسيا الوسطى فى المستقبل القريب.
- المصادر:
- 1- Hanson w. Bald win, Yarinin stratejisi, Harp A Kadmileri Komutan yayini, Jstanbul, 1978.
- 2- Zbigniew Brzezinski, Büyük satrans Tahtasl (Amerika 'nin Önceligi ve

- 11-Barrington Moore, social origins of dictatorship and Oemocracy: Lord and peasant in the Making of the Modern world, Boston, 1966.
- 12-Erol Mutercimler, 21. yüzyıl ve Türkiye "Yüksek strateji" Ercias Yayınları, İstanbul, 1997.
- 13-Marisol Touraine, Altustolan Dünya: 21. yüzyıl. Jeopolitigi, ümit yayıncılık, Ankara, 1997.
- 14-Mehmet Ögütçü, Yükselen Asya, İmge kitabevi, Aankara, 1998.
- 15-Daniel yergin - thane Gustafson, Rusya 2010 ve Dünyadaki yeri, Sabah hitoplari İstanbul, 1994.
- 16-Türkiye 'nin yeni Jeopolitigi (Balkan lardan Bati cin'e) Harp Akademileri Komutanligi yayin, İstanbul, 1995.
- 17-Jan O. lesser - Graham fuller, Türkiye 'nin yeni Jeopolitik konumu (Balkan lar 'dan Bati cin'e) Alfa yayinlari, İstanbul, 2000.
- 18-Gareth M. winrow, Turkey in post soviet central Asia. Royal institute of international Affairs, London, 1995.

الأوضاع الاقتصادية في تركيا

الأزمة الاقتصادية في تركيا

أسبابها وطرق حلها*

ترجمة وتعليق د. عزة الصاوي
كلية الآداب-جامعة عين شمس

لم يكن المواطنون البسطاء وحدهم - وهم عدد لا يستهان به - هم الذين شعروا بالأزمة الاقتصادية التي تفجرت في النصف الثاني من شهر فبراير سنة ٢٠٠٠م، بل تعدى الأمر إلى الخبراء الذين يشهد لهم بالكفاءة. ولقد دارت مناقشات حامية حول هذا الموضوع في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي ضم رئيس الجمهورية أحمد نجديت سيزر ورئيس الوزراء بولند أجاويد.

ولا يلزم أن نقف على مثل هذه المناقشات التي لا جدوى منها. لقد كان حدوث هذه الأزمة الاقتصادية متوقعا منذ زمن طويل. ولعل موضوع الأزمة هو الذي كان له الغلبة على معظم المحادثات التي

دارت بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السابق ذكرهما. وكان من الأفضل العمل على تطوير مقترحات الأزمة الاقتصادية؛ وذلك بتشخيص الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية في تركيا والمطروحة للمناقشة بشكل جدي، بدلاً من التصريحات الهزيلة التي لا تجدى.

وأول ما يتعين علينا عمله هو أن نضع تشخيصاً عاماً للاقتصاد في تركيا. ولنا أن نتساءل: كيف يكون اقتصادنا؟ هل اقتصادنا يتجه وفق آليات وقواعد وأسس اقتصاد السوق أم أنه يوجه حسب ما ترتضيه السلطة السياسية والبيروقراطية؟ وعلى أية حال فكل إنسان يعرف أن الاقتصاد التركي ينطبق عليه الشق الثاني من السؤال؛ لأنه إذا كان النظام السياسي في تركيا واقعاً تحت سيطرة النظام البيروقراطي فإن النظام الاقتصادي بطبيعة الحال سيكون واقعاً - من ثم - تحت سيطرة البيروقراطية.

إن البناء السياسي المتردى وتكوينه البيروقراطي جعله غير

* مقال نشر في مجلة "Liberal Düşünçe = الفكر الحر"، بعنوان "Sebebi ve çözüm yolu"، للصادرة في إستانبول بتاريخ ٢٩ إبريل ٢٠٠١م.

مطالب بتقديم كشف حساب للشعب بل حول النظام الاقتصادى فى تركيا إلى مجموعة من الامتيازات والمكاسب السياسية. وفي ظل هذه الامتيازات الاقتصادية فإن قسماً كبيراً من السياسيين والبيروقراطيين وقطاع رجال الأعمال وقسماً آخر من المجتمع حققوا امتيازات كبيرة بوضع أيديهم على جانب كبير من الضرائب وصناديق الأموال. وهذه الامتيازات شجعت على ظهور الاحتكارات التى كانت لها طرقها الخفية أو المعلنه. ولهذا السبب زادت المصروفات العامة. ولا يعزى زيادة المصروفات العامة كما يدعي البعض إلى زيادة بند الخدمات العامة أو كلفتها. ألا يشكو الناس فى تركيا من سائر الخدمات العامة التى تقدم لهم؟

وبسبب الامتيازات السياسية وتدخل الدولة وزيادة النفقات العامة المستمرة، كان من الطبيعي أن يواجه ذلك بزيادة الضرائب. ولكن توجد حدود ثابتة وضوابط لا يمكن أن تتجاوزها. وضع فى حسابك أن

الاقتصاد الذى يكون له حد أدنى ضيق ومحدود من المنتجات حتماً سيكون تقدير الضريبة عليه محدوداً أيضاً. وهذا الأمر لا مندوحة عنه، ولا يمكن تمويل الخدمات العامة عن طريق بناء سياسى بيروقراطى ضرائبى يعتمد على اقتصاد صغير محدود لا يتعدى ٢٠٠ مليار دولار. والأمر الثانى هو أن جهود الحكومة فى زيادة الحد الأدنى للضرائب لا تحقق زيادة نسبة الدخل بالقدر بنفسه. فكلما زادت نسبة الضرائب فإن الحد الأدنى للإنتاج والحد الأدنى للضرائب يقلان معاً وبشكل متواز. إن رأس المال كلما كان بلا حدود دفع الناس إلى نشاط اقتصادى غير محدود.

وفى ظل نظام سياسى بيروقراطى عام ينمو بسرعة، وفى ظل اقتصاد فقير غير منتج ينمو عن طريق الضرائب يستحيل أن تقوم له قائمة؛ نظراً لأن طريق التمويل الضرائبى مسدود ومستحيل. وهناك ثلاث وسائل لتمويل اقتصاد الدولة الآخذة فى النمو؛ هى :

١- الدين الداخلى ٢-
الدين الخارجى ٣- التضخم. وهذه
الوسائل الثلاث يمكن استخدامها كما
تستخدم الضرائب أو بوصفها وسائل
بديلة لها.

ولما كان سوق رأس المال
العام لا يتسع على نحو كاف للحركة
غير المحدودة لمجالات الدين
الداخلى العام، فنحن مضطرون إلى
أن نجعل معظم الديون قصيرة
الأجل. ولأن الدين الداخلى قد يوقعنا
فى كثير من الشراك ومنها كبر حجم
الفوائد العاجلة - على نحو يرفضه
العقل - كذلك فإن كل دين على
الدولة يجرها إلى دين أكبر ويجعلها
فى مواجهة مديونية ثقيلة تكبلها
وتظل أسيرة لها. وحقيقة الأمر أن
هناك تأثيرات أخرى لفوائد الدين
التي تجاوزت المدى (ووصلت إلى
أبعد الحدود)، ولها تأثير سلبي على
الاقتصاد. ولنتكلم بالأرقام.

إن معظم الشركات
والمؤسسات المفتوحة لخدمة الشعب
فى تركيا تبيع النقود للدولة؛ بمعنى
أنها تحصل على الفوائد من الدولة.

وهذا الوضع يقتل الإنسان الطموح،
ويجعله يقلع عن فكرة الإنتاج، ويدفع
المستثمر إلى اتباع أسلوب الكسب
عن طريق الاحتكار. بالإضافة إلى
ذلك فإنها تخلق جواً عاماً يبعد
صاحب رأس المال عن الكسب عن
طريق الإنتاج، وتجعله يرى أن
أفضل طريق للكسب هو إقراض
الدولة بدين ذى فائدة مرتفعة
ومضمونة، وهو ما يعد عنده أفضل
من الكسب عن طريق الإنتاج.

وهناك ثلاث وسائل رئيسية
للديون الخارجية، ولا شك أن أولها
وأكثر الطرق المرغوب فيها هو
دخول رأس المال الأجنبى. فعندما
يدخل رأس المال الأجنبى إلى البلد
يزيد النقد الأجنبى ويزيد التدخل
الأجنبى وتزيد قاعدة الإنتاج
الاقتصادى وتزداد فرص العمل.
ولكن من المؤسف أن سخول رأس
المال الأجنبى فى تركيا جعل موقفها
محزناً، ففى السنوات الأخيرة تراوح
رأس المال الأجنبى فى تركيا بين
٨٠٠ و ١٠٠ مليون دولار سنوياً،
غير أنه يخرج سنوياً مقداراً كبيراً

من رأس المال المحلى خارج الوطن. وتوجد عوامل كثيرة مؤثرة فى كلتا الحالتين الآن؛ فهناك أولاً بعض الدواعى التى تؤدى إلى عداوة رأس المال الأجنبى، وتأتى فى مقدمة هذه الدواعى زيادة تكلفة التشغيل وعدم الاستقرار السياسى والتدخل الصارخ من قبل الدولة، وعدم كفاية النظم القانونية الداخلية، فضلاً عن جهل رجال القضاء بالنظم الاقتصادية، وتدخل الدولة السافر.

ولو تذكرنا أن كمية استثمارات الصين الشيوعية هى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً نستطيع أن نتبين فداحة موقفنا. والنتيجة أن تركيا لا تستطيع أن تفيد بالقدر الكافى من الاستثمارات الأجنبية. ومن الواضح أنه لا توجد أية إشارة تدل على أن هناك تغييراً فى الوقت القريب.

والطريق الثانى فى هذا المجال هو الاستدانة المباشرة من الأسواق العالمية ونجاح تركيا فى هذا المجال محدود؛ فلقد كانت قدرة الدولة على توسيع الإنتاج ومحدودية

القدرة على دفع الديون وصعوبة إمكان الاستدانة، سواء أكان ذلك متعلقاً بالدولة أم بعملية التسويق الخارجى، وكذلك ارتفاع نسبة المخاطرة فى وجود رأس المال الأجنبى، كل ما سبق ذكره أسباب أدت إلى تقصير مدة الدين، ومن ثم أدت إلى زيادة تكلفته، أما إعطاء دين الدولة للمؤسسات التى لها أهداف سياسية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فإنهما يدفعان مكافأة الفشل العام وتقوية يد الدولة الباطشة فى الاقتصاد.

الديون الخارجية هى ثالث الطرق للحصول على المال من مصدر أجنبى، ويتم الحصول عليه من إيداعات الأتراك خارج حدود الوطن، ويعد هذا الطريق من أفضل طرق الاستثمار التى كانت تحدث فيما مضى ومازالت تحدث الآن. وفى إطار التصريح غير المسئول الذى صدر فى ٢٨ فبراير والأيدىولوجية الرسمية (الحكومية) المحافظة فى تركيا، فضلاً عن رغبة المتدينين فى استثمار أموالهم

بطرق إسلامية خضراء، كل ذلك يؤدي إلى نضوب هذا المصدر للاستثمار، ويجعله مصدراً في غاية الخطورة على نظام الدولة. والأرقام تنطق بالحقيقة: ففي ٥ سبتمبر دخل تركيا ٥ مليارات دولار من رأس المال الأجنبي، أما مقدار الأموال التي يحولها العاملون المتدينون في أوروبا إلى البلد فهي ١٠ مليار دولار، ولو استمر هذا الوضع عدة سنوات أو حتى ألف عام فإن الاستثمارات ذات الأجل الطويل ستحول إلى ديون ذات أجل قصير، وفي النهاية سوف تهرب. فالحقيقة الواضحة أن أصحاب رءوس الأموال ليسوا مجبرين على استثمار أموالهم في تركيا وإنما لأصحاب رأس المال حرية استثمار أموالهم في أي مكان يشاءون.

إن الطريق الثالث والأخير لمواجهة النفقات العامة التي تتزايد وتتفاقم بلا خجل هي استخدام التضخم.

وتركيا تفعل هذا على مدى عشرين عاماً، ولكن هذا الأسلوب

تكلفته مرتفعة ونتائجه وخيمة، وسوف لا يؤثر على الحياة الاقتصادية وحدها وإنما سيكون له تأثيره السلبي على مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى. وكلى قناعة أننا لن نجد أحداً يدافع عن زيادة نسبة التضخم أو يدعو إليها؛ لأن التضخم ليس أمراً طبيعياً يسهل تطبيقه واستخدامه بوصفه وسيلة لتمويل الدولة.

وكما هو الحال، يتضح مما سبق أن تركيا تواجه أزمة حقيقية. ونحن يجب ألا ننتظر معجزة للخروج من هذه الأزمة، ولكي نجتاز الأزمة علينا العمل على إزالة المعوقات التي تسبب هذه الأزمة. وبلا شك فهناك أكثر من وسيلة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية؛ وذلك بأن نقضى على أسبابها. ومادامت لن تحدث ثورة في الاقتصاد ولن تحنى المبادئ رأسها لمجلس الأمن القومي، ومادامنا نحب أنفسنا وبلدنا حباً حقيقياً فيجب أن يكون هدفنا بناء اقتصادنا بشكل تدريجي، ويلزم أن يكون أول عملنا

هو أن نخمد بسرعة اللهب الذى يندلع حول الحريق المشتعل. ولكن علينا قبل أن نغرق فى الخيال الذى ربما يبعدنا عن هذا الحريق أن نبيع هذا الخيال إلى المجتمع. ولذلك فإن الدور الذى قام به كمال درويش صحيح وحقيقى، حتى لو كانت به أخطاء؛ فخطوطه الأساسية سليمة وصائبة. وإن أول الأعمال الصائبة التى قام بها كمال درويش للقضاء على مساوئ الاقتصاد التركى هو أنه قام بتحديث قطاع البنوك، وفتح الأسواق، وإزالة احتكار الدولة فى مجالات السكر والبنجر والغاز الطبيعى، وفتح الباب للخصخصة، وتعهد بنشر الشفافية فى قطاعات الدولة المختلفة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن العودة إلى بناء الاقتصاد فى تركيا مطلب أساسى وحاجة جهرية. والحقيقة أن الذين يعرفون منطق اقتصاد السوق لا يحتاجون إلى مناقشة فكرة عدم التصادم مع آليات الاقتصاد السياسى، وفى هذا الاتجاه نفسه فإن كل تطور سوف

يعمل على الحد من المصادر التى تؤدى إلى التردى وتقوى الأمان الذى سوف يشعر به المجتمع ويحتاج إليه. ولكن المشكلة الحقيقية لا تنحصر فى رجال السياسة وحدهم، وإنما تتصل بطبقات المجتمع المختلفة، وخاصة البيروقراطيين منهم. وعلى الدولة أن تتخلص من الطريقة الأبوية التى تنتهجها حيالهم على المدى البعيد. أما على المدى القريب فإن الدولة تقول إنها تؤيد الفقراء والضعفاء، ولذلك يجب أن تنقل عن التصادم مع سوق الصناعة، وفى الوقت نفسه تقوم بمساعدة الفقراء والضعفاء حتى يتم تقليص ما يتمتع به البيروقراطيون من امتيازات.

وفى الوقت الذى يتشدق فيه البعض بقلّة الموارد لزيادة مرتبات الموظفين والمتقاعدين، تدفع الحكومة إلى رجال الجيش المتقاعدين تعويضات تساوى ٣ كاتليون (مليون مليون) ليرة تركية تزيد بنسبة تتراوح ما بين ٥٠% و ١٠٠% سنوياً، ومن الصعب الاقتراب من

هذه الامتيازات السياسية والنيل منها
ومناقشتها.

وتأتى على رأس
الموضوعات التى يجب الالتفات
إليها، نفقات الدفاع، وخاصة أن
صندوق النقد الدولى الأوربى قد
طالب فى اجتماعاته السرية المغلقة
بتقليص حجم المصروفات العسكرية.
والحقيقة أنه يوجد أشياء كثيرة يلزم
عملها فى هذا المجال. وإذا لم تفعلها
تركيا فلن تستطيع أن تكون نموذجاً
اقتصادياً يعتمد على اقتصاد السوق،
ولن تصبح دولة ديمقراطية بحق.

**والخلاصة: أن هذه أزمة
اقتصادية، ويمكن لتركيا أن تحقق
نموذجاً اقتصادياً قوياً يعتمد على
اقتصاد السوق، ويتخذ الإصلاح
الاقتصادى الجاد طريقاً له. وأمل أن
يكون ما كتبته رسالة يعيها الجميع،
وأن يعيها من هم فى طريقهم إلى
فهمها.**

التعليق*

لما كان إشراف الدولة
(الدولية) Devletcilik أحد
المبادئ الستة التى أرسى دعائمها
أتاتورك وشكلت المادة الثانية من
الدستور التركى الذى صدر فى
فبراير سنة ١٩٣٧؛ لذا كانت الدولة
منوطة ببعض الأعمال التى يصعب
على الأفراد القيام بها، وذلك لتحقيق
النهضة الاقتصادية المرجوة؛ وهذا

* اعتمد إعداد التعليق على مراجعة:
أعداد متفرقة من الصحف والمجلات
التركية مثل جريدة Zaman, Milliyet,
Hürriyet ومجلة Liberal Düşünce -
والمؤلفات الآتية: فيليب روبنس: تركيا
والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم
خوري، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر
والتوثيق ١٩٩٣م - ميشال نوفل وآخرون:
العرب والأتراك فى عالم متغير، الجزء
الأول وجهة النظر العربية، الطبعة الأولى،
بيروت ١٩٩٣م - محمد نور الدين: تركيا
فى الزمن المتحول، قلق الهوية وضياح
الخيارات، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧م
- مجلة السياسة الدولية: تركيا وصدام
الحضارات فى بلد واحد، العدد (١٣١)،
يناير ١٩٩٨م.

مما يتيح للدولة بسط سيطرتها لتحقيق الاستقلال الاقتصادى وتشجيع الملكية الفردية ولكن هذا المبدأ واجه صعوبات جمة نتيجة للظروف السياسية التى مرت بها تركيا، وانعكس بطبيعة الحال على الحياة الاقتصادية. وقد أدى قيام الحرب العالمية الثانية إلى ارتفاع الأسعار واختفاء السلع وتفاقم الاحتكارات، على نحو أدى إلى زيادة تدخل الدولة فى شئون البلاد الاقتصادية. ومع انتهاء الحرب، ودخول تركيا فى عضوية الأمم المتحدة، بدأت رياح التذمر والسخط تعم أرجاء البلاد؛ بسبب الظروف المعيشية السيئة، لاسيما فى أوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين الذين أخذوا يشعرون بضرورة تغيير بنية النظام السياسى والاقتصادى؛ وهو ما حدا بحكومة عصمت أينونو إلى القيام بحركة ليبرالية واسعة شملت الكثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفى عام ١٩٤٥م عندما تأسس حزب النهضة الوطنى بوصفه أول حزب معارض

للسياسة الاقتصادية التى تنتهجها الحكومة التركية، وطالب بقيام اتحاد يجمع البلاد الشرقية بهدف خلق وحدة إسلامية لم يكتب لفكر هذا الحزب من دوام.

والحقيقة أن تركيا وإن كانت قد شعرت ببوادر الانتعاش السياسى والاقتصادى فى فترة الحزب الديمقراطى ١٩٥٠ - ١٩٥٤م وخاصة فى الأعوام الأولى للحزب حيث اختفت مشكلة البطالة وتطورت البرجوازية الصغيرة من الناحية الاقتصادية فإن سوء الإدارة أدى إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد؛ وذلك نتيجة للاستثمارات غير المخطط لها، وهذا مما دفع تركيا إلى مواجهة أزمة اقتصادية ضخمة ١٩٥٨م، وهذا مما دفع الحكومة إلى طلب العون من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان فوز حزب العدالة فى انتخابات ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩م إيذانا بإنهاء الأزمة الاقتصادية وإصلاح الحياة الاجتماعية فى تركيا، لكن ظهور حزب آخر، وهو

حزب النظام القومي، الذى يتزعمه نجم الدين أربكان، كان له تأثير بالغ فى إنعاش الحياة الاقتصادية فى تركيا؛ فهو الذى دعا إلى الخصخصة وتوجيه الاستثمارات نحو الدول النامية، غير أنه لم يكتب لهذه الأفكار من دوام؛ فلقد أغلق هذا الحزب لمعارضته مبادئ الجمهورية الكمالية.

وشهدت تركيا نهضة اقتصادية عندما كان توجوت أوزال وزير الدولة المسئول عن شئون الاقتصاد. وقد استطاعت تركيا فى فترة الثمانينيات تحقيق تطور اقتصادى مهم نتيجة السياسات الحكومية التى أولت العلاقات التجارية عناية خاصة.

ولقد أدت أزمة الطاقة فى النصف الأول من أعوام السبعينيات إلى تعقيد شديد فى مشكلات تركيا الاقتصادية؛ ذلك أن تركيا لا تنتج محلياً سوى ١٦% من احتياجاتها النفطية وتستورد ٨٤% من تلك الاحتياجات من الخارج. وتعقدت المشكلات الاقتصادية طيلة

السبعينيات والثمانينيات، فلقد كلف البترول المستورد خزانة الدولة ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين دولار سنوياً، وارتفع التضخم المالى وتراوح ما بين ٧٠% و ٨٠%، ووصلت البطالة إلى ما بين ١٥% و ٢٠%، وشهدت البلاد مشكلات إعادة جدولة ديونها، ونقصاً حاداً فى الوقود والسلع الضرورية، وتخفيضاً مستمراً فى قيمة العملة التركية، وارتفعت الديون الخارجية وفوائدها مع انعدام الاستثمار الخارجى نتيجة الظروف السياسية المضطربة التى سادت المجتمع الخارجى حتى أوائل الثمانينيات.

وقد عمدت الحكومة التركية بقيادة أوزال فى سنة ١٩٨٣ إلى اتباع سياسة تحرير مكثفة للاقتصاد التركى، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة ذات وضع دولى، وإلغاء إجراءات الحماية والدعم، وتشجيع التصدير والمنافسة الحرة المفتوحة، واعتمدت هذه السياسة الليبرالية للاقتصاد التركى على مبدأ جذب الاستثمارات الأمريكية والغربية

والعربية. وقد أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى إنعاش نسبي للاقتصاد التركي لاحت بوارده في أواسط الثمانينيات، وإن ظلت الحكومة التركية عاجزة عن مواجهة مشكلتي البطالة والتضخم الذي تجاوز معدله ٧٥% عام ١٩٨٨م.

وبالإضافة إلى ارتفاع المديونية التركية الخارجية إلى حد بعيد، فلقد بلغت الديون الخارجية التركية، على سبيل المثال عام ١٩٨٧ نحو ٤٠,٨١٨ مليار دولار منها ٣٠,٤٩ مليار دولار ديون عامة، ونحو ٨٦٦ مليون دولار هي ديون القطاع الخاص التركي. وقد استهلكت خدمة هذه الديون نحو ٧,٥ من الدخل القومي التركي ونحو ٣٤% من حصيلة الصادرات التركية من السلع والخدمات في العام نفسه (١٩٨٧م).

هذا ولم يفلح الولاء السعاهدي التركي لحلف الأطلسي في علاج هذه المشكلات التركية الاقتصادية، بل إن الإنفاق العسكري الباهظ من جانب الحكومات التركية

المتعاقبة إبان السبعينيات والثمانينيات الذي يصل في المتوسط إلى حوالي خمس الميزانية الكلية للدولة، إنما يُعقد من المعضلة الاقتصادية التركية إلى حد بعيد، وترجع ضخامة هذا الإنفاق العسكري التركي المطرد إلى التزامات تركيا تجاه التحالف الغربي، وضرورات مواجهة التحديات اليونانية المستمرة، ثم الأساس القومي الخاص بتخطيط سياسة للصناعة العسكرية التركية وتنفيذها، بحيث تصبح تركيا دولة مصدرة للسلاح في التسعينات.

وفي مجال التصنيع العسكري لأغراض التصدير، ومن أجل تحديث قواتها المسلحة ورفع مستواها الفني على نحو يتناسب مع القوات الأخرى لدول التحالف الغربي، قدرت احتياجات تركيا خلال العقد الأخير من هذا القرن بـ ١٥ مليون دولار على الأقل، وهنا يتضح القصور الواقعي في المعونات والمساعدات الاقتصادية والقروض المالية المقدمة لتركيا من جانب دول

الغرب، ومن مؤسسات التمويل العالمية، بل أصبحت الجماعة الأوروبية تضع منذ أواسط السبعينيات قيوداً شديدة لأسواقها فى مواجهة الصادرات الزراعية التركية نفسها، لدواع فنية، ولأسباب تجارية تفضيلية، موجهة أساساً لصالح أعضاء الجماعة من دول أوربا الجنوبية الثلاث: اليونان وإسبانيا والبرتغال.

ومن ثم كان من الطبيعى أن تسعى الحكومة التركية خاصة تحت قيادة تورجوت أوزال إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها من الدول العربية، بهدف فتح أسواق للتصدير، وللحصول على مساعدات اقتصادية وقروض مالية، بل والأهم من ذلك كله لضمان إمدادات النفط الخليجى إليها.

ومن الاستقراء المتأنى للاقتصاد التركى يتضح أنه يعانى من أسوأ حالة ركود منذ نصف قرن من الزمان؛ ذلك لأن النمو الاقتصادى انكمش بنسبة ٩,٤% فى العام الماضى، وأدت الأزمة

الاقتصادية إلى تسريح مليونى عامل، وقعت تركيا اتفاقيات مع صندوق النقد تحصل بموجبها على قروض قيمتها ١٦ مليون دولار للخروج من أزمتها الاقتصادية.

وكان لفوز حزب العدالة والتنمية فى الانتخابات الأخيرة وتأكيد على المضى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى أثره الإيجابى فى الاقتصاد؛ حيث ارتفع مؤشر البورصة خلال الأسبوع بنسبة ٢٩,٤%، كما ارتفعت قيمة العملة التركية (الليرة) بنسبة ٤% أمام الدولار.

وتشير توقعات البنك المركزى إلى أن نسبة التضخم ستراجع إلى ٣٢,٣% هذا العام، وسيحقق الاقتصاد نمواً بنسبة ٤,٣% مقارنة بنسبة تضخم ٣٥% ونمو ٣% كانت مستهدفة، كما يتعين على الحكومة الجديدة الحد من البطالة التى تبلغ نسبتها ٥% طبقاً للإحصاءات الرسمية و٢٠% طبقاً لتقديرات أخرى.

- كما استقبلت أسواق المال والأوساط الاقتصادية التركية أنباء التصديق على الحكومة الجديدة بارتياح بالغ، وانعكس هذا الارتياح على سعر صرف الدولار الأمريكي الذي انخفض إلى مليون و٥٧٥ ألف ليرة تركية للمرة الأولى منذ أربعة أشهر ونصف الشهر، كما ارتفع مؤشر البورصة إلى ١٤,٢٩ نقطة قدرها ٣٩ نقطة مئوية.
- وعلى صعيد آخر ذكرت مصادر من الحكومة الأمريكية والكونجرس أن إدارة بوش تعد خطة لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية إلى تركيا لإعانتها على تفادي أزمة قد تشهدها إذا اندلعت الحرب مع العراق.
- ولا يغيب عن بالنا أن هناك تحديات تواجه الحكومة التركية الآن وهي:
- ١- خفض عدد العاملين في مؤسسات القطاع العام التركي تطبيقاً لخطة الإصلاح المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.
 - ٢- خصخصة مؤسسات صناعة التبغ والكحوليات.
 - ٣- تطبيق إصلاحات سريعة في القطاع المصرفي المملوك للدولة.
 - ٤- اتخاذ الاستعدادات اللازمة لتحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن الضربة الأمريكية المحتملة للعراق.
 - ٥- تخفيض معدلات الفائدة على القروض والودائع.
 - ٦- تنظيم المديونية الخارجية والداخلية للبلاد.
 - ٧- تدعيم القطاع الخاص الإنتاجي بالدولة.
 - ٨- الانتهاء من خطة إصلاح القطاع الزراعي.
 - ٩- تحسين أداء الإدارة الحكومية ونظام التأمينات الاجتماعية.
- ويمكن أن نستخلص أن مهمة حزب العدالة والتنمية في المرحلة القادمة لن تكون سهلة بأي حال من الأحوال؛ فهي تخضع لاختبار صعب داخلياً وخارجياً، وعليها اجتيازه والعبور بتركيا إلى

مرحلة جديدة من الاستقرار
والرفاهية أو إلى عدم الاستقرار
السياسى والتدهور الاقتصادى.
والسؤال هو هل سينجح
حزب العدالة والتنمية الحاكم فى
تركيا فى إخراج البلاد من أزمتها
الاقتصادية الطاحنة؟

الغاز الطبيعي الطاقة الأقل سعراً*

ترجمة آمنة عبد العزيز

كلية الألسن-جامعة عين شمس

يعد الغاز الطبيعي من أرخص مصادر الطاقة المستخدمة في المنازل من أجل التدفئة. وفي حين يكفي مقدار من الغاز الطبيعي بقدر ٤٤ ألفاً و ٤٥٧ ليتر للحصول على حرارة مقدارها ألف كيلو؛ كالسوري فإنه يمكن الحصول على المقدار نفسه من الطاقة من مقدار من الفحم يعادل ٥١ ألفاً و ٢٦ ليتر ومن الطاقة الكهربائية بما يعادل ٢٥٥ ألف و ٣٩٧ ليتر. وطبقاً للحسابات التي أجريت على صافي أسعار شهر مايو في مجلة "الغاز الطبيعي" فإنه يجب استخدام ما يعادل ١٧٦ ألفاً و ٧٤٧ ليتر من زيت الوقود، وما يعادل ١١٠ ألفاً و ٩٠ من غاز البترول السائل، وما يعادل ١٤٢ ألفاً و ٤٥١ ليتر من زيت السيارات، وذلك للحصول على

القيمة الحرارية الموجودة في المقدار نفسه.

في مجال استخدام الطاقة الكهربائية فإنكم لو اضطررتم للحصول على ما يعادل ١٥٠ كيلوات في الساعة؛ أي ما يعادل ١٧٠ ألفاً و ٢٦٤ ليتر، فإنكم يمكن أن تحصلوا على طاقة حرارية مقدارها ألف كيلو كالسوري في منازلكم؛ أي ما يعادل ٢٥٥ ألفاً و ٣٩٧ ليتر. ومن ثم قد ثبت أن الغاز الطبيعي هو أرخص مصادر الطاقة المستخدمة في الصناعة.

*موقع جريدة Turkie على الإنترنت عدد ١٧ تموز ٢٠٠٢ .

الزيادة الثانية خلال يومين
لأسعار أنابيب الغاز وغاز
السيارات*

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن-جامعة عين شمس

ليرة، وفي إسطنبول إلى ١٥ مليوناً
و ٦٣٠ ألف ليرة، وفي أزمير إلى
١٥ مليوناً و ٥٧٠ ألف ليرة.

أعلن أمس من جديد أسعار
بيع غاز البترول السائل المعروف
بأنابيب الغاز. ووفقاً للتصريح الذى
تم نقله عن مجلة "المختصين بغاز
البترول السائل التركية" فإن شركات
التوزيع قد رفعت أسعار أنابيب الغاز
بنسبة تتراوح فى المتوسط ما بين
١,٠٩% و ١,٣٥%، وتكون هذه
الأسعار سارية من اليوم. وكانت
الشركات قد رفعت أسعار أنابيب
الغاز أيضاً فى اليوم السابق بنسبة
تتراوح فى المتوسط ما بين ٠,١
و ٠,٤%، وبهذا وبعد قرار الزيادة
الذى تم اتخاذه أمس فقد ارتفع سعر
أنبوبة المطبخ التى تزن ١٢ كجم فى
أنقرة إلى ١٥ مليوناً و ٧٧٠ ألف

* موقع جريدة حريت التركية على
الإنترنت، عدد ٢٠٠٢/٦/٦.

ارتفاع سعر أنبوب البوتاجاز للمرة

الثالثة خلال شهر واحد

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن-جامعة عين شمس

ارتفعت أسعار بيع أسواق

التجزئة لأنبوب البوتاجاز بنسبة

تتراوح بين ٢,٤٦ و ٢,٨١%.

وعلى هذا النحو ازدادت أسعار

أنبوب البوتاجاز للمرة الثالثة خلال

شهر يونيو؛ فأنبوب البوتاجاز التي

تزن ١٢ كيلو جراماً والتي كان

سعرها في الزيادة الأولى مقدراً بـ

١٥ مليون و ٦٣٠ ألف ليرة،

أصبحت مع الزيادة الأخير تقدر بـ

١٦ مليون و ٥٥٠ ألف ليرة، وبعد

الزيادة الأخيرة ارتفع سعر أنبوب

البوتاجاز التي تزن ١٢ كيلو جراماً

في أنقرة إلى ١٦ مليوناً و ٧٠٠ ألف

ليرة، وفي أزمير أيضاً إلى ١٦

مليوناً و ٤٨٠ ألف ليرة.

وفي تصريح صادر عن

منظمة خبراء الغاز والبتروال السائل

في تركيا وطبقاً لقرار السعر الآلى

القانونى فلقد أعلن أنه قد تغيرت

العناصر المكونة للسعر المحلى

وسعر تسليم أنبوب البوتاجاز. وأعلن

فى التصريح الذى تناول تغير أسعار

بيع أسواق التجزئة لأنبوب البوتاجاز

أن التغير فى الزيادة كان فيما بين

٢,٤٦ و ٢,٨١%؛ بسبب التغيرات

المصاحبة للارتفاع فى سعر العملة

الأجنبية.

انخفاض المرتبات فى تركيا تحت

وطأة الدولار*

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن-جامعة عين شمس

أعلن أن راتب الساعة قد انخفض بنسبة تصل إلى ٣٢,٦% خلال ثلاث سنوات تحت وطأة الدولار. وطبقاً للبحث الذى قام به اتحاد نقابات الموظفين المستقلين فإن راتب الساعة للموظف الذى يشغل أقل درجة خلال يوليو عام ١٩٩٩ كان دولاراً واحداً و٤٨ سنتاً، وقد انخفض راتب الساعة فى يوليو عام ٢٠٠٢ من ثم ليصبح ٩٩ سنتاً. ومن ثم قد انخفض راتب الساعة تحت وطأة الدولار بنسبة تصل إلى ٣٢,٦% خلال ثلاث سنوات، وهكذا انخفض راتب الساعة إلى الثلث.

*موقع جريدة Milliyet على الإنترنت،

عدد ٢٢ تموز ٢٠٠٢ .

هذه العلاوة تكفى لشراء سميط
بثلاثة ملايين ونصف مليون ليرة
فى اليوم
ترجمة أحمد مراد
كلية الألسن-جامعة عين شمس

لن تغير العلاوة التي تبلغ
٢٠,٧ مليون ليرة والتي ستضاف
إلى الأجور المنخفضة من ظروف
معيشة أصحاب هذه الأجور.
وسيكون صاحب الأجر المنخفض
مع العلاوة قادراً على أن يشتري فى
اليوم فقط سميطاً بثلاثة ملايين
ونصف مليون ليرة أو خبزاً بأربعة
ملايين ونصف مليون ليرة. فيرتفع
الأجر المنخفض اعتباراً من الأول
من يوليو من ١٦٣,٦ مليون ليرة
إلى ١٨٤,٣ مليون ليرة. ويستطيع
صاحب الأجر المنخفض مع العلاوة
التي تبلغ ٢٠,٧ مليون ليرة التي
ستضاف أن يشتري سميطاً بثلاثة
ملايين ونصف مليون ليرة فقط.
وهو ما يساوى فى اليوم ثمن خبز
بأربعة ملايين ونصف مليون ليرة.
فلن يستطيع صاحب الأجر المنخفض

مع العلاوة التي ستضاف أن يوفر
حتى نصف المال اللازم لنفقاته
الضرورية فى العام. فالعلاوة التي
ستضاف تكفى مصاريف صاحب
الأجر المنخفض المضطر إلى
ركوب الحافلة مرتين فى اليوم لمدة
١٣ يوماً فقط، وأن يشتري ٤,٦ كيلو
جرامات من اللحم المفروم، أو ٤
كيلو جرامات أو ٧ كيلو جرامات
من الجبن.

مفاجأة الانخفاض في أسعار

البنزين*

ترجمة آمنة عبد العزيز

كلية الألسن-جامعة عين شمس

بالاستخدامات المتعلقة بالأسعار
وعمليات المتابعة والتعلم للإدارات
المحلية والخاصة.

اتجهت أسعار البنزين نحو
الانخفاض بنسب متغيرة بين
١,٣٧% و ١,٤٦% وذلك عقب
تداولها ابتداء من الغد. وقد تحددت
طبقاً للتصريح الذى أصدرته وزارة
الطاقة والمصادر الطبيعية، نسبة
الانخفاض فى البنزين بأن تكون
١,٤٦%، وفى البنزين العادى ١,٣٧%
و البنزين السوبر ١,٣٩%. وقد
أكدت الوزارة فى بيانها أنه قد وضع
حد للتغيرات التى ظهرت فى
تحويلات العملات الأجنبية وأسعار
المال العالمية، وذلك فى إطار نظام
للموازنة الأوتوماتيكية للأسعار،
وكان الهدف فى البيان التوجه إلى
المسؤولين فى حالة القيام بالتطبيقات
المختلفة والتصرف حيال حساسية
الرأى العام، وذلك عندما يتم التذكير

* موقع جريدة Cumartesi التركية على
الإنترنت، عدد ٨ حزيران ٢٠٠٢.

إسرائيل تتراجع عن مياه

مناوجات*

ترجمة أحمد مراد

كلية الألسن-جامعة عين شمس

وجه القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي ضربة قوية للأمال التي كانت تعقدها تركيا على بيع مياه مناوجات لإسرائيل. وفى تصريح رسمى صادر عن رئاسة الوزراء الإسرائيلية أعلن أن نتيجة الاجتماع المغلق الذى عقده مجلس الوزراء الإسرائيلى كان اتخاذ قرار بشأن تشكيل لجنة رفيعة المستوى تبحث مع الحكومة التركية استبدال شراء المياه من تركيا بمشاريع اقتصادية أخرى.

كانت تركيا تعقد آمالاً كبيرة على استيراد إسرائيل لمياه مناوجات كى تنظم ميزانها التجارى الذى اختل بسبب المشاريع الصناعية والدفاعية التي أقامتها تركيا مع إسرائيل بصفة خاصة والتي تكلفت ملايين

الدولارات. ولم يعلن فى التصريح الإسرائيلى عن ماهية المشاريع الاقتصادية الجديدة الممكن إنشاؤها بين البلدين. وأوضحت مصادر مطلعة لحريت أنها لم تتفهم أسباب القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلى بالتراجع عن شراء مياه مناوجات، كما أفادت هذه المصادر أيضاً أنه فى أثناء بحث طرق تنفيذ مشروع مياه مناوجات كانت تناقش كذلك المشاريع الأخرى الممكن إنشاؤها بين البلدين، غير أن المراقبين أوضحوا أنه بعد هذا القرار سيكون من الصعب للغاية تنفيذ المشروع.

* موقع جريدة حريت على الإنترنت.

عروض الكتب

خليل شيمشك*، استراتيجية الأمن القومي التركي، مكتبة IQ للثقافة والفن، إستانبول، مارس ٢٠٠٢م
عرض: طارق عبد الجليل السيد

تحلل تركيا موقعاً جيواستراتيجياً مهماً، جعلها - وخاصة بعد الحرب الباردة - محل اهتمام القوى والتكتلات السياسية الكبرى؛ فتلتقى عند تركيا ثلاث دوائر إقليمية هي: الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأوروبا الغربية (الاتحاد الأوربي)، فضلاً عن عضويتها في حلف الناتو، وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية. هذه الروابط الجيوبوليتيكية، والعلاقات السياسية جعلتها - في الوقت ذاته - محاطة بعدد من التهديدات والمشكلات الأمنية المختلفة.

ويلقى هذا الكتاب الضوء على "استراتيجية الأمن القومي التركي"، ويبين أبعادها ومقاصدها،

* فريق متقاعد بالقوات المسلحة التركية .

وأثر المستجدات على الساحة الدولية في إعادة صياغة هذه الاستراتيجية، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ومؤلف هذا الكتاب هو الدكتور: خليل شيمشك ، أحد رجال القوات المسلحة التركية الأكاديميين برتبة فريق متقاعد، وهو معروف بأبحاثه المتخصصة في مجال الاستراتيجية الأمنية. وقد تدرج في المناصب العسكرية حتى تولى قيادة أكاديمية القوات المسلحة التركية إلى بلوغه سن التقاعد عام ٢٠٠١م.

يشتمل الكتاب على مقدمة ومدخل نظري مفاهيمي، ثم بابين رئيسيين؛ الأول بعنوان: الاستراتيجية الأمنية، أما الآخر فبعنوان: العوامل المؤثرة في الاستراتيجية الأمنية ، ثم خاتمة الكتاب التي جمع فيها المؤلف الخطوط الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي التركي.

يتناول الباب الأول عدداً من الشئون المتعلقة باستراتيجية الأمن التركي، من خلال عرضه مقوماتها، ومحدداتها، وآليات تفعيلها. مع التركيز على وضع تركيا

الجيواستراتيجية فى تحديد أبعاد هذه الاستراتيجية.

فمساحة تركيا التى تبلغ ٧٧٤,٨١٥ كم^٢، واتساع المسافة بين شرقها وغربها البالغ ١٧٠٠ كم وفرا لها إمكان "الدفاع فى العمق". إلى جانب تعدد مزاياها الجغرافية الأخرى؛ فهى غنية بالموارد المائية، والمعادن المختلفة، والتربة الزراعية المتنوعة. ومن ناحية أخرى حققت البحار التى تطل عليها تركيا إمكان التبادل التجارى والانفتاح على العالم؛ فهى من الشمال تتواصل من خلال البحر الأسود بدول البلقان، وأوروبا الشرقية، والقوقاز، وبحر قزوين، ومن الغرب عبر بحر إيجه تتواصل مع البلقان، وأوروبا الوسطى، ومن خلال البحر الأبيض المتوسط تتواصل من ناحية الجنوب مع الشرق الأوسط، ودول أفريقيا. وتعد الجبال بامتداداتها الطويلة وضخامتها، حصناً أمنياً طبيعياً كان له دوره التاريخى فى حماية أراضي الأناضول وشعبه من المخاطر.

ويتولى مجلس الأمن القومى رعاية السياسة الأمنية التركية. وقد تأسس هذا المجلس فى عام ١٩٣٣م، وبيّش عملهُ حتى الآن بعد أن مر بعدة مراحل طورت من مهامه، وأكسبته قالباً دستورياً واضحاً. وينعقد هذا المجلس - طبقاً للمادة ١٢٨ من الدستور - شهرياً تحت رئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية كل من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة ووزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الخارجية وقادة أفرع القوات المسلحة .

وتنتهج تركيا سياسة دفاعية بغية الحفاظ على استقلال الوطن وتكامل أراضيهِ، وتحقيق مصالحه الحياتية. ومن هذا المنطلق تتلخص استراتيجية تركيا الدفاعية فيما يلى :

- المشاركة فى تحقيق أمن المنطقة وسلامتها .
- أن تصبح الدولة ذات استراتيجية مؤثرة فى المنطقة ومنتجة للأمن ومصدرة له .

- أن تصبح عنصراً مؤثراً في تحقيق التوازن بين الثقافات .

- الجمع بين القيم العقائدية للمسلمين والنصارى ، وخلق مناخ صداقة فيما بينها .

- الإفادة من كل فرصة لتطوير التعاون والتقارب والعلاقات الإيجابية بينها وبين الدول .

وتصاغ هذه الأهداف طبقاً لمبدأ أتاتورك : "سلام في الداخل سلام في الخارج"، من خلال هذه الأسس الرئيسية :

- المشاركة الجادة في تقليل كل نوع للتوتر الدولي، وتحقيق السلام العادل الدائم .
- حماية استقلال الوطن وتكامل أراضيه ومبادئ الجمهورية .
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع الأزمات والصدامات .
- الانضمام في سياسات دفاعية مشتركة .

أما عن القوة العسكرية التركية فتركيا تمتلك قوة عسكرية ضخمة، فضلاً عن أن القوات المسلحة التركية وقعت حتى اليوم -

طبقاً لمعطيات عام ٢٠٠١م - معاهدات تدريب وتعاون عسكري مع ٣٩ دولة ، وفي طريقها لتوقيع معاهدات أخرى مع ١٣ دولة . وقد تلقى ١١٠٧ ضابطاً من ٢٥ دولة مختلفة، تدريباً وتعليماً عسكرياً بمؤسسات القوات المسلحة التركية المختلفة وابتعثت ٣١٦ ضابطاً تركياً إلى ثمان دول أجنبية ليتلقوا هناك تدريبات عسكرية .

ومن هنا كان "العنصر العسكري" هو عنصر القوة الوطنية التركي ، وعليه تعتمد الجمهورية التركية في حفظ أمنها الإقليمي والدولي، وبه تتبوأ مكانتها في حلف الناتو ، وعلاقتها بالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي .

أما الباب الثاني فيستعرض "العوامل المؤثرة في سياسة تركيا الأمنية". ويمكن تقسيم التهديدات والمخاطر التي تخشى منها تركيا إلى ثلاثة مجموعات هي ؛ تهديدات خارجية، و تهديدات داخلية ، ومخاوف لا يعلم مصدرها بوضوح.

فأما التهديدات الخارجية ،
فهى تهديدات صادرة عن دول
الجوار والقوى العالمية؛ فتركيا
محاطة بمشكلات مع بعض الدول
ذات الجوار القريب .

ففى الغرب تعاني تركيا من
مشكلات مع قبرص، واليونان ،
وبحر إيجه، والانتهاكات التى
يتعرض لها الأتراك فى تراقيا
الغربية . وفى الجنوب مشكلتا المياه،
وهاتى (لواء الإسكندرون) مع
سوريا، إلى جانب دعم سوريا
للإرهاب فى تركيا. ومشكلة أمن
التركمان فى العراق. أما فى إيران
فهى تخشى من الصراع
الأيديولوجى، وتصدير إيران ثورتها
لتركيا ودعمها للإرهاب .

إضافة إلى مشكلاتها مع
أرمنية ؛ حيث تستغل أرمنية واقعة
"التهجير الجبرى" عام ١٩١٥، وتهدد
بها تركيا سياسياً واقتصادياً
وعسكرياً، فضلاً عن مطالبتها بجزء
من الأراضى التركية تدعى حقها
فيه.

إضافة إلى سعى القوى
العالمية مثل روسيا والولايات
المتحدة ، وإنجلترا ، وفرنسا ،
وألمانيا، إلى استغلال تركيا فى
تحقيق مصالحها السياسية
والاقتصادية والعسكرية والثقافية .

أما التهديدات الداخلية
فتتمثل فى تهديدين رئيسين ؛ الأول
هو تيار الأصولية الإسلامية الذى
يحاول تغيير نظام الدولة العلمانى
والديمقراطية، أما الآخر فهى
الأنشطة الإرهابية الانفصالية التى
تسعى إلى تمزيق وحدة الوطن،
وخاصة أن سعى الدولة إلى منع هذه
الأنشطة الإرهابية لتحقيق أهدافها قد
أدى إلى زيادة الأزمات الاقتصادية ،
والاجتماعية والثقافية، وإضافة إلى
ذلك فقد زادت فى تركيا البطالة
وانتشار الرشوة والفساد الإدارى،
وهو مما شكل تهديداً آخر على
الأمن القومى التركى .

وأمن الدولة يتحقق بعناصر
القوى الوطنية مجتمعة ؛ وهى قيم
السياسة والاقتصاد والجيش
والتكنولوجيا والجغرافيا الاجتماعية

النفسية والإنسان . والحكومة هي
الجهة المخولة بتنظيم هذه القوى
وحسن استغلالها ، غير أن أزمة
الحكومات غير المستقرة، وفشل
القيادات الحزبية ، والتصارع على
الزعامة مشكلة أخرى تهدد أمن
تركيا السياسى والاجتماعى
والاقتصادى .

أما التهديدات غير الواضحة
المصدر، فتتمثل فى قيم العولمة التى
تزحف على المجتمعات بسلبياتها
وإيجابياتها ، ويكمن خطرهما فى
تفاعل هذه القيم وسط بيئة غير معدة
لاستقبالها.

أحمد حكمت أرادغلى، اليهود فى
الدولة العثمانية حتى نهاية القرن
التاسع عشر، أنقرة، ١٩٩٧،
٢٥٠ صفحة.

Osmanli devletinde
yahudiler (XIX. Y.
sonunakadar)

عرض وتقديم: أحمد عبد الله

هذا الكتاب فى أصله بحث
تقدم به الباحث إلى كلية الإلهيات

لنيل درجة الدكتوراة، جامعة أنقرة
فى عام ١٩٩٤م تحت عنوان
"الوضع الاجتماعى والدينى لليهود
وفى الدولة العثمانية". ويتألف هذا
الكتاب من مقدمة ومدخل وأربعة
أقسام. عرض المؤلف فى مقدمته
لأهمية البحث، والأسباب التى دعت
إلى اختيار هذا الموضوع، والأبواب
والفصول التى اشتمل عليها الكتاب.

وقد تناول المؤلف فى
المدخل مكانة غير المسلمين
ووضعهم فى الدول الإسلامية قبل
الدولة العثمانية، ثم تناول مكانة غير
المسلمين فى الدولة العثمانية وهيك
التنظيم الدينى لغير المسلمين بها،
كما تناول ملابس غير المسلمين
ومسائل المتعلقة بالعائلة؛ مثل
الميراث وأماكن الإقامة والمعابد،
ووضع غير المسلمين فى الدولة
العثمانية الذين اعتنقوا الدين
الإسلامى وأعبأهم المالية.

أما القسم الأول وعنوانه
"هجرات اليهود فى الدولة
العثمانية"، فقد ألقى المؤلف الضوء
فيه على اليهودية واليهود بشكل عام،

وعلى تاريخ اليهودية وخاصة وضع اليهود فى إسبانيا، ثم عرج على فتح المسلمين لشبه جزيرة أيبيريا، واستقرار المسلمين فيها بعد الفتح، ومكانة اليهود فى الحكومات الإسلامية التى حكمت فى تلك المنطقة. ثم تناول المؤلف وضع اليهود بعد دخول الأندلس تحت الحكم المسيحى، ثم ظهور محاكم التفتيش فى إسبانيا، وأسباب اضطهاد اليهود واضطرارهم إلى الهجرة وترك إسبانيا. وفى القسم الخاص بهجرات اليهود إلى الدولة العثمانية ذكر المؤلف تلك المكاتبات التى كانت بين يهود أوروبا ويهود الدولة العثمانية، وأسباب قبول الدولة العثمانية هجرة اليهود إليها وهجرات اليهود إلى الدولة العثمانية.

أما القسم الثانى من الكتاب الذى وعنوانه "الملل فى الدولة العثمانية"، فقد تناول فيه المؤلف الطوائف الدينية أو الملل الرئيسية ونظام الملة فى الدولة العثمانية، وتحدث عن الروم والأرض واليهود المقسمة إلى الربانيين والقرآنيين، ثم

تحدث عن يهود الدونمة، ثم تحدث عن مناطق تركز اليهود فى الدولة العثمانية فى أربع مناطق أساسية هى سلانيك وإستنبول وصفد وأزمير.

أما القسم الثالث الذى حمل عنوان "تأثيرات اليهود فى الدولة العثمانية"، وهذا القسم مؤلف من أربعة أجزاء، فقد تناول فى الأول منها تأثير اليهود فى الدولة العثمانية حتى عصر السلطان سليمان القانوني؛ حيث تحدث عن مكانة اليهود فى الدولة قبل السلطان الفاتح، ووضعهم فى عهد السلطان الفاتح مفصلاً الحديث عن ثلاثة من أهم حاخامات اليهود فى تلك الفترة، وتوليهم مناصب مهمة فى الدولة، حتى أن أحدهم تولى منصب طبيب السلطان الخاص وكبير الأطباء فى السراى العثمانى. ثم تحدث عن عهد السلطان ما يزيد وهجرة يهود شبه جزيرة ليبيريا إلى الدولة العثمانية.

أما الجزء الثانى فقد تناول فيه تأثيرات اليهود فى الدولة فى عهد الفاتح، حتى نهايات القرن السابع عشر، كما تناول فيه بعض

الشخصيات اليهودية الكبيرة التي كان لها تأثير بالغ في الدولة العثمانية؛ مثل دونا جارسيا ناسي، وياسيف ناسي، ذلك الرجل الذي قدم اقتراحاً لشراء أحد الجزر من دولة البنادقة لتوطين يهود أوروبا بها، غير أن البندقية رفضوا ذلك.

وقد استطاع ياسيف هذا إقناع السلطان سليم الثاني بفتح جزيرة قبرص والحصول منه على وعد بتعيينه ملكاً علي قبرص بعد فتحها، وجعل قبرص مكاناً لتوطين اليهود وتحقيق الحلم في جمع اليهود الهاربين من الاضطهاد المسيحي في أوروبا وتوطينهم في مكان واحد.

ثم تحدث المؤلف عن شخصيتين يهوديتين كان لهما دور بارز في الدولة؛ الأول هو مسلمون بن ناتان الذي أصبح مساعداً لصقولي محمد ياشا المصدر الأعظم للدولة وسفيراً له لأجراء الصلح مع جمهورية البندقية والذي استطاع أن يمد النفوذ اليهودي إلى القصر العثماني عن طريق تعيين بعض اليهود في مناصب كبيرة داخل

القصر. أما الشخصية الثانية فهي استركييرا وهي سيدة لعبت دوراً مهماً في زيادة نفوذ اليهود داخل الحريم العثماني وتنظيمهم في الأمور الخارجية والداخلية.

أما الجزء الثالث فقد تناول تأثيرات اليهود في الدولة العثمانية من النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر، وتحدث فيه المؤلف عن علاقة الدولة العثمانية مع مجتمع اليهود في فيينا حيث استقر كثير من العائلات من اليهود العثمانيين في فيينا بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٠٦م مفيدين من الاتفاقيات التي وقعت بين الدولة العثمانية والنمسا. ثم تحدث عن سعي أحد أفراد عائلة "أجي مان" اليهودية الذي حاول الحصول علي مستعمرة يهودية في فلسطين لتوطين اليهود بها، غير أنه فشل في ذلك، وكان ذلك في عهد السلطان سليم الثالث.

ثم تحدث المؤلف عن الصراع اليهودي الأرمني في الدولة العثمانية على زيادة النفوذ وقيام

مصادمات بين اليهود والأرمن الذين كانوا يعيشون في إستانبول. وتناول المؤلف أيضاً الصراعات الداخلية بين يهود إستانبول، وخاصة بين عائلة أبراهام دى قاموندى وعائلة الحاخام إيزاك أقرش، ومحاولة كل عائلة استمالة بعض الأشخاص العثمانيين وإقحامهم فى هذا الصراع. وقد تحدث المؤلف بعد ذلك عن الوضع الاقتصادى لليهود العثمانيين ودورهم فى المجالات التجارية وتوليهم مناصب؛ مثل الملتزم والصراف والسمسار، ونجاحهم فيها حتى أصبح اليهود من كبار التجار الذين أقرضوا الدولة العثمانية بفائدة كبيرة بلغت نسبتها ٢٥%، وكيف أنهم أقاموا علاقات تجارية واسعة مع التجار الأوربيين.

أما الجزء الرابع من القسم الثالث فقد تناول فيه المؤلف حياة اليهود الدينية والاجتماعية فى الدولة العثمانية، حيث تناول مؤسسات اليهود الدينية؛ كمنصب الحاخامية، والمحاكم اليهودية الخاصة بهم التى سميت بيت الدين حيث كانت تنظر

الدعوى بين اليهود أنفسهم. ثم تناول المؤلف مؤسسات التعليم؛ حيث ذكر المدارس اليهودية، وخاصة المدارس الدينية التى كانت تقوم بتنظيم اليهود وتعاليم الشريعة اليهودية واللغة العبرية. ثم يذكر المؤلف اللغات التى كان اليهود يتحدثون بها فى الدولة العثمانية، وكيف أن كل فرقة يهودية حملت معها اللغة التى كانت تتحدث بها قبل الهجرة إلى الدولة العثمانية، فكان اليهود يتحدثون الإسبانية والبرتغالية، أما اليهود القادمون من أوروبا الشرقية وروسيا فكانوا يتحدثون "لغة اليديش"، وكان هناك بعض اليهود الذين يتحدثون العربية والآرامية. وفى بداية القرن التاسع عشر زاد إقبال اليهود على تعلم اللغة التركية إلى جانب اللغات الأوربية ذات السيادة؛ مثل اللغة الفرنسية والإنجليزية.

ثم تحدث المؤلف عن حركات "القابالاه" فى الدولة العثمانية، وهى حركة عنصرية سرية تقوم على تفسير التلمود والتوراة بأسلوب مختلف عن جموع

اليهود، وتعد الأساس فى إنشاء الحركات الماسونية فى العالم. وتحدث عن كبار زعماء القابلايه ودورهم فى الدولة العثمانية.

ثم اختتم المؤلف كتابه بذكر أهم النتائج التى توصل إليها؛ حيث يخلص المؤلف إلى أن الدولة العثمانية قد أعطت كل الحقوق الممكنة لأهل الذمة، تلك الحقوق الممكنة التى أعطتهم إياها الشريعة الإسلامية، واستطاعت الدولة العثمانية إدارة المساحات الشاسعة والأعراف والديانات المتعددة التى ضمتها الدولة العثمانية، وقبولها تعايش اليهود فيها طبقاً لنظام واضح، لذا أصبحت الدولة العثمانية ملاذاً وملجأً آمناً لكل يهود أوروبا الفارين من اضطهاد الدول المسيحية وظلمها.

وخلص المؤلف أيضاً إلى أن اليهود قد استقروا فى أماكن كثيرة فى الدولة العثمانية وخاصة فى مدن إسطنبول وسانلي وسانلي وسانلي وأزمير، وأنهم قد لعبوا دوراً مؤثراً فى الدولة؛ حيث اشتغلوا بالتجارة

وتولوا مناصب مهمة داخل السراى العثمانى، حتى أن أحدهم لعب دوراً واضحاً فى تشجيع السلطان سليم الثانى على فتح قبرص.

أكد المؤلف على أن المجتمع اليهودى فى الدولة العثمانية كان مجتمعاً متديناً فى أغلبه؛ حيث خضع معظم اليهود والعثمانيين لسيطرة رجال الدين اليهودى، وكان الرئيس الدينى لليهود هو الرئيس الفعلى لهم، حيث كان للحاخام مكانة بارزة بين يهود الدولة العثمانية .

أكد المؤلف أيضاً على أن اليهود قد عاشوا فى ظروف مناسبة من المساواة والعدل فى الدولة العثمانية، وأضاف أن المجتمع اليهودى العثمانى قد شهد ظهور ستاى زيفى الذى ادعى أنه المسيح المنتظر، وهو مما أدى إلى ظهور ما عرف بيهود الدومة، وهى تلك الفئة من اليهود التى أعلنت الإسلام ظاهراً وظلت على يهوديتها باطنياً، تلك الطائفة الدينية التى مازالت تلعب دوراً بارزاً فى المجتمع التركى حتى وقتنا الحاضر .

والإسلام. ولما دخل الترك والتتر
والمغول في الإسلام واستطاعوا أن
يؤسسوا لهم دولاً وخلافة استعاروا
الحروف العربية لكتابة لغتهم.

ومن ثم وجدت الكتابات
الأثرية العربية في وسط آسيا وشرق
أوروبا، أضف إلى ذلك أن استخدام
الخط العربي في العالم الإسلامي
كان من الانتشار والكثرة بحيث قلما
كان يخلو منه أثر معماري أو تحفة
أو عملة أو مخطوطات إسلامية.

والكتاب الذي سوف أتناول
عرضه هو كتاب:

“Erken DÖnem Osmanli
Mimarsinde Yazı”

“الخطوط الإسلامية في
العمارة العثمانية في الفترة المبكرة”،
صدر في أنقرة سنة ٢٠٠١م لمؤلفه
أ.د/ عبد الحميد توفكجي أوغلو “
Abdulhamit Tüfekçioğlu”،
وهو كتاب ضخم يقع في أكثر من
٥٠٠ صفحة.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى
مقدمة وعدة مباحث وخاتمة

Erken Dönem Osmanli Mimarsinde Yazı Ankara 2001

عبد الحميد توفكجي أوغلي،*

الخطوط الإسلامية في العمارة
العثمانية في الفترة المبكرة ، أنقرة
٢٠٠١م

عرض وتقديم: د. عزة الصاوي

يعد الخط العربي أهم الفنون
التشكيلية في حضارة الإسلام التي
ابتعدت عن التصوير. وقد لعب
الخط العربي عبر العصور دورين
مهمين في التراث الإسلامي: الأول
توثيقي؛ تمثل في تدوين التراث
المكتوب، والآخر فني جمالي؛ حين
كان أحد الملامح الزخرفية للعمارة
الإسلامية.

ومن المعروف أنه بظهور
الإسلام أخذ الخط العربي يزدهر
علي حساب سائر الخطوط في
الجزيرة العربية، ثم لم يلبث أن انتشر
خارجها تبعاً لانتشار العرب

* استاذ بكلية الإلهيات - جامعة أنقرة.

وكتالوجاً مصوراً ومعجماً للتعبيرات الفنية التي جاء ذكرها في مؤلفه. كشف المؤلف في المقدمة أن عناية المسلمين بالخط العربي ترجع إلى أنه الوسيلة الأساسية التي حفظ بها القرآن الكريم، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتخذ كتاباً يدونون بخط عربي ما ينزل به الوحي من آيات. وأكد أن كتابة القرآن بخط عربي وتلاوته في المصاحف والتعبد بذلك، قد أدى إلى إعزاز شأن الخط العربي وإجلاله؛ ذلك أنه صار يرتبط في أذهان المسلمين بالقرآن والتلاوة والتعبد، ومن ثم لم يقف إعجاب المسلمين بالخط عند حد ما فيه من قيمة جمالية، بل صار يتصل أيضاً بالعاطفة الدينية، وهكذا صار المسلمون ينظرون إلى الخط العربي نظرة إكبار وتقدير. وأشار المؤلف أيضاً في المقدمة إلى اهتمام الأمويين في الشام بالكتابة العربية، وأن الفضل الأول لتحسين الخط وازدهاره - وخاصة الخط اللين أو النسخ - إنما يرجع

إلى خطاط عبقرى شغل منصب الوزير في العصر العباسي هو ابن مقلّة (ت ٩٤٠م)، وكذلك إلى ابن البواب (ت ١٠٢٢م)، وياقوت المستعصمي (ت ١٢٩٨م). وذكر المؤلف أنواعاً عدة للخطوط، منها الخط الكوفي والثلاث والتوقيعي والمحقق والريحاني والديواني والتعليق والسياسة والنسخ. قسم المؤلف كتابه إلى عدة مباحث، تحدث في المبحث الأول عن الخط في العمارة قبل عصر السلاجقة. وخص المبحث الثاني بالحديث عن الخط في عهد سلاجقة الأناضول. وكان المبحث الثالث عن الخط في فترة الإمارة التي مهدت لظهور العثمانيين فيما بعد. كما خص المؤلف مبحثاً لدراسة الإشارات والموتيفات التي احتوتها تلك الخطوط. ونوه المؤلف إلى نوعين من هذه الموتيفات؛ أحدهما ينتمي إلى الجماعة الرومية والآخر ينتمي إلى جماعة خطاي.

وأفرد المؤلف مبحثاً لموضوعات تلك الخطوط؛ فذكر منها الآيات القرآنية والأحاديث، الشريفة بالإضافة إلى أسماء الله الحسنى والأدعية.

وأفرد المؤلف مبحثاً خاصاً للخطاطين الذين وقعوا بأسمائهم على أعمالهم. كما أفرد المؤلف فصلاً خاصاً للمواد الأثرية المعمارية؛ المستخدمة فى الكتابة المعمارية فذكر منها المرممر والأحجار والأخشاب وغيرها.

وعن التقنية المستخدمة فى الكتابة أفرد مبحثاً تناول فيه الحفر فى المواد السابقة وطرق للمعادن وتخريمها.

أما الخاتمة:

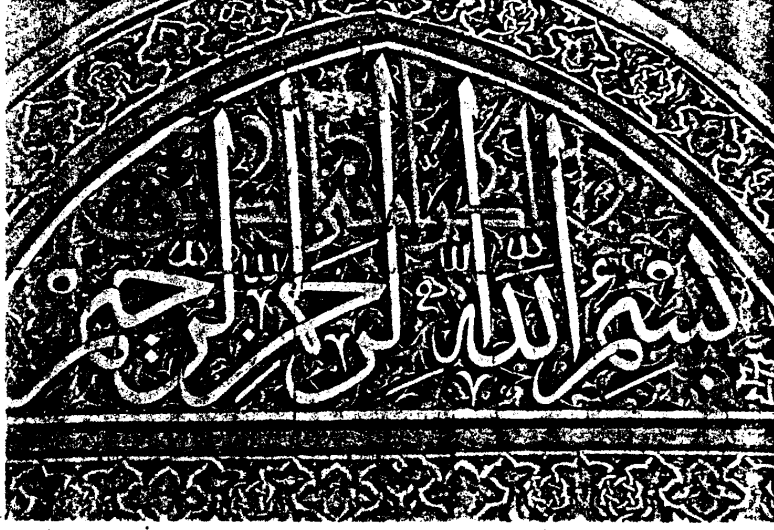
وفى الخاتمة المؤلف على أهمية دراسة مثل هذه الخطوط وترتيبها ترتيباً زمنياً يفيد فى معرفة تاريخ الأثر وصاحبه، كما يفيد فى تتبع الأسلوب الفنى المستخدم فى مثل هذه الأعمال. ويرى المؤلف أن الكتابات المعمارية بمثابة وثائق للتحرى عن

تاريخ الفن، وأن أكثر الخطوط استخداماً فى العمارة فى تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدولة العثمانية كان الخط الكوفى والمحقق والجلي الثلث وخط ابن مقلة.

ولقد ضم المؤلف فى كتابه كتالوجاً مصوراً لأكثر من ١٥٠ عملاً أثرياً يحتوى على كتابات وخطوط إسلامية متنوعة؛ ومن بين هذه الآثار جامع حاجى زنبيل بأزنيق، وجامع علاء الدين بأنقرة، وبيورصة، وجامع إسحاق فقيه بكوتاهيه، وجامع مراد باشا فى إستانبول ... وغير ذلك من أعمال.

وكان المؤلف يتحرى الدقة فى إثبات كل معلومة تتعلق بالأثر الذى يتحدث عنه؛ فكان يذكر اسم الأثر ومكان وجوده وتاريخ الكشف عنه، ثم يتناول الكتابات الموجودة بالعمل ونقلها إلى الحروف اللاتينية وشرحها ثم بيان الخصائص اللغوية والنحوية للكتابة، وأخيراً بيان نوع الخط المستخدم فى الكتابة، بالإضافة إلى إثراء المؤلف كتابه بمعجم،

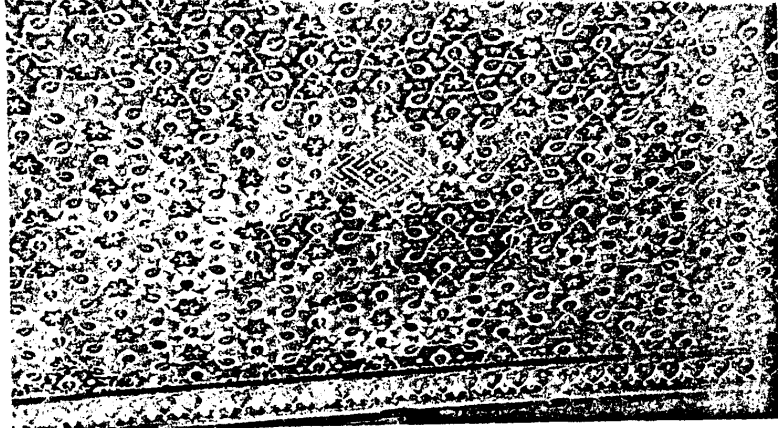
شرح فيه الكثير من التعبيرات الفنية
الاصطلاحية المتعلقة بفن الخط.
وفيما يلي صورة لبعض
تلك الكتابات والخطوط الإسلامية.



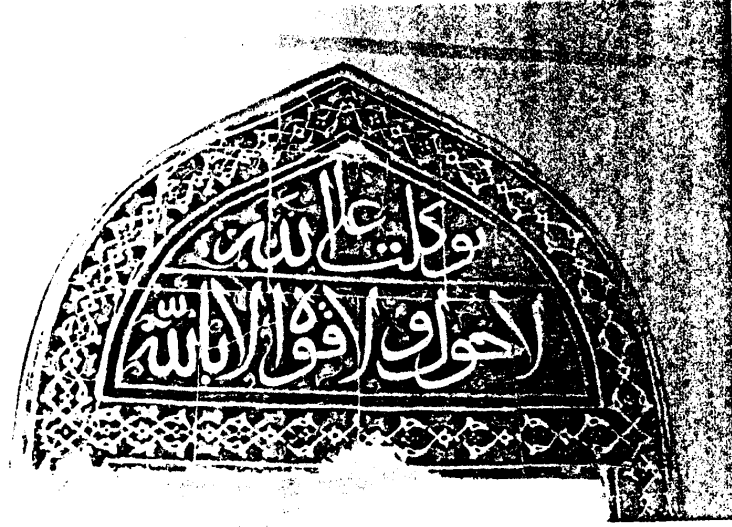
Resim: 299 İstanbul'da Fatih Camii Revaklı Avlusundaki Çiniler



Resim: 4 Bursa'da Orhan Gazi Camii Kitâbesinden Detay



Resim: 113 Bursa'da Yeşil Cami Giriş Koridor Tavanı



Resim: 114 Bursa'da Yeşil Cami Üst Kat Mahfilindeki Çinilerden

الحزبي للقبعة: ٣٢.١٢٨٥